



مع جان قصير و خليل الحريري مهي يحيي

أصوات مهمشة

ما يحتاجه اللاجئون
السوريون للعودة
إلى الوطن





مركز كارنيغي
للشرق الأوسط

مهمّ يحيّ مع جان قصير و خليل الحريري

أصوات مهمّشة:

ما يحتاجه
اللاجئون السوريون
للعودة إلى الوطن

© 2018 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي . جميع الحقوق محفوظة .

لا تتخذ مؤسسة كارنيغي مواقف مؤسسية بشأن قضايا السياسة العامة؛ تعبر وجهات النظر المذكورة في هذه الدراسة عن آراء كاتبها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المؤسسة، أو فريق عملها، أو مجلس الأمناء فيها.

يمنع نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة، من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي . يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

قسم المنشورات

1779 Massachusetts Avenue, NW

Washington, D.C. 20036

United States

P +1 202 483 7600 F +1 202 483 1840

CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

أو إلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

برج العازارية، الطابق الخامس

رقم المبنى 2026 1210، شارع الأمير بشير

وسط بيروت التجاري

بيروت، لبنان

تلفون: 961 1 991 291

فاكس: 961 1 991 591

ص. ب: 11 - 1061 رياض الصلح

www.carnegie-mec.org

info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:

<http://www.CarnegieEndowment.org>

تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:

pubs@CarnegieEndowment.org

المحتويات

5	◀ نبذة عن المؤلفين
7	◀ شُكر
9	◀ ملخّص
13	◀ مقدّمة
19	◀ إطار سياسة عامة للاجئين في لبنان والأردن
20	مخاوف الدول المضيفة
21	اللاجئون السوريون في لبنان
28	اللاجئون السوريون في الأردن
35	◀ مواقف اللاجئين من العودة إلى سورية
35	لماذا غادروا؟
39	المواقف من إعادة التوطين خارج المنطقة العربية
40	آراء حول التوقيت

41

ما تقتضيه عودة اللاجئين

50

سورية التي يتوقون إليها

57

◀ خلاصة وتوصيات

59

إرساء إطار عمل نواته شؤون اللاجئين

61

إرساء إجراءات سياسية مُيسّرة

67

◀ الملحق 1 : منهجية الدراسة

68

البحث الميداني

79

◀ هوامش

94

◀ مركز كارنيغي للشرق الأوسط

نبذة عن المؤلفين

مهى يحيى مديرة مركز كارنيغي للشرق الأوسط. تتركز أبحاثها على العنف السياسي، وسياسات الهوية، والتعددية، والتنمية والعدالة الاجتماعية، وتحديات المواطنة، والتداعيات السياسية والاجتماعية-الاقتصادية الناجمة عن أزمة النازحين/اللاجئين.

أصدرت يحيى عدداً من المنشورات، تشمل إطلالة سياسية نُشرت مؤخراً بعنوان «متى العودة؟ اللاجئون أولوية أي تسوية أو حل سياسي في سورية» (آذار/مارس 2017)، ودراسات بعنوان «آمال معلقة في تونس» (آذار/مارس 2016)، و«اللاجئون وصناعة الفوضى الإقليمية العربية» (تشرين الثاني/نوفمبر 2015)،

Towards Integrated Social Development Policies: A Conceptual Analysis (الإسكوا - الأمم المتحدة، 2004).
وشاركت في تأليف كتاب:

«Secular Publicities: Visual Practices and the Transformation of National Publics in the Middle East and South Asia»

(منشورات جامعة ميشيغان، 2010).
كما شاركت في كتابة دراسة:

«Promises of Spring: Citizenship and Civic Engagement in Democratic Transitions.

(الإسكوا - الأمم المتحدة، 2013).

وكانت المديرية والكاتبة الرئيسية لـ«التقرير الوطني للتنمية البشرية 2008-2009: نحو دولة المواطن» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009).

جان قصير باحث مساعد في مركز كارنيغي للشرق الأوسط. أجرى سابقاً أبحاثاً ميدانية حول المواقف السياسية للاجئين السوريين في لبنان. وهو حائز على ماجستير في السياسة المقارنة من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

خليل الحريري باحث مساعد في مركز كارنيغي للشرق الأوسط. عمل سابقاً مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، حيث أجرى أبحاثاً حول الأثر الاقتصادي المحلي للاجئين السوريين في لبنان وحقوق السكن والأراضي والملكية للاجئين السوريين في لبنان. وهو حائز على ماجستير في التنمية الاقتصادية الحضرية من كلية لندن الجامعية.

شكر

يتوجّه المؤلّفون بالشكر إلى قسم الأمن الإنساني في وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية ووزارة الخارجية والكومنولث البريطانية لدعمهما الكريم هذا المشروع المهم الذي دام طوال عام؛ وإلى منطمتين محليّتين شريكتين لكارنيغي، هما منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية في الأردن، ولمسة ورد في لبنان، لمساعدتهما الأساسية في الأبحاث الميدانية. والشكر موصول كذلك إلى الأشخاص التالية أسماؤهم لمساهماتهم القيّمة: باسم نعمه، لتحليله الدقيق لنسيج اللاجئّين الديموغرافي في لبنان والأردن، ومساهمته في صياغة دليل حلقات النقاش والأبحاث الميدانية في الأردن؛ سمر محارب وأشرف الحفني، لمشاركتهما التقنية ودعمهما الصادق طوال فترة الدراسة؛ ونيكولاس ماسون، لدعمه الثابت لهذا المشروع؛ وجورج عشي، وعلي أمير قاسمي، وجويل حاج بطرس، وجوي غصن، وإيزادورا غوتس، وياسمين بوحمزة، ويمنى الحوراني، وجورجيا ليتلتشايد، وآيلا عوجه، وريان صباح، وسلافة الشامي، وياسمين زرغلولي، ونور زرغوني ونائلة-جوي زين لمساعدتهم البحثية المهمّة. والامتنان كبير لمديري الجلسات: ديانا البابا وأشرف الحفني، وجلال حسيني، ولينا دراس؛ ولمنسّقها: ريم عثمان، وزين جييلي؛ وللخبراء والباحثين الذين شاركوا في جلسات عصف ذهني ولقاءات لمناقشة نتائج الدراسة وتقريرها؛ وللزملاء في كارنيغي الذين وفّروا دعماً لا غنى عنه

طوال مدة المشروع.

ويُعرب المؤلّفون كذلك عن خالص شكرهم وامتنانهم للاجئين كلّهم الذين منحونا من وقتهم، وتكبّدوا عناء مشاطرتنا قصصهم وأحلامهم ورؤاهم في حلقات النقاش والمقابلات.

ملخص

مع استعادة النظام السوري السيطرة على مناطق عدّة، تصاعدت الدعوات، في الدول المجاورة، المطالبة بعودة اللاجئين إلى بلادهم. لكن اللاجئين يرهنون عودتهم بشروط لطالما أهملت إلى حدّ بعيد في خضمّ المساعي السياسية الرامية إلى إيجاد حل للنزاع السوري. وفي سبيل فهم مواقف اللاجئين من العودة، أنصت مركز كارنيغي للشرق الأوسط إلى مخاوف مروحة من السوريين - من ذكور وإناث، وشباب ومسنّين - الذين يسعون جاهدين إلى بناء حياة ذات معنى في لبنان والأردن. واللافت أن غالبية اللاجئين، وعلى رغم تفاقم التحديات التي تواجههم - لا يرغبون في العودة مالم يتوافر انتقال سياسي يضمن سلامتهم وأمنهم، والوصول إلى القضاء والعدل، وحق العودة إلى مسقط الرأس. وعلى الرغم من أن توفير الفرص الاقتصادية والسكن اللائق يُعدّ من أولوياتهم، إلاّ أنها لا تُعتبر من متطلبات العودة. وفي المرتبة الأولى، أظهرت مواقف اللاجئين بجلاء أن وجود حل سياسي مستدام وعودة جماعية وطوعية هما على السواء رهن عمليات سلام دولية تأخذ أصواتهم بعين الاعتبار.

الاستماع إلى اللاجئين

- في مواجهة صعوبات اجتماعية واقتصادية متفاقمة، يشعر اللاجئون بأنهم عالقون بين رحي

- مطرقة بلدان مضيضة لا ترغب فيهم وبين سندان سورية لايسعهم العودة إليها.
- ينظر اللاجئون بتشاورم إلى آفاق اتفاق سلام سوري. وهم يلفظون أي اقتراحات قد تؤدي إلى تذرر سورية، ويعارضون فكرة إنشاء مناطق خفض التصعيد، ولايثقون بالمناطق الآمنة.
- شرط اللاجئين الأولي للعودة يتمثل في ضمان سلامتهم وأمنهم. لكنهم يرون أنه لايمكن تحقيق ذلك من دون انتقال سياسي، وهم لايعتقدون أن في مقدورهم العيش قريباً في سورية التي يتوقون إليها.
- لايثق اللاجئون باللاعبين السياسيين الضالعين في سورية. ولايرى شطر راجح من اللاجئين المعارضين للنظام أن المعارضة تمثلهم فعلياً.
- النساء والشباب اليافعون هم أكثر من يخشى العودة إلى سورية. فهم ينظرون بقلق إلى غياب الأمان واحتمال أن يضطهدهم نظام بشار الأسد. ويخشى كثير من الشباب التجنيد العسكري الانزامي.
- مع توالي الحرب فصولاً وتدهور ظروف اللاجئين في البلدان المضيضة، يدرس عدد متزايد من اللاجئين إمكانية التوطن خارج المنطقة، تحديداً في أوروبا. لكنهم يخشون أن يعجزوا عن العودة إذا ما غادروا الشرق الأوسط.
- يتلاشى ببطء معنى فكرة العودة الطوعية للاجئين. فالسياسات المقيّدة في لبنان والأردن قد تحمل اللاجئين على العودة إلى ظروف غير آمنة في سورية، في حين قد تجعل سياسات النظام في سورية - تحديداً تلك المتعلقة بالإسكان وحقوق الملكية والتجنيد العسكري وإجراءات التدقيق - عودتهم عسيرة أو حتى غير محبّذة.

إرساء إجراءات سياسية مُيسّرة

- تقتضي العودة الآمنة والمستدامة للاجئين إرساء إطار عمل يقرّ بالجذور السياسية للأزمة السورية، ولايكتفي باحتساب أبعادها الإنسانية وحسب، وبأن السلام مستحيل من دون العدالة؛ ويعترف بحقّ اللاجئين في العودة إلى مسقط رأسهم.
- لايمكن ضمان الأمن والسلامة سوى من خلال عملية سياسية ترسي آليات حكم شاملة، وتضع حداً لإفلات المجرمين من العقاب، وتيسّر إعادة الدمج ونزع السلاح، وتوفّر القدرة على الوصول إلى القضاء والعدل.
- على الرغم من أن إرساء هذه العملية يتطلّب وقتاً، نظراً إلى أن قوات كثيرة تنشط في سورية، حري بجهود الإعداد لعودة اللاجئين أن تبدأ الآن. وقد تشمل هذه الجهود إعداد أصحاب الكفاءة، من محامين سوريين أو مدربين في الشؤون القانونية لاطلاع اللاجئين على حقوقهم

- والمساهمة في حل كثير من النزاعات المحلية المتوقعة. وكذلك قد تشمل المساعي هذه إرساء شبكة من الوسطاء المحليين الموثوقين.
- ينبغي ألا يساهم تمويل إعادة الإعمار في تعزيز النظام السوري من دون قصد. لذا، قد يكون بدء تمويل إعادة الإعمار على نطاق ضيق في مناطق غير خاضعة إلى سيطرة النظام، بديلاً أمثل في دعم مساعي إعادة الإعمار المحلية.
 - يجب أن يكون التمويل مشروطاً بعودة اللاجئيين إلى منازلهم والحصول على ملكياتهم. ولا بدّ من إرساء عملية تدقيق تثبت عدم ضلوع الكيانات المحلية التي تتلقى تمويلاً دولياً بجرائم حرب، وتؤكد من أنها ليست واجهة للنظام.
 - في هذه الأثناء، يجب احترام حق اللاجئيين في العودة. وفي سبيل تشجيع البلدان المضيئة على التزام سياسات توفر حاجات اللاجئيين الأساسية، حري بالدعم الدولي أن يجمع بين المساعدات الإنسانية والاستثمارات الاقتصادية التي تهدف إلى خلق فرص عمل لمواطني البلدان المضيئة واللاجئيين على السواء.

مقدمة

نجم عن النزاع في سورية أكبر أزمة للاجئين في التاريخ الحديث: ¹ فقد فرّ أكثر من 5.5 ملايين سوري من وطنهم، ونزح 6.1 ملايين منهم في داخل البلاد. ² ومع ذلك، تخفق مساعي إنهاء النزاع- سواء عبر مسار جنيف الذي ترعاه الأمم المتحدة أو عبر مفاوضات أستانة التي ترعاها روسيا وإيران وتركيا- في أخذ مخاوف اللاجئين وحاجاتهم وشروطهم الأساسية للعودة إلى موطنهم في الاعتبار.

يفترض كلا إطارَي مفاوضات السلام ضمناً أن اللاجئين سيعودون إلى ديارهم فور إبرام اتفاق السلام، بيد أن هذا مستبعد للغاية.

يفترض كلا إطارَي مفاوضات السلام ضمناً أن اللاجئين سيعودون إلى ديارهم فور إبرام اتفاق السلام، بيد أن هذا مستبعد للغاية. فاللاجئون الذين يفكرون في العودة يسعون إلى

ضمانات تشمل سلامتهم الجسدية، والحصول على الخدمات الأساسية، وفرص العمل، والحق في العودة إلى مناطقهم الأصلية، ويُساورهم القلق من الأحكام التي سيتضمّنُها أي اتفاق سياسي مُحتمل، ومن الطريقة التي ستتم فيها عملية انتقال السلطة، وما إذا كانت العدالة ستأخذ مجراها. وهم يريدون أيضاً ضمانات بأنهم لن يتعرّضوا إلى الأذى عند عودتهم.

في سياق ردّه على هذه الأزمة، ركّز المجتمع الدولي بشكلٍ رئيس على المساعدات الإنسانية وعلى

استراتيجية احتواء أزمة اللجوء. وبالتالي أُعطيت الأولوية عموماً إلى مسألة وقف سيل الهجرة إلى أوروبا، على حساب معالجة الأسباب الأساسية للنزاع أو تحسين ظروف اللاجئين.³ وسرى الافتراض بأن اللاجئين في مقدورهم البقاء إلى ما لانهاية في الدول المضيفة، ريثما ترسم معالم اتفاق سياسي في سورية. لكن المساعدات الإنسانية المهمة التي وفّرها الاتحاد الأوروبي وغيره من المانحين إلى لبنان والأردن وتركيا، غير كافية لتلبية حاجات اللاجئين ومواطني الدول المضيفة، ولاسيما في ضوء الطبيعة المتّمة للنزاع السوري.

في لبنان والأردن، تحديداً، فرض سيل اللاجئين الكبير والمفاجئ ضغطاً هائلاً على قدرات مؤسسات الدولة؛ وناء بثقله على العلاقات الاجتماعية. وفاقم المشكلات الاقتصادية والمالية ومشكلات البنى التحتية القائمة أصلاً. ونجم عن ضيق الفرص الاقتصادية المتاحة تنافسٌ حاد بين اللاجئين أنفسهم وبين المجتمعات المضيفة، على الأعمال غير الماهرة في القطاع غير الرسمي والوصول إلى الخدمات.

وقد أجمت المخاوف الطائفية والديموقراطية والأمنية، التوتر أكثر.⁴ ففي لبنان، يخشى كثير من المواطنين أن تخل الأعداد الكبيرة من اللاجئين - وهم في غالبيتهم من السنّة المسلمين - بالتوازن الطائفي الدقيق في البلد، وأن تتكرر تجربة عامي 1948 و1967 في لبنان مع أزمة اللاجئين الفلسطينيين وماتبعها. وعلت أصوات الزعماء السياسيين اللبنانيين المنادية بعودة اللاجئين إلى سورية، زاعمين أن إرساء مناطق خفض التصعيد تجعل من مثل هذه العودة ممكنة.⁵ واستجاب بعض السياسيين للضغط الشعبي المتنامي، ولجأ إلى خطاب معاد للأجانب، يستخدم اللاجئين ككبش محرقة.⁶

وفي الأردن الذي يستضيف كذلك لاجئين فلسطينيين وعراقيين وبمانيين، يسود القلق حيال التركيبة الديموقرافية، إذ يشعر كثير من الشرق أردنيين بالقلق من أن يصبحوا أقلية في بلدهم. وإثر سلسلة من الهجمات المسلّحة في العام 2016، بدأت الحكومة في ترحيل لاجئين إلى سورية، على رغم موقفها الرسمي الذي يُثني عن مثل هذا السلوك.⁷ غالباً ما يُتهم اللاجئين المرحلون بالتواصل مع مسلّحين، أو العمل بشكل غير قانوني في الأردن.

وعلى رغم أن الأردن ولبنان يجابهان تحديات هائلة، إلا أن الوضع في سورية أبعد ما يكون عن كونه ملائماً لعودة اللاجئين. فالظروف الأمنية في مسقط رأس العديد من اللاجئين لاتزال متقلبة الأحوال، إما نتيجة للنزاع المسلح المتواصل أو لاحتمال التعرّض إلى اضطهاد النظام السوري في المناطق التي سيطر عليها. ثم أن عودة جماعية الآن للاجئين ستفاقم فقدان الأمن على الأرجح بسبب التنافس الحاد على الموارد والبنية التحتية المحدودة. ويقدر البنك الدولي أن الخسائر المتراكمة في إجمالي الناتج المحلي السوري بين عامي 2011 و2016، بلغت 226 مليار دولار، أي نحو أربعة أضعاف إجمالي الناتج المحلي السوري في العام 2010.⁸ كما قدر صندوق النقد الدولي كلفة إعادة الإعمار في سورية بما يتراوح بين 100 إلى 200 مليار دولار.⁹ وفي عشر أكبر مدن في البلاد، دُمّر أكثر من ربع المساكن المتوفرة في

2010، جزئياً أو كلياً بحلول 2017، خصوصاً في المدن التي خرجت عن سيطرة النظام لفترة من الوقت. مستويات الدمار كانت أكبر بكثير في دير الزور وتدمر (41 في المئة في كل منهما)، وحلب وحمص (30

أدى النزوح الجماعي للمدنيين إلى احتلال النازحين داخلياً على نطاق واسع للمساكن الشاغرة في غياب أصحابها، وإلى نشوء مخيمات مؤقتة على أراضٍ يملكها مدنيون فروا من النزاع.

في المئة في كل منهما)، ودرعا (15 في المئة).¹⁰ وفي هذه الأثناء، أدى النزوح الجماعي للمدنيين إلى احتلال النازحين داخلياً على نطاق واسع للمساكن الشاغرة في غياب أصحابها، وإلى نشوء مخيمات مؤقتة على أراضٍ

يملكها مدنيون فروا من النزاع.¹¹ ويُرجَّح أن تولّد هذه المسائل نزاعات قانونية للاجئين العائدين الذين يسعون إلى استعادة أصولهم وممتلكاتهم.

علاوةً على ذلك، تقوّضت بشكلٍ حادّ فرص السوريين والسوريات في الوصول إلى التعليم والخدمات الأساسية، ما أدى إلى تصاعد موجات النزوح. كما تأثرت بنى التحتية التعليمية كثيراً بالنزاع، ونزل ضرر جزئي بـ53 في المئة من منشآت التعليم، وتدمّر 10 في المئة منها كلياً. وتلقّت المدارس في محافظتي حلب وإدلب أعنف الضربات، حيث دُمّرت 68 في المئة من المدارس الابتدائية جزئياً أو كلياً.¹² وفي مجال الخدمات، هبط إنتاج الطاقة حوالي 62 في المئة بين 2010 و2015، ما أدى إلى انقطاع يومي طويل في التيار الكهربائي. وفي الوقت نفسه، تضرّر نحو نصف محطات ضخ المياه في سورية، وثلاث خزانات المياه، وربع منشآت معالجة مياه المجاري، وسدس الآبار المائية. جزئياً أو بشكلٍ كامل. وأخيراً، تضرّر أكثر من نصف المنشآت الصحية جزئياً أو كلياً، وغادر 15 ألف طبيب سوري على أقل تقدير، من أصل مجمل الأطباء البالغ عددهم 30 ألف طبيب، البلاد.¹³

إذا ما وضعنا في الاعتبار الحجم الهائل من الصعاب المتنوعة التي قد يواجهها اللاجئون عقب عودتهم، تصبح الحاجة ماسّة إلى تقدير متطلبات الحد الأدنى لعودتهم إلى سورية. ففي نهاية المطاف، لن تُقيّض الاستدامة لتسوية سياسية لاتراعي حاجات السوريين الأساسية ومشاكلهم. وانطلاقاً من هذا المعطى، أجرى باحثون في مركز كارنيغي للشرق الأوسط أبحاثاً ميدانية لتبيان ظروف ومواقف اللاجئين في لبنان والأردن. وبين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2017، قيّم فريق الدراسة بنية اللاجئين السكانية، وعقد مجموعات نقاش مع عدد واسع منهم، ونظّم ورش عمل مُغلقة وطاولات مستديرة للنقاش، وعقد نقاشات غير رسمية مع أطراف مُطلعة بارزة وأصحاب الشأن المحليين والدوليين. وفي المجمل، نظّم الفريق 39 مجموعة نقاش، 49 في المئة من المشاركين فيها من الإناث، و51 في المئة من الذكور من مختلف الأعمار. في لبنان، كانت غالبية اللاجئين المُتمثلة في هذه المجموعات معارضة للنظام، مع أقلية موالية له، في حين أن معظم اللاجئين المُتمثلين في هذه المجموعات في الأردن

ضد النظام السوري. وقد غُيّرت أسماء اللاجئين الواردة في هذا التقرير لحماية خصوصياتهم. يقدم الملحق الرقم 1 عرضاً مفصلاً لمنهجية الدراسة، بما في ذلك معايير اختيار العينات والنماذج. وقد سلّط التقييم الديموغرافي الضوء على تركيبة اللاجئين السوريين والمناطق التي يتحدثون منها، في وقت ساهمت النقاشات والمقابلات في تبيان أثر النزاع المدمر على الأفراد والجماعات، على حدّ سواء، في لبنان والأردن، وعلى مدى تعقيد الوضع. إذ عدا عن خسارة الأصدقاء والأقارب والمنازل، أدت ضخامة النزوح والدمار إلى صدمات كبيرة في مجتمع بات أكثر فقراً بكثير، الأمر الذي سيؤدّي إلى تداعيات تدوم أجيالاً. وقد عبّر معظم اللاجئين السوريين عن الشعور بأنهم وقعوا في شرك، ولاسيما أن لديهم رغبة عارمة في العودة إلى بيوتهم في سورية، لكنهم يدركون أن هذا أمر متعذّر من دون مرحلة انتقالية سياسية مستقرة. كما كانوا يعتقدون في الوقت نفسه أن بناء حياة يُعتدّ بها متعذّر على نحو مماثل في البلدان المضيفة. وقد استُخلصت ثلاث سرديات بارزة من حلقات النقاش، وهي: الشعور الحاد بالتمييز؛ والتجاذب بين الحنين إلى حياتهم في سورية ما قبل الحرب وواقع ظروف عيشهم الراهنة وما قد يجدونه لدى عودتهم؛ والشعور العميق بأن المجتمع الدولي تخلى عنهم.

الشعور الحاد بالتمييز. يروي اللاجئون السوريون في لبنان والأردن أنهم اختبروا مستوى متفاوتاً من التمييز. وتتركهم أشكال متنوعة من القيود على الإقامة والتوظيف وحرية الحركة والتنقل، في موقع ضعف يجعلهم عرضة إلى الاستغلال.

وفي لبنان خصوصاً، فاقمت الممارسات التمييزية المنتشرة على نطاق واسع، شعور اللاجئين بالعزلة والتهميش. وهم مصدومون من فرض حظر التجوّل مساءً عليهم في بعض البلديات، وقسوة معاملة رجال الأمن لهم في بعض الأحيان، وطرد جماعات كاملة من اللاجئين ردّاً على حوادث فردية. وعلى رغم أن معظم اللاجئين يدركون أن عقوداً من الهيمنة السورية السياسية والعسكرية على لبنان أدت إلى علاقات مضطربة بين البلدين، إلا أنهم يشدّدون على أن هذا التاريخ سابق لوجودهم في لبنان، وأنهم رحّبوا بالمواطنين اللبنانيين ودعموهم أثناء حرب إسرائيل على لبنان العام 2006. وفي الأردن، تحدّث اللاجئون أيضاً عن جو عام من العداء يُقيّد أكثر حركة تنقلهم، ويفاقم شعورهم بالغبرة. ويبدو أن الأطفال السوريين يتحمّلون العبء الأكبر من حالة العداء هذه.

اللاجئون غير المسجّلين هم الأكثر عرضة إلى التمييز والاستغلال، والاعتقال التعسفي، والطرد القسري من بعض القرى. والآن هناك ما بين ربع إلى ثلث اللاجئين في لبنان، وحوالي نصف أولئك الذين في الأردن، غير مُسجّلين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وعليه، فإن إقامتهم في هذين البلدين غير شرعية.¹⁴ وتضطرهم صعوبة حيازة أذونات عمل إلى ممارسة الأشغال بشكل غير قانوني، فيتعرّضون أكثر إلى التعسّف والإساءة على يد مجرمين، وإلى ملاحقة

السلطات العامة. ونظراً إلى قدرتهم المحدودة على اللجوء إلى القضاء، تؤدي هذه الأحوال أحياناً إلى طردهم من الدول المضيفة.

لدى اللاجئين كذلك انطباعٌ بأنهم يتعرّضون إلى التمييز من جانب السوريين الذين لا يزالون يقيمون في سورية. فهم يخشون أن يوسّمو بالخونة لأنهم غادروا البلاد عندما كانت في أمس الحاجة إليهم، بغض النظر عما كانت أسباب الرحيل. وهذا ما يخلق المزيد من الانشطارات في المجتمع السوري، ويفرض تحديات جمّة على المصالحة في حقبة ما بعد النزاع. قال حسن، وهو لاجئ شاب من غير أوراق قانونية

يقيم في بيروت: «اليوم، كل من يغادر سورية يُعتبر خائناً».¹⁵

«اليوم، كل من يغادر سورية يُعتبر خائناً».

– حسن، مقيم في بيروت

الخوف من العودة إلى الوطن.

تفاقم هذا الإحساس بالتمييز مشاعر

معقّدة تعمّ أوساط اللاجئين إزاء العودة إلى الوطن. فكثُر منهم يستحضرون رؤية مثالية عن سورية قبل العام 2011، حين كانت الحياة اليومية غير مُسيّسة، والطائفية غير موجودة، وكانت الجماعات المحليّة متعايشة بشكلٍ سلمي. وتبدو هذه الرؤية وكأنها منفصلة عما كانت عليه المسائل الأوسع في السياسة والحوكمة في مرحلة ما قبل النزاع. وهي كذلك مرآة تعكس حنينهم إلى حس الانتماء إلى مجتمع واحد يتشاطر الثقافة والتقاليد نفسها. ويرغب كثير من اللاجئين في العودة ببساطة إلى ما كانت عليه سورية قبل الحرب.

لكن اللاجئين أوضحوا أن حنينهم إلى سورية ما قبل النزاع لا يعني أنهم يحنّون إلى النظام. فالعديد منهم يدركون الوقائع السياسية، ويناوئون الحياة تحت حكم الرئيس بشار الأسد، ويفهمون أن سورية التي عرفوها ذات يوم ضاعت وتبدّدت. وتساهم في تخفيف حنينهم المخاوف على سلامتهم، ومعرفتهم بأن ثمة عوائق قانونية قد تجعل استئنافهم لحياتهم أمراً شبه مستحيل. وقد عرف بعض اللاجئين، عن طريق الشبكات الاجتماعية، بإجراءات التدقيق المحليّة للعائدين وبالأطر القانونية التي وضعها الأسد لاستعادة الملكيات الخاصة أو تطوير الأحياء. وترى غالبية اللاجئين في لبنان والأردن أن العودة إلى بيوتهم غير ممكنة ما لم تعالج جذور أسباب النزاع في مرحلة انتقالية سياسية. ولا يزال بقاء نظام الأسد أبرز العوائق أمام العودة، ما يبيقي مستقبل اللاجئين مُعلّقاً في الهواء.

تخلّي المجتمع الدولي. يؤدي الشعور الطاغي لدى اللاجئين بتخلّي المجتمع الدولي عنهم إلى تعمّق الإحساس بالغربة والوحشة. فمعظمهم يعتقدون أن النزاع السوري صار اليوم حرباً بالوكالة بين قوى خارجية، وأن السوريين إجمالاً سلبوا القدرة على التأثير في مسار مستقبلهم، بعد أن بات القرار في أيدي اللاعبين الدوليين، تحديداً روسيا والولايات المتحدة. ويخشى اللاجئون المعارضون

للنظام أن يُتركوا لمصيرهم تحت رحمة نظام راكم المجازر الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. أما اللاجئين المؤيّدون للنظام فيصفون النزاع بأنه مؤامرة دولية على سورية، دفع السوريون ثمنها بدمائهم.

قد تؤثر مثل هذه السرديات ومشاعر الظلم والذل في مستقبل علاقات السوريين مع اللبنانيين والأردنيين، وتفاقم الفجوة بين السوريين وبين المجتمع الدولي الذي لم يعودوا يؤمنون به. وهذا يصحّ خصوصاً في لبنان حيث تتردّد، إلى اليوم، أصداً إرث الدور السوري المدمّر في الحرب الأهلية في هذا البلد وفي العقود الطويلة من الهيمنة السياسية والعسكرية السورية.

وهكذا، ولأنّ مستقبلاً أفضل في سورية والمنفى يبدو بعيد المنال، يشعر اللاجئون بالقلق العميق لما يخبئ لهم القدر. إذ ليس في مقدورهم بناء حياة كريمة في الدول المضيفة التي تجبه بدورها تحديات وتعتبرهم عبءاً. وفي الوقت نفسه، هم غير قادرين على العودة إلى وطنهم فيما الصراع مستمرّ على قدم وساق. والحال أن المجتمع الدولي يركّز على استقرار الأوضاع في سورية وضبط سيل المهاجرين إلى أوروبا، عوض معالجة جذور الأزمة أو الأسباب الرئيسة وراء سلك المهاجرين سبل المنفى. وهذا ما يفاقم شعور اللاجئين باليأس.

ففيما يواجهون احتمالات خاسرة في جميع الأحوال، فقدت فكرة العودة الطوعية معناها، ذلك أنهم مضطرون للاختيار بين الفقر المدقع والتعرض

يُضطرّ اللاجئون للاختيار بين الفقر المدقع والتعرض إلى الاستغلال في الدول المضيفة، وبين حالة انعدام الأمن والاضطهاد المحتمل في سورية.

إلى الاستغلال في الدول المضيفة، وبين حالة انعدام الأمن والاضطهاد المحتمل في سورية.

إطار سياسة عامة للاجئين في لبنان والأردن

على رغم أن لبنان والأردن يتعاملان مع أكبر دفق من اللاجئين السوريين، تُظهر أطرهما القانونية التباساً عميقاً في مقاربة هذه المسألة. ففي وقت استقبال البلدان أعداداً كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين في مراحل مختلفة، لم يصادق أيٌّ منهما على اتفاقية الأمم المتحدة للعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين أو بروتوكول العام 1967 الملحق بها.¹⁶ فقد عرّفت هذه الاتفاقية تصنيف اللاجئين وحددت واجبات الدول المضيفة إزاءهم، بما في ذلك ضمان حقوقهم في حرية الحركة والتنقل، والحماية، والعدل، والعمل. كما ألغى البروتوكول القيود الجغرافية والزمنية التي تُحدّد وحسب تطبيق الاتفاقية على الأفراد النازحين في الحرب العالمية الثانية وحتى العام 1951. الركن الأساسي للاتفاقية والبروتوكول هو مبدأ عدم الإعادة القسرية- أي أنه لا يمكن إرغام اللاجئين على العودة القسرية إلى حيث قد تتعرض حياتهم أو حريّتهم للتهديد مهدّدة وحياتهم مُعرّضة إلى الخطر.

على خلاف اتفاقية العام 1951 والبروتوكول الملحق بها، تعتبر حكومتا لبنان والأردن أن الهاربين ضيوفاً لا لاجئون. وعليه، لا يُعتبر أيٌّ من البلدين مُلزمين بالاعتراف بالحقوق التي تضمنها الاتفاقية، ما لم تُصص على هذه الحقوق معاهدات دولية أخرى، على غرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي المقابل، يعتمد خير ومصصلحة اللاجئين فقط على سخاء الدول المضيفة والوكالات الدولية. وترمي مقاربة الاستضافة هذه، جزئياً، إلى الحؤول دون اندماج اللاجئين وضمان عودتهم في نهاية المطاف إلى الدول

مخاوف الدول المضيفة

على رغم الترحيب الأولي بهم، تعكس السياسات المُنتهجة تدريجياً في لبنان والأردن مخاوف عميقة مما قد يترتب على طول مدّة تواجد اللاجئيين السوريين في البلدين. هذا الموقف المُتحفّظ منهم يطال كل شيء من ظروف إقامتهم، وحركتهم، وحصولهم على الوظائف والتعليم والعناية الصحية، وإن كانت مستويات التحفّظ تتباين من بلد إلى آخر.

وتتردد في مواقف لبنان والأردن، على رغم أنها ساهمت في مفاخرة عسر حياة اللاجئيين، أصداء تجارب كل من البلدين الخاصة مع اللاجئيين. فكلاهما استوعب أعداداً كبيرة من اللاجئيين الفلسطينيين بعد الحرب العربية- الإسرائيلية في العام 1948 وإنشاء دولة إسرائيل. وواجه كلا البلدين موجة لاجئيين فلسطينيين جديدة على إثر الحرب العربية- الإسرائيلية في حزيران/يونيو 1967، ووصل عدد إضافي من الفلسطينيين إلى لبنان من الأردن عقب النزاع المسلّح بين القوات المسلّحة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية في 1970-1971.

غداة موجة اللاجئيين السوريين الأولى في العام 2011، شعر الأردنيون، خصوصاً الشرق أردنيون، بالقلق من الآثار المحتملة لهذه الموجة على النسيج السكاني والهوية الأردنية، فيما شعر اللبنانيون بالقلق من تداعياتها على توازنات الطوائف اللبنانية.¹⁷ ويخشى أردنيو الضفة الشرقية من أن يصبحوا أقلية، في بلد كانت لهم الغلبة إلى وقت قريب، بينما يخاف العديد من اللبنانيين من أن تقوِّض الأعداد الضخمة من السكان السوريين، ومعظمهم من السنّة، التوازن المذهبي والطائفي الدقيق في البلاد، وتغيّر في خاتمة المطاف وجهه السياسي. وجاء عدم حلّ أزمة اللاجئيين الفلسطينيين ليعمّق مشاعر قلق الأردنيين واللبنانيين هذه.

تُضاف إلى هذا القلق المشاغل الأمنية في البلدين، مع رجحان كفة مجموعات متطرّفة لبعض الوقت في عدد من دول المنطقة، وفي سورية تحديداً. فقد اعتُبرت جماعات اللاجئيين، وغالباً بشكل مُجحف، هدفاً مثالياً للتجنيد في مثل هذه المجموعات، ولاسيما عقب الهجمات الإرهابية التي شهدتها البلدان. وعلى رغم أن الضرورات الأمنية، مثل المخاوف الديموغرافية أو الطائفية، لا تسوّغ سوء معاملة اللاجئيين، إلا أنها تفسّر جزئياً أسباب المواقف المتغيّرة للبنان والأردن من وجود أعداد كبيرة من السوريين. غير أن أكثر من تكبّد أثمناً باهظة ترتبت على هذا الوضع هم اللاجئون أنفسهم الذين، على رغم أنهم ضحايا، صاروا في موقع اللوم والشبهة.

في خاتمة المطاف، تتباين نوعية حياة اللاجئيين في المجتمعين اللبناني والأردني تبايناً كبيراً نتيجة

السياسات الدبلوماسية، والمظالم السياسية، وتلك المتعلقة بمسألة الهوية، والوضعية الثقافية والاجتماعية-الاقتصادية. ففي الأردن، أرست الحكومة المركزية إطاراً قانونياً واضحاً وآليات تنفيذ لمعالجة أزمة اللاجئين. لكن هذا الإطار بات يضرّ باللاجئين، نتيجة انتهاج سياسات أكثر تشدّداً. وعلى خلاف الأردن، منحت الحكومة اللبنانية، وهي كانت غارقة في مأزق سياسي حين اندلع النزاع، المؤسسات المحلية هامش عمل أوسع في التعامل مع سيل اللاجئين، وأرست آليات تطبيق اعتبارية. وفي وقت أفسحت هذه المقاربة المجال أكثر أمام العمالة غير الرسمية والإسكان غير الشرعي، جعلت اللاجئين أكثر عرضة إلى الاستغلال، وأدت إلى تحديات مماثلة لتلك التي يواجهونها في الأردن. وفي كلا البلدين، ألحق طول الأزمة السورية ضرراً متعاضداً في العلاقات بين اللاجئين السوريين وبين المجتمعات المضيفة، ما دفع إلى التساؤل حول معاملة اللاجئين على الأمد الطويل وحول خيرهم ومصالحهم.

اللاجئون السوريون في لبنان

يحتضن لبنان، اليوم، أكبر عدد من اللاجئين في العالم قياساً إلى عدد سكانه.¹⁸ وبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يقيم 995512 لاجئاً سورياً في لبنان.¹⁹ وتزعم الحكومة اللبنانية أن ثمة 500 ألف لاجئ إضافي إقامتهم غير قانونية في البلاد، ما يرفع بالتالي عددهم الإجمالي المقدّر إلى حوالي مليون ونصف المليون لاجئ.²⁰ وفي 6 أيار/مايو 2015، علّقت المفوضية تسجيل اللاجئين نزولاً على طلب الحكومة اللبنانية.²¹

تشكّل النساء والفتية (تحت الثامنة عشرة) أكبر شريحة من مجمل اللاجئين، حيث تبلغ نسبتها 53 في المئة و55 في المئة على التوالي. وتُعتبر الإناث على رأس ما يقارب 19 في المئة من أسر اللاجئين.²² وتوزيع اللاجئين متفاوت بين مناطق لبنان الجغرافية، مع كثافة أكبر في المناطق الساحلية والمدن الكبيرة، خصوصاً بيروت. وتتركز كثافة الشباب تحديداً في المحافظات الساحلية حيث فرص العمل أكبر. وبيروت هي المحافظة الوحيدة التي يفوق فيها عدد الذكور (52 في المئة) عدد الإناث.²³

يواجه اللاجئون في لبنان صعوبات اقتصادية وقانونية واجتماعية كبيرة. وقد حدّد المشاركون في حلقات النقاش التي شكّلتها كارنيغي أن أبرز التحديات أمامهم هي ارتفاع كلفة المعيشة والحصول على الوثائق القانونية، يليهما الحصول على العمل والتعليم، والممارسات التمييزية. المواطن السوري عمّار، المقيم في لبنان، أحسن إيجاز المآزق التي يواجهها اللاجئون حين قال:

«تعبتُ من لبنان، لكن لا يسعني مغادرته. فإقامتي هنا غير قانونية منذ عامين. وإذا رغبت في الذهاب إلى سورية سيطلبون مني دفع 400 دولار على الحدود... وزوجتي مثلي غير قانونية الإقامة، وسأحتاج إلى أن أدفع عنها 400 دولار إضافية. وابنتي ولدت في لبنان، وذنبتها الوحيد هو ولادتها هنا

وعجزى عن تسجيلها. أحتاج إلى دفع 400 دولار إضافية لتسوية أوضاعنا وحيازة إقامة قانونية، أي يتوجب علي دفع 1200 دولار عنا كلنا. لا نتلقى أي مساعدات. وراتبي 500 ألف ليرة لبنانية (333 دولاراً) شهرياً، وعليّ دفع 250 ألف ليرة لبنانية (166 دولاراً) شهرياً للإيجار، وعندي أولاد. نحن في فصل الشتاء... وإذا رغبت في شراء وقود للتدفئة، لن يبقى في جعبتي شيء. فكيف يُفترض بنا أن نعيش ونصمد؟ وهذا يعني أنهم يضغطون علينا ويقولون لنا «أنتم أمام خيارين: إما أن تتحولوا إلى إرهابيين، أو إلى لصوص... وهذا ما لا نرغب فيه. نريد حلاً يعيد لنا كرامتنا- لا أكثر ولا أقل».²⁴

ليست الحالة العسيرة هذه التي يواجهها اللاجئون السوريون محض صدفة، ذلك أن المقاربة اللبنانية حيال الأزمة تنطوي على عوامل أربعة هي: ضخامة عبء اللاجئين على بلد صغير؛ ومخاوف ديموغرافية؛ وتجارب سابقة مع اللاجئين؛ وخلل سياسي محليّ ساهم في وضع سياسة لاجئين غير متماسكة. وليس مفاجئاً في مثل هذا السياق أن يتعاضم التوتر بين اللبنانيين والسوريين، ما يفاقم التحديات التي يواجهونها.

في ظل غياب خطة موحّدة، بادرت الحكومة اللبنانية إلى سلسلة سياسات في الأعوام الخمسة الماضية للتعامل مع أزمة اللاجئين. وقد أملى القلق الأمني وانسداد الآفاق السياسية، والتحديات البنوية المتعلقة بتلبية حاجات سيل مفاجئ من اللاجئين، هذه السياسات- وهي تؤثر في إقامة اللاجئ، وعمله، وسكنه، وحصوله على خدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم. وعلى رغم أن لبنان وفرّ ملاذاً آمناً للاجئين، ساهمت هذه السياسات في مفاقمة هشاشة أوضاعهم وتهميشهم.

ومن ناحية أخرى، وبسبب الشلل السياسي، فوّضت السلطات المحلية بمراقبة اللاجئين وتنظيم وجودهم. فعلى سبيل المثال، كُلفت البلديات بتعداد اللاجئين وإدارة تدفقهم المفاجئ إلى تلك المناطق. غير أن عدداً كبيراً منها تجاوزت ذلك، إذ فرضت 142 بلدية، بدءاً من العام 2017، حظر تجول مسائياً على اللاجئين السوريين، وقيدت حركتهم.²⁵

سياسة ردع: متطلبات الإقامة

أظهرت سياسة الحدود المفتوحة التي يتبعها لبنان مع سورية من 2011 إلى نهاية 2014، رغبة قوية في مساعدة السوريين المحتاجين إلى ملاذ. لكن، مع تعاضم النزاع وتوسّعه في تلك المرحلة- ما فاقم الضغط على قدرات لبنان على مساعدة عدد كبير من اللاجئين السوريين- انتهجت الحكومة تدريجياً سياسة ردع رمت إلى الحد من أعداد اللاجئين الذين يتدفقون إلى لبنان.

ففي العام 2013، حين ارتفعت وتيرة تدفق اللاجئين إلى لبنان بشكل ملحوظ، بدأت الحكومة تطبيق إجراءات تقييدية، اقتصرت أولاً على اللاجئين الفلسطينيين الآتين من سورية، ثم توسّعت لتشمل

السوريين كلهم باستثناء أبناء المناطق الحدودية.²⁶ ولأن لبنان لم يصادق على اتفاقية الأمم المتحدة المُبرمة في 1951 حول اللاجئين، أطلقت، إلى حد بعيد، يد ضباط مديرية الأمن العام في رفض دخول اللاجئين، وأنتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية.²⁷

وفي كانون الأول/ديسمبر 2014، وضع الأمن العام إجراءات تقيّد دخول السوريين،²⁸ وتقضي بأن يدفع السوريون الراغبون في الحصول على الإقامة أو تجديدها، تعرفه قدرها 200 دولار سنوياً، وأن يقدّموا جواز سفر صالحاً أو بطاقة هوية، وأن يسلموا الأمن العام وثيقة يوقعها مواطن لبناني يتعهد بموجبها بكفالة المواطن السوري أو الأسرة السورية.²⁹

خلف هذا أثراً فورياً في عملية تسجيل اللاجئين. فبين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2015، وثّقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين انخفاض نسبة تسجيل اللاجئين بنسبة 80 في المئة، وفي نهاية تموز/يوليو 2015، ارتفعت نسبة الأسر السورية التي لا تملك إقامة سارية الصلاحية، من 9 في المئة إلى 61 في المئة.³⁰ وساهم الطلب الذي وجّهته وزارة الشؤون الاجتماعية في أيار/مايو 2015 إلى المفوضية بتعليق تسجيل اللاجئين الجدد في مواصلة هذا المنحى. ومع حلول العام 2017، لم يكن لدى 74 في المئة من اللاجئين السوريين ما بين 15 سنة وما فوق تصريح إقامة قانونية.³¹

في ظل هذه المعطيات، ونظراً إلى ارتفاع التكاليف المالية، لم يكن مفاجئاً أن يفترق معظم المشاركين في حلقات النقاش مع كارنيغي إلى أوراق إقامة قانونية. وفي غياب الأوراق القانونية، كانت حركتهم مقيدة، ودرجوا على تجنّب الانتقال بين المناطق الجغرافية مخافة الاعتقال عند حواجز الجيش أو قوى الأمن الداخلي. كانوا كذلك عرضةً إلى الاستغلال على يد الكفلاء اللبنانيين الذين كانوا مُطلقي اليد في تحديد مبالغ كبيرة مقابل كفالة السوري. وبحسب كريم اللاجئ الشاب: «صار نظام الكفالة مثل المقاتلة التجارية، فإما أن أدفع المال أو يجدون طرقاً أخرى للاستفادة مني».³²

قال عدد كبير من الذكور المشاركين في حلقات النقاش إنهم اعتُقلوا بسبب افتقارهم إلى الوثائق القانونية. وعبروا عن مستويات عالية من القلق من احتمال وشاية جيرانهم أو أصحاب العمل بهم للسلطات اللبنانية. لذا، كثر منهم كانوا غير مستعدين لإبلاغ السلطات عن أي انتهاكات لحقوقهم أو تعديّات عليهم، اعتقاداً منهم ألا فائدة من ذلك وأن العدالة لن تأخذ مجراها.

قيود على العمل

يواجه اللاجئون السوريون قيوداً أكبر في فرص التوظيف. فاتفق التعاون والتنسيق الاقتصادي الاجتماعي بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية، المُبرم في 1993، أكّد على حرية حركة اللبنانيين والسوريين بين بلديهما، وحقّ مواطنيهما في العمل في لبنان أو سورية استناداً إلى قوانين العمل مرعية الإجراءات في كل من البلدين.³³ وقد مكّن الاتفاق شطراً كبيراً من السوريين من العمل في قطاعات

لا يعمل فيها اللبنانيون أو يرفضون قبول الرواتب المتدنية نفسها التي يتقاضاها السوريون.

لكن، في كانون الأول/ديسمبر 2014، أصدرت وزارة العمل تعميماً يقصر القطاعات المفتوحة للعمل أمام السوريين في قطاعات البناء والزراعة والتنظيف.³⁴ ثم ألحقت به مرسوماً يطلب من أصحاب العمل (1) تقديم أدلة تثبت أنهم حاولوا العثور على عمال لبنانيين لأداء الوظيفة نفسها و(2) التزام نسبة لا تقل عن 10 عمال لبنانيين إلى عامل أجنبي واحد.³⁵ ويقتضي المرسوم هذا بدوره من السوريين الساعين إلى العمل، الحصول على كفيل لبناني، غالباً ما يكون رب العمل، يوقع «تعهداً بالمسؤولية». وقد بات اللاجئون المسجلون لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذين يسعون إلى تجديد تسجيلهم، غير مؤهلين للعمل في لبنان بذريعة أنهم يتلقون مساعدات إنسانية.³⁶ ويشير استطلاع صادر في 2014 عن منظمة العمل الدولية إلى أن 92 في المئة من اللاجئين السوريين العاملين في لبنان ليس لديهم عقود عمل قانونية، فيما 56 في المئة منهم مياومون أو يتقاضون أجراً أسبوعياً.³⁷

النساء هن تحديداً الحلقة الأضعف. فمع أن الأسر التي ترأسها إناث تشكل 19 في المئة من مجمل عائلات اللاجئين في لبنان، تُقدّر نسبة الإناث العاملات بحوالي 7.6 في المئة، وهي أدنى من نسبة العمالة في صفوف الذكور المقدّرة بنحو 5 في المئة، ما يشير إلى أن وضع الإناث أكثر هشاشة من وضع الذكور.³⁸ وبالفعل، لم يكن أي من أفراد حوالي 56 في المئة من الأسر التي ترأسها إناث، يعمل في الشهر الذي سبق الاستطلاع، قياساً على 32 في المئة من الأسر التي يرأسها الذكور.

وهكذا، ليس مفاجئاً بعد كل ذلك أن يعيش نحو 76 في المئة من اللاجئين السوريين تحت خطر الفقر، المُحدد بـ3.84 دولاراً يومياً في لبنان.³⁹ واعتباراً من 2017، بلغ متوسط الدخل الشهري للاجئين

السوريين من الذكور 206 دولارات،⁴⁰

فيما تتقاضى اللاجئات الإناث متوسط دخل أدنى يبلغ نحو 159 دولاراً شهرياً فقط. وكلا الدخلين يُعتبران أقل بكثير من متوسط الدخل الشهري في لبنان البالغ 450 دولاراً.⁴¹ ويقول عبود من درعا: «ربما كان الموت أفضل لنا، وأعني هنا كل كلمة أقولها، فذلك

«ربما كان الموت أفضل لنا، وأعني هنا كل كلمة أقولها، فذلك أفضل من هكذا حياة. تخيل حال طفلة من دون حليب لتشرب، ومن دون حفاظات... وإذا اشتريتها، أحرم سائر أفراد الأسرة من الدخل. فأنا المعيل الوحيد في أسرة من ثمانية أشخاص».

— عبود، من درعا

أفضل من هكذا حياة. تخيل حال طفلة من دون حليب لتشرب، ومن دون حفاظات... وإذا اشتريتها، أحرم سائر أفراد الأسرة من الدخل. فأنا المعيل الوحيد في أسرة من ثمانية أشخاص».⁴² يلقى السوريون من أصحاب الكفاءات العالية عوائق كثيرة في العثور على عمل تفوق تلك التي يتعثّر بها السوريون من ذوي الكفاءات الأدنى، نظراً إلى صعوبة حصولهم على أدونات عمل. وهذا مادفع كثيرين

إلى العمل بصفة غير قانونية، وباتوا عرضة إلى الاستغلال. معظم المشاركين في حلقات النقاش أشاروا إلى أنهم يعانون من انتهاكات في مكان العمل، بما في ذلك عدم احترام صاحب العمل لهم؛ وتقاضي راتب أدنى أو لا شيء مقابل عمل منجز؛ والإنهاء التعسفي للتوظيف.⁴³

مساكن رثة

خيارات سكن اللاجئين في لبنان محدودة ولا تطابق غالباً الحد الأدنى من معايير ضمان عدم الإخلاء التعسفي، وصلاحيه السكن، وبدل إيجار معقول.⁴⁴ وقد رفضت الحكومة اللبنانية إنشاء مخيمات للاجئين السوريين، لأنها تخشى تكرار التجربة الفلسطينية واحتمال استقرار السوريين بشكل دائم في البلاد.⁴⁵ لذا، ووفق دراسات صادرة في 2017 عن برنامج الأغذية العالمي، يقيم 73 في المئة من أسر اللاجئين في مبان سكنية، و17 في المئة في تجمعات خيم عشوائية، و9 في المئة في بنى غير سكنية، مثل مرائب السيارات، وورشات العمل، ومواقع البناء.⁴⁶ وتمثل الإيجارات عبئاً كبيراً على اللاجئين، فمتوسط كلفة الإيجار الشهري، سواء لشقة مستأجرة أو خيمة مؤقتة، تقدر بـ183 دولاراً، وهو مبلغ يناهز متوسط دخل اللاجئين الذكور الشهري (206 دولارات)، ويفوق متوسط دخل اللاجئات الشهري (159 دولاراً).⁴⁷

يلاحظ بشكل خاص أن أكثر من نصف اللاجئين يعيشون في مساكن مكتظة و/أو مهملة.⁴⁸ وفي وقت يقول 80 في المئة من اللاجئين إنهم يدفعون إيجاراً، 6 في المئة منهم فقط يملكون عقود إيجار موثقة؛ والباقيون معروضون في أي لحظة إلى الطرد من دون حماية قانونية.⁴⁹ واللاجئون، في الواقع، عرضة إلى طرد لا يحتمك إلى أوامر محكمة أو إجراءات قانونية.⁵⁰ وفي الوقت نفسه، ساهم ارتفاع الطلب على وحدات الإيجار في المناطق الفقيرة، بين 2012 و2013، في رفع الأسعار بنسبة 44 في المئة.⁵¹ وهذا ما فاقم من شعور الاستياء المتنامي تجاه اللاجئين في المجتمعات المحلية.⁵²

صعوبة الوصول إلى الخدمات

على رغم أن الحكومة اللبنانية بذلت جهوداً متسقة لتحسين وصول اللاجئين إلى قطاعات التعليم والخدمات الصحية، إلا أن تحديات كبيرة لاتزال قائمة. وقد اشتكى المشاركون في حلقات النقاش من ضعف نوعية التعليم، وسوء معاملة المعلمين للأطفال السوريين، وعدد الساعات المحدود المخصص للتعليم، كما أبدوا قلقهم من تكاليف العناية الصحية الباهظة، ومحدودية قدرتهم على الاستشفاء في المستشفيات.

بادرت وزارة التعليم العالي، في 2014، بدعم من أطراف دولية، إلى تدشين استراتيجية لتوفير التعليم لجميع الأطفال، من أجل تحسين نظام التعليم الوطني، وتعزيز معايير التدريس، ودعم تسجيل

التلاميذ اللاجئين. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الأخير، رفعت الوزارة عدد المدارس التي توفر دوام تعليم إضافي لاستقبال عدد أكبر من التلاميذ.⁵³ وعليه، بلغت، في العام 2017، نسبة الأطفال اللاجئين ما بين السادسة والرابعة عشرة من العمر الذين يرتادون المدرسة، 70 في المئة.⁵⁴ ويُعتبر هذا إنجازاً ملفتاً، على رغم أن مشكلات وثيقة الصلة بنوعية التعليم وبيئة المدرسة بقيت على حالها. فقد اضطرت

المدارس الرسمية إلى العمل بقدرات تفوق طاقتها لاستقبال الأطفال اللاجئين.⁵⁵ وساهم غياب إلفة التلامذة السوريين بالمنهج الإنكليزي أو الفرنسي، والتثمر، والتميز، في ارتفاع معدلات التسرب المدرسي. تقول فاطمة، وهي لاجئة من حلب: «أول ما

أول ما تفعله ابنتي حين تعود من المدرسة هو البكاء، لأن زميلاتنا في الصف يقولون لها باستمرار إنها سورية، على رغم أنها في تلك المدرسة منذ أربع سنوات».

– فاطمة، من حلب

تفعله ابنتي حين تعود من المدرسة هو البكاء، لأن زميلاتنا في الصف يقولون لها باستمرار إنها سورية، على رغم أنها في تلك المدرسة منذ أربع سنوات».⁵⁶

إلى ذلك، نسبة الأطفال فوق الثانية عشرة من الذين يرتادون المدرسة، بالغة التدني: فقط 13 في المئة من الأطفال بين الثانية عشرة والرابعة عشرة من العمر يرتادون المدرسة، والنسبة هذه تتدنى إلى 4 في المئة فقط في أوساط من هم بين الخامسة عشرة والثمانية عشرة في مرحلة التعليم الثانوي، وهذا ما يفسر جزئياً بارتفاع معدل التحاق من هم فوق سن الرشد بالمدارس الابتدائية.⁵⁷ وفي الوقت نفسه، معظم اللاجئين في سن التعليم الثانوي والجامعي تركوا الدراسة بسبب ارتفاع رسوم التعليم، والصعوبات البيروقراطية التي تعترض دخول الجامعات اللبنانية، أو التحديات المتعلقة بمصادقة شهادات حازوا عليها من المدرسة أو الجامعة في سورية. ونتيجة لذلك، أشار معظم الشباب المشاركين في حلقات النقاش إلى أنهم عملوا في أعمال منخفضة المهارات حين وصولهم إلى لبنان. كما أن الأطفال الذين يلجأون إلى تعليم غير رسمي يتكبدون أعباء إضافية مثل عدم الاعتراف بمثل هذا التعليم رسمياً.

وفي مجال الرعاية الصحية، وصل عدد كبير من اللاجئين إلى لبنان وهم مصابون، إما بصدمات نفسية، و/أو بأمراض مزمنة خطيرة تقتضي عناية مستدامة. وتفاقم ظروف العيش السيئة في أوساط كثير من اللاجئين، هذه التحديات الصحية. وابتداءً من 2015، كان ثلث النازحين السوريين يفتقرون إلى مياه شفة آمنة، ولم تكن المراحيض متوافرة لنحو 12 في المئة منهم، ما أسفر عن تقشي دوري لأمراض معدية مثل الزحار (أو الديدنطاريا).⁵⁸

وعلى رغم الاحتياجات الكبيرة، فإن وصول اللاجئين إلى الرعاية الصحية كان محدوداً. ومع أن المستشفيات الحكومية ملزمة قانونياً بخدمة المستضعفين، سواء تمتعوا بتأمين صحي أم لا. يُطلب من

المرضى السوريين دفع 25 في المئة من تكاليف الرعاية الصحية الفردية. وتوفّر وزارة الشؤون الاجتماعية، بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعدد من المنظمات غير الحكومية، للاجئين عناية صحية أولية ومتخصصة عن طريق مراكز محدّدة وإحالات إلى المستشفيات. وعلى رغم أن اللقاحات مجانية، إلا أن أي استشارات أخرى تستلزم دفع بدل. وتوفّر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعماً يشكّل 75 في المئة من الرعاية الصحية الثانوية المتخصصة، وتترك للاجئين تسديد ماتبقى، أي 25 في المئة بالإضافة إلى ثمن الأدوية. وألقى عجز لاجئين كثيرين عن تسديد مثل هذه النسبة، أعباء ضخمة على المستشفيات الحكومية.⁵⁹ حتى أن بعضاً من المستشفيات، يرفض اليوم، استقبال مرضى سوريين.⁶⁰ وعموماً، خلّفت حاجات اللاجئين أثراً بالغاً في النظام الصحي اللبناني، وزاد الطلب على المستشفيات حوالى 40 في المئة. وهذه الزيادة أثّرت سلباً في نوعية الخدمات المقدّمة إلى اللبنانيين، ما فاقم الاستياء حيال اللاجئين.⁶¹

يرى اللاجئون أنهم مُجبرون على اتخاذ خيارات عسيرة، إذ إن الدعم الصحي لايشمل إصابات مميتة أو أمراضاً طويلة الأمد أو حالات مزمنة، مثل السرطان والفشل الكلوي. فيعود كثيرون إلى سورية للعلاج، لكن بينهم من يقرر أن العودة بالغة الخطورة، فيتخبط من دون رعاية صحية، ويدوي.

تفاقم التوترات

تدهورت العلاقات بين اللاجئين وبعض الجماعات المحلية اللبنانية في الأعوام الأخيرة. وهذا يعود في شطر راجح منه إلى تبني السياسيين خطاباً عاماً مضرّاً، وإلى اعتقاد كثير من اللبنانيين أن وجود اللاجئين السوريين فاقم كثيراً تدهور أحوالهم الأمنية وقدرتهم على الحصول على خدمات نوعية. وفي استطلاع شمل لبنانيين وسوريين في العام 2015، أشار مشاركون لبنانيون إلى تنامي شعورهم بغياب الأمان، وهو شعور فاق نظيره في أوساط لاجئين سوريين يقيمون في الأحياء نفسها. غير أن عدداً قليلاً فقط من اللبنانيين أبلغ عن وقوعه ضحية اعتداء، لكن معظمها ارتكب على أيدي لبنانيين.⁶² وبحسب مشاركين سوريين، غالباً ما يزعم اللبنانيون أن السوريين يسرقون منهم فرص العمل لكن في 2017، كان أكثر من 50 في المئة من السوريين يعملون في قطاعي البناء والزراعة- أي في الأعمال التي كان السوريون يقومون بها قبل اندلاع النزاع السوري.⁶³

بسبب هذا الانطباع عن السوريين، قام لبنانيون بمهاجمة لاجئين، غداة حوادث أمنية، على غرار التفجيرات، وفي بعض الحالات عمدت السلطات المحلية إلى إنزال عقوبات جماعية بالسوريين بعد جرائم فردية.⁶⁴ على سبيل المثال، في أيلول/ديسمبر 2017، بعد اغتصاب وقتل رجل سوري شابة، طرد المجلس البلدي في مزيارة في شمال لبنان السوريين من البلدة، باستثناء أولئك الذين يملكون إقامة صالحة ورخصة عمل.⁶⁵ مثل هذه الردود أكثر انتشاراً مما يعتقد كثير، فما يزيد عن نصف المشاركين

في حلقات كارنيغي للنقاش، بلّغوا عن حوادث تحرّش واعتداء جسدي. أدى الخطاب التحريضي وأحياناً المعادي للأجانب لبعض القادة السياسيين اللبنانيين، إلى تأجيج التوترات ورفع احتمالات العنف.⁶⁶ لكن، في دراسة صادرة عن برنامج الأغذية العالمي، أشار اللاجئون إلى أن جيرانهم، وليس السلطات، هم غالباً من يقف وراء حوادث التحرش والأذية.⁶⁷ وقال مشاركون في مجموعات كارنيغي للنقاش أن شطراً راجحاً من التمييز وثيق الصلة بشكاوى عشوائية من الجيران، والتحرّش في الشارع، وتعليقات عنصرية. وشكا لاجئون من دير الزور والرققة من تمييز أكثر حدّة بسبب تحدرهم من شرق سورية.

يُرجح أن تتدهور ظروف اللاجئين السوريين في لبنان مع توالي النزاع السوري فصولاً. خصوصاً في غياب إطار تنظيمي موحد وواضح. وقد وضعت مقاربة لبنان المرتجلة والطائرة المجتمعات المحلية في الجبهة الأمامية أمام أزمة اللاجئين، وتركت هؤلاء الأخيرين عرضة إلى الاستغلال وحدت من قدرتهم على تلبية حاجاتهم الأساسية.

اللاجئون السوريون في الأردن

على غرار لبنان، تكبّد الأردن، منذ 2011، عناء استقبال سيل من اللاجئين السوريين، وأصبحت سياسته أكثر تقييداً للاجئين مع الوقت. وعلى رغم من ذلك، كانت ردود الأردن، التي شكّلتها أيضاً تنامي القلق الأمني والمخاوف الديموغرافية والتحديات الهيكلية، أكثر تنظيمياً بكثير. ففي ظل غياب العقوبات السياسية، عكست هذه الردود وجود استراتيجية واضحة في وقت مبكّر. مع ذلك، كان لسياسات الأردن تأثير بالغ على حرية اللاجئين في التحرك، والإقامة، والعمل، والإسكان، والتعليم، والرعاية الصحية. وفي 2016، إثر هجوم تبنّاه تنظيم الدولة الإسلامية، أغلق الأردن كافة المعابر الحدودية المفتوحة المتبقية مع سورية، وهو يواصل ترحيل بعض اللاجئين قسراً.⁶⁸

هذا وتقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد اللاجئين المسجلين في الأردن حالياً بـ 659 ألف لاجئ،⁶⁹ فيما قدرّت الحكومة الأردنية في 2017 أن ثمة 643 ألف لاجئ سوري إضافي غير مسجلين.⁷⁰ هؤلاء ربما لم يخططوا لإقامة طويلة الأمد في الأردن أو لا يعرفون طرق التسجيل أو لا يستطيعون الوصول إلى مراكز التسجيل بسهولة، أو ربما يخشون الطرد والاضطهاد على يد النظام السوري.⁷¹ العدد الإجمالي للاجئين متوازن نسبياً من حيث الجندر، ويشكّل الشباب دون الثامنة عشرة من العمر نحو نصفهم، فيما 30 في المئة من الأسر ترأسها نساء.⁷²

مثلهم مثل أترابهم في لبنان، يواجه اللاجئون السوريون تحديات اقتصادية واجتماعية ضخمة، خاصة في مجال الحصول على المأوى والتعليم والرعاية الصحية والعمل. وحتى قبل اندلاع الأزمة، كان الأردن

يواجه أصلاً تحديات تنموية جمّة، بما في ذلك نقص المياه وجمود النمو الاقتصادي (الذي يُقدّر متوسطه بـ2.6 في المئة سنوياً منذ العام 2011).⁷³ وقد حدّد المشاركون في حلقات كارنيغي للنقاش، ارتفاع كلفة المعيشة كأهم التحديات التي يواجهونها، ويتفاقم الوضع بسبب عدم وجود فرص العمل. ويقول خالد

«المشكلة الأساسية هي تغطية نفقاتنا، خصوصاً بدل الإيجار عند مطلع كل شهر. فالمشاكل المالية في الأردن تتفاقم بسبب ارتفاع كلفة المعيشة.»
- خالد، من درعا

من درعا: «المشكلة الأساسية هي تغطية نفقاتنا، خصوصاً بدل الإيجار عند مطلع كل شهر. فالمشاكل المالية في الأردن تتفاقم بسبب ارتفاع كلفة المعيشة.»⁷⁴

سياسة ردع: متطلبات الإقامة

كما في لبنان، أظهرت سياسة الحدود المفتوحة التي انتهجها الأردن بين 2011 و2014، التزامه توفير ملاذ آمن لسوريين. لكن في تلك المرحلة، أدّى القلق الأمني إلى إغلاق تدريجي للحدود أمام حركة العبور، مع زيادة القيود المحدودة على حركة اللاجئين السوريين. فمبعّر جابر مُغلق منذ 2015، إثر سيطرة متشدّدين عليه من الجهة السورية.⁷⁵ وأدّى هجوم انتحاري على حاجز الجيش في الركبان في حزيران/يونيو 2016، وقيل إن تنظيم الدولة الإسلامية قد نفّذه، إلى إغلاق معبري الركبان والحدلات.⁷⁶ ومذّك، لم يُفتح أي منهما أمام اللاجئين عدا في حالات نادرة.

ابتداءً من 2012، نُقل اللاجئون السوريون الذين دخلوا الأردن من معابر رسمية إلى مخيمات رسمية للاجئين، حيث في مقدورهم التسجيل مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحصول على وثيقة إثبات طلب اللجوء. لكن أربع مجموعات من الأشخاص رُفض دخولهم دورياً، ما يحرمه مبدأ عدم الإعادة القسرية: اللاجئون الفلسطينيون والعراقيون المقيمون في سورية. والرجال غير المتزوجين في سن القتال، والأشخاص من دون أوراق ثبوتية.⁷⁷ أُجبرت هذه القيود لاجئين كثير إلى التسلّل إلى البلاد، وغالباً عن طريق شبكات تهريب بشري، فكانوا عرضة أكثر إلى مخاطر الاستغلال والإساءة.⁷⁸

في هذه الأثناء، لايسع اللاجئين المقيمين في المخيمات مغادرتها إلا إذا «كفلهم» كفيل، وتحديدًا قريب أردني في سن الخامسة والثلاثين وما فوق.⁷⁹ غير أن نظام «الكفالة» كان في البداية مرناً؛ وكان في وسع اللاجئين الذين يريدون مغادرة المخيمات من دون قريب أردني، الحصول على بطاقة من وزارة الداخلية تكون جسراً إلى خدمات عامة متنوّعة، من ضمنها الرعاية الصحية والتعليم. واستمر الوضع على الحال هذه إلى العام 2015 حين بدأت السلطات الأردنية في تطبيق نظام «الكفالة» تطبيقاً صارماً، قبل إلغائه برمته. وعضواً عنه، بادرت الحكومة إلى إجراء «تحقق مدني» يقتضي من اللاجئين السوريين التسجيل من جديد والتقدّم للحصول على بطاقة خدمات بيومترية جديدة من وزارة الداخلية.⁸⁰

أدت القيود على من يسعهم الحصول على بطاقة الخدمات الجديدة، إلى تجاهل وإهمال الكثيرين. فقد حُظر على اللاجئين الذين لم يحصلوا على وثيقة طالب لجوء، أو غادروا المخيمات من غير كفيل، التسجيل. علاوةً على ذلك، لم يستطع البعض تحمّل الكلفة المرتفعة لاستخراج البطاقة. إلى ذلك، لم يكن يسيراً أمام لاجئين كثيرين الحصول على البطاقة الجديدة؛ وطلب منهم وثائق ثبوتية لم تنتهِ صلاحيتها، وعقد إيجار مختوم، أو «إفادة إقامة» صادقت عليها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وشهادة صحية، ونسخة من وثائق هوية مالك البيت.⁸¹ وعند دخول الأردن، صادرت السلطات من بعض اللاجئين وثائق الهوية- مثل جواز السفر، ووثيقة الزواج، و«دفتر الأسرة» (وفيه لأئحة الأطفال، ووثيقة الزواج، ووثائق ولادة الأهل).⁸²

نتيجة هذا كله، افتقر حوالي ثلث اللاجئين السوريين المسجلين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمقيمين خارج المخيمات، إلى بطاقة الخدمات الجديدة، بحلول آب/أغسطس 2016.⁸³ وأحدى النتائج المباشرة لذلك كانت عجز الأزواج الذين لا يملكون وثيقة زواج عن تسجيل أولادهم عند الولادة، ما خلف آلاف الرضع من دون جنسية ومن دون وثائق ثبوتية.⁸⁴ وترتب على هذا أيضاً عجز اللاجئين عن الاستفادة من الرعاية الصحية العامة، أو تسجيل أنفسهم أو أولادهم في التعليم الرسمي.

قيود على العمل

وفق دستور الأردن الصادر في العام 1952 ومذكرة التفاهم مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المبرمة في 1998، يتعيّن على الأجانب، بمن فيهم اللاجئين، حيازة إجازة عمل للحصول قانونياً على وظيفة.⁸⁵ غير أن شرط حيازة رخصة عمل هو الحصول على بطاقة سارية المفعول من وزارة الداخلية. وعليه، بلغ معدل البطالة، في 2015، في أوساط اللاجئين السوريين 61 في المئة.⁸⁶ ويحمل حوالي 10 في المئة من اللاجئين السوريين العاملين رخصة عمل، فيما البقية يعملون من دون أوراق رسمية.⁸⁷

وعمل سوريون كثيرون في قطاع البناء أو غيره من الوظائف قصيرة الأمد، وفي العام 2015، كان متوسط دخل اللاجئ السوري الشهري 296 دولاراً، أي أقل من الحد الأدنى للراتب في الأردن البالغ 310 دولارات.⁸⁸ ونظراً إلى محدودية فرص العمل المتاحة أمام اللاجئين، يقول نحو 20 في المئة منهم إن أموال المساعدات من منظمات غير حكومية هي مصدر دخلهم الرئيس.⁸⁹ ولذا، ليس مفاجئاً أن يكون حوالي 82 في المئة من أسر اللاجئين السوريين تحت خط الفقر.⁹⁰

وفي العام 2016، وكجزء من وثيقة عقد بين الاتحاد الأوروبي والأردن، زاد الاتحاد الأوروبي من إمكانية حصول الحكومة الأردنية على المنح والقروض الميسّرة وسهّل وصول صادراتها إلى السوق الأوروبية، فيما

بادرت الحكومة الأردنية إلى اتخاذ خطوات ملموسة لزيادة فرص عمل اللاجئين السوريين، وتيسير دخولهم إلى سوق العمل النظامي.⁹¹ وقد شملت هذه الخطوات إلغاء رسوم رخص العمل وإثباتات الضمان الاجتماعي من قبل أصحاب العمل، والفحص الطبي الذي تتطلبه شروط الحصول على رخص العمل. ورمت خطوتان إلى تقليص الكلفة المالية المرتفعة عن اللاجئين وزيادة فرص وصولهم إلى بعض قطاعات العمل. حينها، كانت كلفة رخصة العمل توازي شهراً إلى شهرين من متوسط الدخل، بحسب القطاع.⁹² وقد وفر ذلك على اللاجئين قدراً من المال، لكن مشاركتهم في القوى العاملة لم ترتفع بالقدر المتوقع،⁹³ ولم تُذلل عقبات أخرى أمام الحصول على رخصة عمل، مثل مساهمات الضمان الاجتماعي المرتفعة.⁹⁴

مساكن رثة

على خلاف لبنان، اختار الأردن تشييد مخيمات لاجئين للسوريين. لكن من بين إجمالي اللاجئين المسجلين في الأردن، يعيش 21 في المئة فقط في المخيمات-⁹⁵ إذ يتوزع معظمهم على مخيمات الزعتري، والأزرق، و«المخيم الإماراتي» في الزرقاء.⁹⁶ غالباً ما يوصف مخيم الزعتري، حيث يقيم نحو 80 ألف لاجئ، برابع أكبر مدينة أردنية، وأحد أكبر مخيمات اللاجئين في العالم.⁹⁷ لكن حوالى 20 في المئة من السوريين يقطنون في أقتان الدجاج، والمرائب، والخيم؛⁹⁸ و1 في المئة منهم يعيشون في تجمعات خيم غير رسمية.⁹⁹

يُعتبر الاكتظاظ السكاني مشكلة رئيسة، إذ تقول نصف عائلات اللاجئين السوريين إنها تتشاطر السكن على الأقل مع عائلة أخرى من أجل تحمّل أعباء الإيجار.¹⁰⁰ وبحسب استطلاع صادر في 2014 عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يبلغ متوسط ما يدفعه اللاجئون السوريون مقابل الإيجار 206 دولارات شهرياً، أو ثلثي دخلهم الشهري.¹⁰¹ ويفتقر ثلث الأسر إلى عقود إيجار.¹⁰² وعليه، واجه نحو 25 في المئة ممن شملهم الاستطلاع الطرد.¹⁰³

وما فاقم المشكلة ارتفاع أسعار الإيجارات. ففي شمال الأردن تضاعف سعر الإيجار مرتين وحتى أربع مرات، إثر تدفق اللاجئين السوريين.¹⁰⁴ وعلى ما هي الحال في لبنان، فاقم هذا الارتفاع التوترات بين السوريين والأردنيين- وهي كانت متوترة أصلاً بسبب شح المياه وتراكم النفايات. ومنذ العام 2011، تدنّت موارد المياه كثيراً، مع تبليغ 40 في المئة من الأسر الأردنية و29 في المئة من الأسر السورية، عن وجود شح في المياه في العام 2015.¹⁰⁵

صعوبة الوصول إلى الخدمات

يتمتع السوريون بخدمات تعليم ورعاية صحية أكثر من المأوى. ففي مقدور أولاد اللاجئين السوريين

ارتياح المدارس الرسمية مجاناً، لكنهم مُلزمون بحيازة وثيقة إثبات طلب لجوء وبطاقة خدمات وزارة الداخلية. إلى ذلك، تختلف نوعية التعليم. ففي العام 2013، سمحت وزارة التعليم لبعض المدارس بافتتاح دوام إضافي لاستقبال عدد أكبر من أطفال اللاجئين السوريين، لكن نوعية التعليم في مناورات بعد الظهر عادةً ما تكون متدنية، ذلك أن المدرّسين في هذه المناوبات أقل تدريباً.¹⁰⁶ وفي وسع أطفال اللاجئين السوريين، الذين يفتقرون إلى الوثائق المطلوبة لارتياح المدارس الرسمية، الحصول على التعليم عبر برامج غير رسمية، غالباً ما تديرها منظمات غير حكومية أو مؤسسة خيرية دينية الطابع. غير أن الشهادات التي ينالها التلاميذ في هذه المرافق غير معترف بها ولا يتم اعتمادها، ما يمنعهم من التسجيل في المدارس العامة الرسمية في المستقبل أيضاً.

يتابع نحو 62 في المئة من أكثر من 330 ألف طفل من اللاجئين السوريين المسجلين في الأردن، التعليم في المدارس العامة الرسمية.¹⁰⁷ لكن كما هو الحال في لبنان، تكون معدلات التسرب المدرسي مرتفعة؛ ففي 2017، قدّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أن 68 في المئة من المتسربين من التعليم سبق لهم التسجيل في المدارس.¹⁰⁸ وعموماً، تُعزى النسب المرتفعة للغياب عن المدرسة والتسرب إلى غلاء كلفة التعليم، والتمتر، والتمييز، والعنف المدرسي، وطول المسافة إلى المدرسة، والحاجة إلى القيام بالأعمال المنزلية.¹⁰⁹ ومع تقدّم أطفال اللاجئين في السن، تميل نسبة حضورهم المدرسي إلى الانخفاض. ويعود ذلك جزئياً إلى حساباتهم أن لا فائدة تُرتجى من التعليم في وقت هم في حاجة ماسة لدعم عائلاتهم اقتصادياً.¹¹⁰

وفي مرحلة التعليم العالي، فقط ثمانية في المئة من اللاجئين ما بين الثمانية عشرة والرابعة والعشرين مسجلون في الجامعات.¹¹¹ وتشمل العوائق التي تحول دون ارتياح الجامعة مصاعب اجتياز امتحانات المرحلة الثانوية الرسمية، وكلفة التعليم الجامعي المرتفعة، ومقتضيات إجادة اللغة الإنكليزية، وحيازة شهادات مرحلة التعليم ما قبل الجامعي أو شهادة التعليم الثانوي، الصادرة عن برامج تعليم رسمي. ومن دون شهادة جامعية، يواجه اللاجئون السوريون عوائق إضافية في التنافس على الوظائف، فيتعاظم اعتمادهم على المساعدات، ويملكون أموالاً أقلّ للإنفاق على الرعاية الصحية الباهظة والسكن.

ومنذ العام 2011، بذلت الحكومة الأردنية جهوداً ملموسة لتحسين تقديمات الرعاية الصحية. على رغم ذلك، لا يزال اللاجئون السوريون يجبهون تحديات بارزة، أبرزها تعديل الأردن، في العام 2014، لسياسة الرعاية الصحية. بموجبها، يدفع اللاجئ الحاصل على بطاقة وزارة الداخلية الآن مقابل تلك الخدمات - التي كانت مجانية في السابق في منشآت وزارة الصحة -، مبالغ تساوي تلك التي يدفعها الأردنيون من غير تأمين صحي، فيما اللاجئون الذين لا يحملون مثل هذه البطاقات يدفعون كلفة أكثر ارتفاعاً، شأنهم شأن الأجانب، (في المنشآت غير الحكومية والخاصة).¹¹² علاوةً على ذلك، فيما تمكّن بطاقات وزارة الداخلية اللاجئين من الحصول على الرعاية الصحية، إلا أن ذلك مقيد بالمنطقة

«اللاجئون السوريون كلهم يواجهون صعوبة كبيرة في الحصول على الدواء. حتى علاج إصابة صغيرة لا طاقة لنا به».

– سامر، من درعا

التي صدرت منها البطاقات.¹¹³ هذه السياسة، مضافاً إليها كلفة الخدمات الصحية المرتفعة، أعاقَت الاستفادة من مثل هذه الرعاية، فعلى سبيل المثال، في العام 2016، لم يسع 37 في المئة من الأسر التي يعاني أفراد منها أمراضاً

مزمنة، الحصول على خدمات صحية، بسبب النفقات في المقام الأول.¹¹⁴ ويقول سامر من درعا: «اللاجئون السوريون كلهم يواجهون صعوبة كبيرة في الحصول على الدواء. حتى علاج إصابة صغيرة لا طاقة لنا به».¹¹⁵

تفاقم التوترات

كما هو الحال في لبنان، ساهم عاملان بارزان في تعكير صفو العلاقات بين اللاجئين السوريين وبين المجتمعات المحلية المضيفة: تفاقم التحديات البنيوية والنظرة السلبية إلى تأثير اللاجئين على مستويات العيش المحلية. ويرى أردنيون كثير، أن الضغط المتزايد على الخدمات قوّض نوعية التعليم والرعاية الصحية والمياه وفرص الوصول إليها، وفاقم التنافس على الفرص في مجالات العمل التي لا تتطلب مهارات عالية.

أظهر استطلاع صدر مؤخراً أن معظم الأردنيين الذين يعيشون في مناطق تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين يعتبرون أن العلاقة معهم إيجابية، إلا أن كثيرين منهم يرون أن دفع اللاجئين أثر تأثيراً سلبياً بارزاً في حياتهم.¹¹⁶ وقد أدرج الأردنيون في صدارة المشكلات المرتبطة بأزمة اللاجئين تدهور الظروف الاقتصادية، وتعاظم الطلب على فرص عمل محدودة، وارتفاع أسعار المنازل، وازدياد الضغط على خدمة الرعاية الصحية.¹¹⁷ وقد قال المستطلعون السوريون والأردنيون، على حد سواء، إن ارتفاع أسعار المنازل هو مصدر استياء فاقم سوء العلاقات بين المجتمعات المضيفة

«المسألة التي تواجه السوريين في بلدان اللجوء كلها هي نظرة المحليين إليهم على أنهم أشخاص سيئون، وهم متهمون بمصادرة أعمالهم».

– أبو بكر، من درعا

ومجتمعات اللاجئين، كما يجمعون على أن التوظيف هو مصدر توترات.¹¹⁸ فنسبة البطالة بين الأردنيين ازدادت زيادة ملموسة منذ 2011، وارتفعت من 14.5 في المئة إلى 18.5 في المئة في 2017.¹¹⁹ ويقول أبو بكر من درعا:

«المسألة التي تواجه السوريين في بلدان اللجوء كلها هي نظرة المحليين إليهم على أنهم أشخاص

سيئون، وهم متهمون بمصادرة أعمالهم».¹²⁰

أدت التوترات بين المجتمعين في بعض الأحيان إلى أعمال عنف ومضايقات للاجئين. ففي إربد، قال نصف اللاجئين الذين أجريت معهم حلقات النقاش في العام 2015، إنهم عانوا من اعتداءات جسدية، في حين أبلغ شطر راجح منهم عن التعرّض إلى إساءة لفظية.¹²¹ وخلال جلسة لمجموعة نقاش كارنيغي، استعادت سميرة، من حلب، مشاهدتها لشخص يبصق في الشارع على أحد معارفها التي كانت من اللاجئين، بعد اتهامها بسرقة ثروات المحليين وأرضهم.¹²² ومن الملفت أن أغلبية ساحقة من المشاركين في حلقات النقاش أنكروا تعرّضهم إلى اعتداءات جسدية أو لفظية.

مواقف اللاجئين من العودة إلى سورية

مع أن اللاجئين في لبنان والأردن يواجهون تحديات خطيرة ومتفاقمة، هذا لا يعني بالضرورة أنهم سيعودون إلى سورية تلقائياً عند وقف الحرب. ففي حالات كثيرة، لم يعد لديهم منازل قائمة للعودة إليها. لذا، الاستماع إلى اللاجئين أمرٌ أساسي لسبر مواقفهم وفهم ما يحتاجون إليه من أجل العودة، وما تقتضيه عودتهم- هذا إذا افترضنا أنهم يرغبون بذلك.

وأشار المشاركون في حلقات نقاش كارنيغي بوضوح إلى أن وضعهم معقد، ناهيك عن أن مخاوفهم الكثيرة قد تبدلت على نحو كبير منذ العام 2011. ومن بين دواعي قلقهم هو سلامتهم الشخصية وسلامة عائلاتهم، والاحتمالات البعيدة للاستقرار في سورية، ومصالحهم الاقتصادية، ومحاكمة مُرتكبي جرائم الحرب. وقد أبرز اللاجئون أولويات ومتطلبات مشتركة حيال مسألة العودة إلى سورية. ومواقفهم تحددها عموماً ظروف رحيلهم من البلاد، وشروطهم للعودة، ورأيهم في أي سورية مستقبلية يرغبون.

لماذا غادروا؟

لم يكن قرار السوريين بمغادرة البلاد يسيراً. ففي معظم الحالات، اتُخذ القرار بعد عمليات نزوح متكررة داخل البلاد. كثر من اللاجئين تعرّضوا شخصياً إلى حوادث هدّدت حياتهم أو حياة أفراد

عائلاتهم. وفي مجموعة كارنيغي للنقاش، دار كلام اللاجئين حول أسباب مغادرتهم سورية، وكيف اختاروا بلد اللجوء، وآفاق العودة. وفي وقت يرى كثيرٌ في أوروبا أن اللاجئين السوريين مهاجرون اقتصاديون يسعون إلى حياة أكثر ازدهاراً في الغرب، إلا أن الواقع لا يعكس ذلك. فحتى لو أن مواقف اللاجئين من إعادة التوطين خارج الشرق الأوسط تغيّرت مع الوقت، فإن الداعي الأول إلى مغادرة سورية كان ببساطة العثور على ملاذ آمن في دول الجوار. وهذا ما أوضحه مراراً وتكراراً المشاركون في حلقات النقاش. فقد روى عمر، من درعا، ما حصل: «أصبْتُ أنا وأطفالي بجروح في الصراع، ورغبنا في مغادرة البلد. أوقفونا على حاجز المعضمية على مقربة من درعا. وعلى رغم أن إصاباتنا كانت واضحة ومرئية وكنا غارقين بالدم، سألونا إلى أين نذهب، فقلنا إننا نغادر... ثم [الجيش السوري] فتشونا وأرسلونا إلى وحدة أمنية. أخلوا سبيل النساء والأطفال واحتجزوني مع ابني الجريح».¹²³

كان مُلفتاً إلى أي مدى أثّرت البيئة المعقّدة وحالة اللائقين في دوافع اللاجئين السوريين وقراراتهم. ففي حالات كثيرة، اضطرّ اللاجئون إلى اتخاذ خيارات صعبة فيما هم يعيشون في بيئة مضطربة تتغير بوتيرة سريعة- وهو سياق يطابق اليوم نظيره في الدول المضيفة. ومن أجل فهم عميق لطريقة تفكير اللاجئين، لا غنى عن إدراك الصدمات الكبيرة التي نزلت بهم في إطار متحوّل وديناميكي يدحض القراءة الجامدة لأحوالهم.

الفرار من النزاع

ليس معظم اللاجئين في لبنان والأردن مهاجرين اقتصاديين، وقلة قليلة منهم كانت تعيش وتعمل في كلا البلدين (على رغم أن عددها أصغر كثيراً في الأردن) قبل ثورة 2011. فرّ 82 في المئة من اللاجئين الذين استطلعتهم حلقات نقاش كارنيغي، من سورية بسبب تدهور الأوضاع الأمنية أو بسبب نشوب حوادث أمنية استهدفتهم أو نالت من عائلاتهم. شملت هذه الحوادث اعتقالات تعسفية، وتوقيف عشوائي على الحواجز، أو وفاة أحد أفراد العائلة أو الأصدقاء. وغادر العديد من الشباب لتفادي التجنيد العسكري الإلزامي للذكور ما بين الثامنة عشرة والثانية والأربعين من العمر. تتطابق هذه النتائج مع تقارير منظمات دولية، بينها تقرير صادر في

آب/أغسطس 2012 عن منظمة أطباء بلا حدود، يؤكد أن 75 في المئة من اللاجئين السوريين في لبنان غادروا بيوتهم لأسباب أمنية.¹²⁴ وكان أسامة، وهو لاجئ شاب من درعا، لسان حال كثيرين حين قال: «غادرنا البلد لكي لا

«غادرنا البلد لكي لا نقتل أو نقتل. أردنا أن نعيش مثل الجميع... لم نغادر لنقاتل. لو كنا نريد القتال لبقينا وتحدينا العالم. لكن معنا نساء وأطفال. ولا نرغب في أن يأتي أحدهم ويغتصبهم. لا نريد أن نُشتم أو نُهان. السوريون هم أكثر شعب تعرّض إلى الذل في العالم».

— أسامة، من درعا

نَقَلَ أو نُقِلَ. أردنا أن نعيش مثل الجميع... لم نغادر لنقاتل. لو كنا نريد القتال لبقينا وتحدينا العالم. لكن معنا نساء وأطفال. ولانرغب في أن يأتي أحدهم ويغتصبهم. لا نريد أن نُشتم أو نُهان. السوريون هم أكثر شعب تعرّض إلى الذل في العالم».¹²⁵

بعض اللاجئين المؤيدين للنظام- وبعضهم انتقل إلى لبنان، تحديداً من دمشق واللاذقية، لأهداف اقتصادية- هم من القلة التي لم تغادر لأسباب أمنية. وأشار فادي، وهو لاجئ مؤيد للنظام، [إلى دواعي المغادرة] قائلاً: «طلبنا كلنا إلى الخدمة العسكرية في الجيش. وفي حين أن الجميع يرغب في خدمة النظام وبلده، إلا أن الظروف الاقتصادية [حالت دون ذلك]... فنحن [نحتاج فعلاً] إلى مساعدة عائلتنا».¹²⁶

ولأن الفرص الاقتصادية في لبنان والأردن كانت محدودة أصلاً، أشار معظم مؤيدي النظام إلى أنه من غير المنطقي الانتقال إليهما لأسباب اقتصادية. وبينما خسّر لاجئون كثير كل ما يملكون في ديارهم، اضطر عديدون، مع مرور الوقت، إلى إنفاق كل الأصول والمدخرات التي حملوها معهم. واضطروا تحديداً إلى استئناف حياتهم في بلدان توفر فرص عمل محدودة، هذا إذا توفرت أي فرصة. عبر معظم اللاجئين عن إحباطهم من شبكات المساعدات في البلدين، وأعلن عدد قليل ممن صرّحوا بأنهم يتلقون المساعدات، أنها لا تلبي حاجاتهم. كما قال عدد كبير منهم إن معايير الأمم المتحدة لتوزيع المساعدات مبهمة؛ وروى كثيرون منهم قصصاً عن تجاوز المساعدات لهم، وذهابها إلى جيران أو معارف أحوالهم الاقتصادية أفضل منهم.

اختيار بلد مضيف

حدّد عدد من العوامل اختيار اللاجئين السوريين البلد المضيف: القرب الجغرافي بشكل أساسي؛ وألفة سابقة بالبلد؛ وأواصر عائلية، عشائرية، أو اجتماعية؛ وألفة ثقافية أو سياسية؛ وعمل سابق أو راهن في البلد.

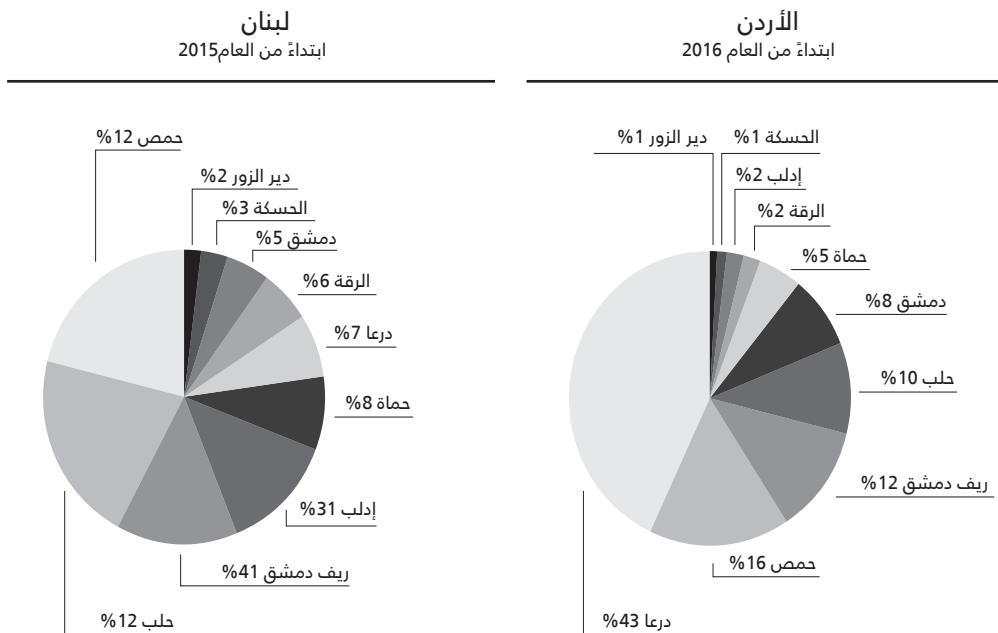
وقد اختار بعض اللاجئين، خصوصاً المؤيدين لنظام الأسد، الانتقال إلى لبنان بسبب توجّهاته السياسية، إذ رأوا أن المشهد السياسي في تركيا والأردن معاد لهم، وأن وجود حزب الله في لبنان وقربه الجغرافي من مناطق يمسك النظام بمقاليدها، يجعل هذا الخيار أضمن. وعلى خلافهم، رأى اللاجئون المعارضون للأسد أن وجود حزب الله مُقلق كثيراً، لذا اختاروا الفرار إلى الأردن. ويقر معظم اللاجئين بأنهم نادمون على خيارهم، وخصوصاً أولئك الذين قصدوا لبنان. فظروف عيش عائلاتهم هناك مرهقة ولا آفاق مستقبلية أمامهم.

في بادئ الأمر، لم يرغب الكثير من اللاجئين في مغادرة سورية. وكان نحو نصف المشاركين في حلقات النقاش قد نزحوا داخل البلاد أكثر من مرة قبل عبور الحدود، إذ فرّ كثير منهم بدايةً إلى مناطق قريبة

أكثر أماناً لتفادي القتال. ولكن غياب الأمن تفضى أكثر، وألقى بظلاله على عائلاتهم، فاتخذ كثير القرار العسير بالانتقال إلى لبنان أو الأردن. ويلاحظ أن التحديات في رصد حركة الأفراد والعائلات تحول دون إمكانية تحديد العدد الدقيق للنازحين داخل سورية، والذين أصبحوا لاحقاً لاجئين.¹²⁷ ويبدو جلياً أن معظم اللاجئين حسبوا حين غادروا أنهم سيبقون في البلد المضيف أشهراً قليلة فقط. وهذا ما أشار إليه مالك، من إدلب، قائلاً: «أول ما وصلتُ [إلى لبنان] اعتقدتُ أنني سأبقى من 4 إلى 5 أشهر فقط، وأن الأمور ستتحسن بعدئذ، وأني سأعود لمتابعة تعليمي. ولكن الأمور لم تجرِ على هذا المنوال وبقيتُ هنا».¹²⁸

ومنذ العام 2015، أتى معظم اللاجئين السوريين في لبنان من محافظات حلب (21 في المئة)، وحمص (21 في المئة)، وريف دمشق (14 في المئة)، وإدلب (13 في المئة) (انظر الشكل 1). وبدءاً من العام 2016، أتى معظم اللاجئين في الأردن من محافظات درعا (43 في المئة)، وحمص (16 في المئة)، وريف دمشق (12 في المئة)، وحلب (10 في المئة). والسبب أن حلب وحمص وإدلب وريف دمشق هي من أكثر المناطق التي دمرتها الحرب. والرحيل الجماعي كان شاقاً للغاية، مع سعي الأفراد والعائلات إلى الفرار من القصف الجوي أو الاعتقال التعسفي أو أعمال القتل المرتكبة على أساس طائفي.

الشكل 1. اللاجئين السوريون المسجلون بحسب مسقط الرأس



المصدر: استناداً إلى حسابات المؤلفين من خلال استخدام بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتوافرة في مختلف التقارير الصادرة في 2013-2015 (لبنان) و2016 (الأردن). وقد تمّ تحديد مسقط رأس 98 في المئة و99 في المئة من اللاجئين المسجلين في لبنان والأردن على التوالي.

المواقف من إعادة التوطين خارج المنطقة العربية

مواقف اللاجئين من إعادة توطينهم في دول غير عربية متنوعة ومتباينة، ويُحتمل أن تتغير. وقد أعلنت غالبية المشاركين في حلقات النقاش في لبنان والأردن عن رغبة عارمة في العودة إلى سورية، وعبرت عن دواعي قلق كثيرة من إعادة التوطين في أوروبا. غير أن كثيرين منهم، خصوصاً النساء والمسنين، أبدوا قلقاً مفهوماً الدوافع من الأوضاع في سورية. قال واحد من كل ثمانية مشاركين إنه لا يرغب أبداً في العودة؛ ومعظم هؤلاء هم من الشباب الذين عانوا من صدمات كبيرة. ويقولون إنه لم يبقَ الكثير للعودة إليه - لذا، بالنسبة إليهم، التوطين في أوروبا هو ربما الخيار الوحيد المُتاح أمامهم لضمان مستقبلهم.

في البداية، رفضت غالبية المشاركين في حلقات النقاش فكرة إعادة التوطين رفضاً صريحاً، في حين سارعت أقلية فوراً إلى قبوله من غير تحفظ، كما لو أنها ترى ألا مستقبل أمامها في سورية. وكثيرون ممن رفضوا في البداية الفكرة، اعتبروا أن اللجوء إلى لبنان والأردن يُفسح أمامهم خيار العودة إلى موطنهم في حال سنحت لهم الفرصة. وكان آخرون ببساطة غير مستعدين لبدء حياة جديدة، واكتساب لغة جديدة والتكيف مع ثقافة مختلفة. كانوا قلقين من «الموت في أرض غريبة»، على حد قول أحد المشاركين.

وتشعر الأمهات، على وجه التحديد، بالقلق من الاختلافات الثقافية، إذ أبدى خشيتهن من «خسارة أولادهن» في بلدان أوروبية قيمها الأخلاقية مختلفة. قالت سعاد من دمشق: «تتقصني الشجاعة للذهاب إلى أوروبا. فنحن واجهنا صعوبات في التكيف حتى في لبنان، فمن أين لنا التأقلم في مكان آخر؟»¹²⁹ غير أن اللاجئين صاروا، مع الوقت، أقل ممانعة لفكرة إعادة التوطين، تحديداً بسبب انسداد الأفق السياسي والافتقار إلى الأمن في سورية، وتدهور الظروف في الدول المضيفة. قال ناصر من ريف دمشق: «الأردن بلد مسلم، وهذا جزئياً سبب ذهابنا إليه. فالعادات الثقافية والقيم فيه مماثلة لعاداتنا وقيمنا، وثمة ألفة اجتماعية هناك. ولكن اليوم نرغب في الرحيل، وإعادة التوطين في بلد آخر، سواء في أوروبا أو في بلد عربي آخر، بحثاً عن فرص عمل... وتعليم الأولاد وتأمين مستقبل أطفالنا».¹³⁰

وأبدى اللاجئون في لبنان تحفظات أقل من نظرائهم في الأردن إزاء إعادة التوطين. وفي وقت لاتزال غالبية اللاجئين في كلا البلدين تأمل في العودة إلى سورية، كانت الرؤى حول مدة عملية إعادة التوطين متغيرة بحسب أوضاع الأفراد والعائلات. ويرى بعضهم، وخصوصاً من هم في منتصف العمر، أن الإقامة في أوروبا ستكون مؤقتة، وتمنحهم الأمن والسلامة، والوعد بمستوى عيش لائق، وفرص تعليمية لأولادهم - على الأقل ريثما تستقر الأمور بشكل كافٍ في سورية. وإلا، فلا خيار أمامهم سوى البقاء في

الدول المضيفة، نظراً إلى المخاطر التي سيواجهونها في حال عادوا إلى سورية.

ولاحظ معظم المشاركين كذلك أن مدة إعادة التوطين هي رهن حدوث انتقال سياسي في سورية. وأحسن راشد، وهو لاجئ شاب من ريف دمشق، تلخيص هذا الموقف حين قال: «بدأت أفكر [في المغادرة].

فعودتي مستحيلة إلى سورية ما دام

بشار الأسد في السلطة. وإذا سنحت الفرصة لأيّ كان بالسفر إلى أوروبا، فلن يرفضها».¹³¹

«بدأت أفكر [في المغادرة]. فعودتي مستحيلة إلى سورية ما دام بشار الأسد في السلطة. وإذا سنحت الفرصة لأيّ كان بالسفر إلى أوروبا، فلن يرفضها».

– راشد، من ريف دمشق

آراء حول التوقيت

يخشى لاجئون كثيرون من العودة المبكرة، قبل التوصل إلى حل شامل للنزاع في البلاد. قد يكون وراء هذا الخوف الوضع الأمني الغامض في سورية أو السياسات المقيدة في البلدان المضيفة، خصوصاً في الأردن حيث يُحظر على اللاجئين الذين يسافرون إلى سورية، دخوله مجدداً. وفي لبنان، سمح غياب ضبط الحدود لعدد محدود من اللاجئين بالعودة إلى سورية لتلقي العناية الطبية أو تفقد عائلاتهم أو ملكياتهم. وبحسب مشاركين في حلقات النقاش، عاد عدد قليل ممن هم في منتصف العمر أو متقدمين في السن، دورياً إلى سورية لعلاج أمراض مزمنة - وهو علاج لا طاقة لهم بكلفته في لبنان. ويشعر لاجئون آخرون، وخصوصاً من الشباب، بضغط يحملهم على العودة بسبب المهانة المنهجية التي يواجهونها في لبنان. ولكن عدداً من اللاجئين يروي قصص شباب عادوا يائسين إلى سورية ليلقوا مصرعهم بسبب التجنيد الإلزامي أو النزاع في مناطقهم. عبّرت عائشة، من حمص، باقتضاب عن هذا الواقع متسائلة: «هل يسير أحدهم بقدميه إلى الموت؟»¹³²

على خلاف الحال في لبنان، يحظر الإطار القانوني الحكومي في الأردن على اللاجئين العودة إلى أراضيهم إذا غادروا البلد.¹³³ ففي العام 2015، وبحسب أصدقاء وأقارب المعنيين بمثل هذا الأمر، ندم اللاجئون الذين دُفعوا للعودة إلى درعا، بعد وقوعها في قبضة المعارضة، بسبب ظروف معيشية قاهرة وفي ظل شح المساعدات الإنسانية، على قرارهم هذا.¹³⁴ فقد قالت أم محمد، من درعا: «ما إن التحقت عائلة ابني به في درعا، حتى اندلعت أعمال القتال واضطروا إلى الانتقال إلى بلدة قريبة. واليوم، ندم على عودته، فهو عاطل عن العمل ويعتمد على الأموال التي يرسلها إليه أنسابه في الأردن ليبقى على قيد

الحياة». ¹³⁵ وفعلاً، حين سيطر النظام من جديد على درعا، أُجبرت عائلة ابنها على الرحيل مجدداً، لكنها عجزت عن العودة إلى الأردن. ¹³⁶

كما يروي اللاجئون في الأردن، مثل نظرائهم في لبنان، قصصاً عن أقارب أو معارف عادوا إلى سورية، فأجبروا على الالتحاق بالجيش وماتوا في ميدان المعركة. وأشار آخرون، خصوصاً من اللاجئين في لبنان، إلى أن السلطات السورية تمنعهم من العودة إلى مناطقهم الأصلية. يبدو من الواضح في هذه الأمثلة أن اللاجئين يلتزمون حذراً بالغاء إزاء العودة إلى سورية، قبل إرساء اتفاق شامل يُحسّن ظروف هذه العودة. وتتعارض مسوّغات ترددهم مع من يقول في لبنان والأردن إن العودة إلى سورية ممكنة اليوم. العودة الآن قد يترتب عليها نتائج سلبية يتكبدها اللاجئون، لا بل قد تكون قاتلة. غير أن العودة إلى سورية قد لا تعني بالضرورة عودة المرء إلى مسقط رأسه. فالحكومة قد تمنعهم من العودة.

ما تقتضيه عودة اللاجئين

على الرغم من رغبتهم العارمة في العودة، لا يرجح أن يعود اللاجئون طوعاً في المستقبل القريب، حتى لو أُعلن عن وقف القتال. وقد عدّ المشاركون في حلقات النقاش، سلسلةً من الهواجس التي تشغلهم، منها ضمان سلامتهم وأمنهم، وانتقال سياسي مستدام، والرجوع إلى مسقط الرأس، وإرساء آلية قضائية تحاسب مرتكبي جرائم الحرب، وتوفّر الفرص الاقتصادية.

في كلٍّ من لبنان والأردن، يشكّ معظم اللاجئين في عودة الاستقرار والنظام إلى سورية في القريب العاجل. وحتى المشاركين في حلقات النقاش المؤيدين للنظام تفاوتت آراؤهم حيال مستقبل البلاد. بعضهم كان على ثقة في أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح مع استعادة النظام السيطرة على مناطق البلاد. لكن آخرين كانوا على يقين بأن الأوضاع في سورية ستبقى غير مستقرة لفترة أطول. وأعربت

فرح، من ريف دمشق، عن توقعاتها قائلة: «في المرحلة المقبلة، لن يكون لدينا حكومة، بل حرب وأمراء حرب، وفوضى النزاع». ¹³⁷

«في المرحلة المقبلة، لن يكون لدينا حكومة، بل حرب وأمراء حرب، وفوضى النزاع».
— فرح، من ريف دمشق

أجمع معظم اللاجئين كذلك على

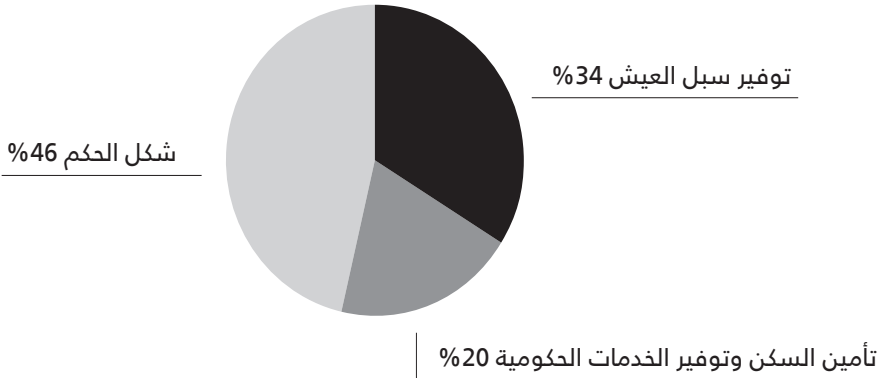
أن العودة مستحيلة في الظروف الراهنة. لكنهم يشعرون، في الوقت نفسه، بأنهم لا يملكون مكاناً يعتبرونه موطنهم. ويشعر اللاجئون بالذعر إزاء ما قد يخبئه المستقبل لهم ولأولادهم. فقد خسر كثيرون منهم ما كانوا يملكون، وباتوا يعيشون في ظروف بائسة، ويعانون من تراكم الديون

الشخصية وتقلص شبكات الأمان مع خفض منظمات الأمم المتحدة دعمها للاجئين السوريين في الدول المضيفة.¹³⁸ يُضاف إلى ذلك أن أولادهم لا يحصلون على التعليم الذين يحتاجون إليه لتأمين مستقبل منتج ومجز. في الواقع، يبدو أن اللاجئين يراوحون مكانهم، فهم عاجزون عن بناء حياة ذات معنى في المنفى، كما أنهم غير قادرين على العودة إلى ديارهم.

السلامة والأمن أولاً

قال معظم المشاركين في حلقات النقاش إن الشرط المسبق للعودة هو السلامة والأمن، تليهما عملية انتقال سياسي مستدامة، وتوفر سبل العيش، وإمكانية الوصول إلى مناطقهم الأصلية والحصول على الخدمات. ويرى معظم اللاجئين أن هذه الشروط وثيقة الارتباط، وأن إرساء الأمن والسلامة متعذر من دون تغيير سياسي أو حكومة مختلفة في سورية (انظر الشكل 2).

الشكل 2. أولويات اللاجئين للعودة، بعد السلامة والأمن



ملاحظة: هذه الأرقام لا تمثل إجمالي اللاجئين في البلدين، نظراً إلى العينة الصغيرة التي شملها الاستطلاع.

المصدر: استناداً إلى استطلاع مصغّر أجرته مؤسسة كارنيغي لمجموعة مختارة من المشاركين في حلقات النقاش في لبنان والأردن. من بين الأولويات التي تمّ تحديدها خلال حلقات النقاش، طلب من المشاركين تصنيف هذه الخيارات الثلاثة: شكل الحكومة، وتوفير السكن والخدمات الحكومية، وتوفير سبل العيش. واستبعد فريق المشروع السلامة والأمن لأن جميع اللاجئين اعتبروهما مصدر قلقهم الأساسي.

قال بلال، وهو لاجئ شاب من ريف دمشق: «كلنا نبحث عن عيش آمن. نحن نعيش حياة بلا كرامة في لبنان، لكن هذا هو واقع الأمور. العيش هنا أكثر أماناً من سورية للحفاظ على حياة أطفالنا وإخوتنا. سنعود إلى سورية إذا سقط النظام وعمّ الأمان، أي إذا توقّف القتل والقصف».¹³⁹ لكن ماهية السلامة والأمن

ليست واحدة في أوساط اللاجئين، وهي تُعرّف استناداً إلى الانتماءات السياسية ونوع الجندر.

بالنسبة إلى غالبية اللاجئين، تشمل استعادة السلامة والأمن وقف القصف الجوي والحصار، وحل المجموعات المسلحة والحواز العشوائية، وتجريد الميليشيات من السلاح، ووقف الاعتقالات

«كلنا نبحث عن عيش آمن. نحن نعيش حياة بلا كرامة في لبنان، لكن هذا هو واقع الأمور. العيش هنا أكثر أماناً من سورية للحفاظ على حياة أطفالنا وإخوتنا. سنعود إلى سورية إذا سقط النظام وعمّ الأمان، أي إذا توقّف القتل والقصف».

– بلال، من ريف دمشق

التعسفية. وأبدى معظم اللاجئين استياءهم من عسكرة المجتمع وكثرة الفصائل المسلحة، وهم يعتقدون أن السلطات الشرعية وحدها من يحق له اللجوء إلى العنف، تحت سلطة القانون. لكن تعريف اللاجئين المؤيدين للنظام ومعارضيه لهذه السلطات كان متبايناً. فاللاجئون من مؤيدي النظام يساندون احتفاظ الحكومة الحالية بالسيطرة على الأجهزة الأمنية، بينما يعتقد اللاجئون من معارضيه أن الأمور تقتضي إصلاح هذه الأجهزة من خلال عملية انتقال سياسي تحمل إلى سدة الحكم رئيساً آخر.

يرى معظم معارضي النظام أن اللاعبين المحليين من كل أطراف النزاع عاجزون عن ضمان أمنهم. ويحسب مؤيدو النظام ومعارضوه، على حد سواء، أن اللاعبين الدوليين وحدهم قادرون على توفير ضمانات فعلية، على الرغم من أن المشاركين في حلقات النقاش من مؤيدي النظام، وللمفارقة، قالوا إنهم يثقون في نظام الأسد وأبدوا سخطهم من الوجود الأجنبي في سورية. ويعتقد العديد من معارضي النظام، وعلى رغم انتقادهم لروسيا والولايات المتحدة على المستوى السياسي، أن البلدين يملكان قدراً كافياً من النفوذ على مختلف اللاعبين المحليين لفرض الأمن وتلبية شروطهم للعودة.

مال اللاجئون من معارضي النظام إلى تأييد الاستعانة بقوة دولية، مثل قوات حفظ السلام في الأمم المتحدة، لضمان أمنهم، وكانوا منفتحين على العودة في مثل هذه الظروف. وبدورهم، أيد اللاجئون من مؤيدي النظام دور قوات حفظ السلام، لكن بشرط أن تساعد الحكومة السورية الحالية على إرساء النظام واستعادة السيطرة على الأرض. وبالنسبة إلى اللاجئين المعارضين للنظام، تشمل شروط سلامتهم وقواعد استقرار البلاد إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين وانسحاب القوات الأجنبية والميليشيات. والشرط الأخير هو انعكاس لسردية منتشرة في أوساط اللاجئين، مفادها أن النزاع السوري صار حرباً بالوكالة بين جهات غير سورية.

كانت مسألة بقاء الأسد في السلطة عاملاً من عوامل النقاش حول الأمن والسلامة في سورية. وربط كثير من اللاجئين، خصوصاً في الأردن، تحسّن الأوضاع في سورية برحيله، قائلين إن وجوده يُشعرهم بعدم الأمان ويحول دون عودتهم. غير أن قلة من اللاجئين، وفي الدرجة الأولى الشباب من الذكور

والإناث الأكبر سناً، أشارت إلى أن رئيساً سنياً وحده يُشعرهم بالأمان. وخالف لاجئون آخرون في مجموعة النقاش نفسها هذا الرأي، قائلين إن أداء الرئيس السياسي، وليس مذهبه، هو المعيار الأهم. من الجدير بالذكر هنا أن عتبة الأمن والأمان كشرط للعودة تبدو أعلى في أوساط اللاجئين مما هي بين النازحين داخلياً، ويرجع أن ذلك يعود إلى أن اللاجئين سبق لهم أن بدأوا رحلة المشقات خارج البلاد. وأشارت منظمة الهجرة الدولية إلى أن أكثر من 710 آلاف نازح داخلي عادوا، بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر 2017، إلى المناطق التي يتحدّون منها. فيما اقتصر عدد اللاجئين العائدين على 30 ألفاً.¹⁴⁰ لكن العوامل المستخدمة في تحديد العودة غير واضحة، وهذا يحمل على التساؤل حول دقة هذه البيانات. بعض اللاجئين عاد إلى سورية ضمن اتفاقات أبرمت محلياً في لبنان- ولكنهم عادوا إلى مناطق غير التي تحدّروا منها.¹⁴¹ وعاد آخرون أعقابهم إلى سورية، إما طوعاً أو قسراً، من الأردن وتركيا. وبصرف النظر عن مسائل التعريف ودقته، تبدو عودة اللاجئين الجماعية في الظروف الأمنية الحالية المبهمة، مُستبعدة.

انتقال سياسي

تبدو العودة الجماعية للاجئين أقل احتمالاً عند احتساب العوامل السياسية. فقد أشار معظم المشاركين في حلقات النقاش إلى أنهم لن يعودوا ما لم تكن الظروف السياسية مؤاتية، حتى لو توفرت فرص العمل والخدمات والسكن. وتحديداً، حين سُئلوا إذا ما كانوا سيعودون في ظروف سياسية مناسبة ولو لم تتوفر لهم الفرص الاقتصادية أو السكن، أجاب معظمهم بالإيجاب. وأعلنت خلود من ريف دمشق: «إذا عُزل بشار الأسد وعمّ الأمن في سورية، فحتى إذا

«إذا عُزل بشار الأسد وعمّ الأمن في سورية، فحتى إذا لم يتوفّر طعام أو شراب، سنؤمّن الطحين ونصنعه بأيدينا».

– خلود، من ريف دمشق

لم يتوفّر طعام أو شراب، سنؤمّن الطحين ونصنعه بأيدينا».¹⁴² قال معظم المشاركين إن تغيير شكل الحكم يتصدّر أولوياتهم، يليه في سلم الأولويات، تأمين السكن وتوفير الخدمات الحكومية بالنسبة إلى المشاركين الذين هم فوق سنّ الخامسة والعشرين؛ وتوفير سبل العيش بحسب المشاركين الذين هم ما دون الخامسة والعشرين. وأشار كذلك عدد كبير من اللاجئين إلى أن منازلهم دُمّرت، لكنهم رغم ذلك سيعودون إلى سورية إذا ما سمحت الظروف الأمنية والسياسية وتوفير فرص العمل. وهم أصرّوا على أنهم سينصبون خيمة وسط أنقاض منازلهم ويعيدون إعمارها. وحين سُئلوا عما إذا كان وجود الأسد يؤثّر في استعدادهم للعودة، شدّد مرة أخرى المشاركون المؤيّدون

للنظام أنهم لن يعودوا إذا عُزل الأسد من السلطة. وعلى خلافهم، أكد معظم اللاجئيين المناوئين للنظام أنهم لن يعودوا إلا إذا عُزل الأسد. قال طارق، وهو لاجئ شاب من حمص: «كنتُ أعمل متعهد دُفن في سورية. كان عملي هو دفن الشهداء. وحين رأيتُ ما فعلوه بهم، وكيف قاموا بتقطيعهم بالسكاكين، لم يعد هناك مجال، تبيّدت الثقة. وحتى لو وفروا كل ما نحتاجه، لا ثقة بهم».¹⁴³ وأشار قلة من اللاجئيين المناوئين للنظام إلى أنهم رضخوا لاحتمال بقاء الأسد وأنهم سيعودون إذا ما أُرسي الأمن وتوفّرت الوظائف، ذلك أنهم لا يريدون البقاء في المنفى إلى ما لا نهاية. وقال مناوئون آخرون للنظام إنهم إذا أُجبروا قسراً على العودة في ظل النظام الحالي، سيسعون إلى معارضته، ولن يسمحوا للأسد بالاستيلاء على البلد.

التركيز على النساء والشباب

في وقت ساهمت ظروف العيش البائسة في الدول المضيفة في قولبة المواقف من العودة، يتردد لاجئون كثيرون في العودة إلى ديارهم. فواقع الحال أن خوفهم من تبعات العودة يفوق التحديات التي يجهبونها في الدول المضيفة. على سبيل المثال، يشعر اللاجئون بالقلق من إجبارهم على المشاركة في لجج النزاع، ويخشون على سلامة عائلاتهم وأمنها. والشباب تحديداً قلقون من التجنيد الإلزامي، ويبدون حماسة أكبر لإعادة توطينهم في بلد ثالث، أملين بناء مستقبل أفضل لأنفسهم. والنساء، على رغم أنهن أقل حماسة إزاء إعادة التوطين، إلا أنهن كذلك لا يرغبن في العودة مع أطفالهن إلا إذا حصلن على ضمانات أمنية وازنة.

أخذت اللاجئات الإناث مواقف أكثر تشدداً من الذكور إزاء مسألة العودة، وكانت شروطهن أكبر. فأكثر من ثلثي الإناث المشاركات في حلقات النقاش لم يحسمن أمرهن أو ترددن حيال مسألة إعادة التوطين في بلد آخر، على رغم أنهن يرين أنها أهون الشرين، فيما ثلث الإناث فقط يسعين إلى العودة إلى سورية. وعلى خلافهن، كان أكثر من نصف المشاركين الذكور يتوق إلى العودة إلى سورية، في حين أن بعضهم الآخر كان متردداً أو سعى إلى إعادة التوطين في بلد آخر. ولم ترغب إلا أقلية صغيرة من اللاجئيين، الذكور والإناث، في البقاء في البلد المضيف.

ثمة اعتبارات عدة وراء المواقف المتشددة بين الإناث حيال مسألة العودة إلى سورية. فالأمهات أو الجدات غير مستعدات للمغامرة بنقل أطفالهن وعائلاتهن إلى أماكن ملتبسة الأحوال تتعذر فيها، بقدر ما يعينهن الأمر، السلامة والأمن في ظل النظام الحالي.

إضافةً إلى تحسّن الظروف الأمنية والسياسية، تطلب النساء كذلك توفّر الخدمات الأساسية، وتحديدًا التعليم والرعاية الصحية، ودعم الإسكان. وترى اللاجئات أن الانتقال السياسي والوصول إلى الخدمات الأساسية مترابطان، غير أن أولويتهم هي للانتقال السياسي. فخيار العودة بعائلاتهن إلى

منطقة نزاع في ظل النظام الحالي، يعرضها إلى الخطر. وأعربت معظم الإناث في مجموعات المشاركين عن الحاجة إلى آلية عدالة انتقالية تشمل تحديداً إطلاق سراح المعتقلين، وإعادة الملكية لأصحابها، وملاحقة مرتكبي جرائم الحرب، ونزع سلاح المجموعات المسلحة.

وترتفع الرغبة في العودة مع تقدّم اللاجئ في السن. فنلت المشاركين في حلقات النقاش ممن هم ما دون الخامسة والعشرين، يتوق إلى العودة، وأكثر من نصفهم متردد أو يستسيغ إعادة التوطين في مكان آخر. ولم يسع سوى عدد ضئيل منهم إلى البقاء في الأردن أو لبنان. وعلى خلافهم، يتوق أكثر من نصف من هم فوق الأربعين من العمر إلى العودة إلى سورية.

كانت مشاعر الاستكانة واليأس والعجز حادة في أوساط الشباب أكثر مما هي في أوساط الأكبر سناً. وهذا يعود، جزئياً، إلى محدودية الفرص المتاحة أمامهم لبناء مستقبلهم في الدول المضيفة. ويرغب بعضهم في العودة إلى سورية، لكنه يخشى أن يعتقله النظام بتهمة الفرار من التجنيد الإلزامي، قبل إرساله إلى حثفه على الجبهة. وفيما يأمل الجزء الأكبر منهم في إعادة التوطين في أوروبا، بسبب اليأس وضيق الآفاق في البلدان المضيفة، وصعوبة السفر إلى الخارج، تفكّر قلة صغيرة في العودة إلى سورية، عوض مواصلة العيش في المهانة والذل، حتى لو واجهت خطر الموت. في غضون ذلك، قَتَعَت حفنة منهم بالتكليف مع الوضع الراهن. وفي هذه المجموعة، أشار كثيرون إلى أنهم يستسيغون العودة إلى سورية وإيجاد طريقة لمعارضة نظام الأسد من الداخل، من دون حمل السلاح، والمساهمة في نهاية المطاف في إعادة إعمار بلدهم.

حمل الخوف من التجنيد الإلزامي معظم الشباب المشاركين في حلقات النقاش - المؤيدين للنظام ومعارضيه على حد سواء - على البقاء خارج سورية.¹⁴⁴ ومخاوف اللاجئ المعارضين للنظام كانت تتطوي أيضاً على أبعاد طائفية. وثمة لازمة تتكرّر في سرديات الشباب الذكور المعارضين للنظام مفادها أن المجندين السنّة يُرسلون إلى الموت على الجبهات الأمامية، في حين يبقى العلويون من طائفة الرئيس السوري، وهي من الأقليات، بعيداً عن الجبهات. وقال أحمد من حلب: «بسبب الحرب، يضعونني، أنا السنّي، على الجبهة، ويتركون العلويين خلفي. لماذا يرسلونني إلى الجبهة؟ من سأقاتل؟ ولماذا يختبئ العلويون ورائي؟ ولماذا عليّ أنا الموت، وليس العلويين؟»¹⁴⁵

تفاهم قوانين التجنيد في الخدمة العسكرية الإلزامية الصادرة مؤخراً المصاعب المحدقة بأفاق عودة الشباب إلى بلدهم.¹⁴⁶ ويلغي المرسوم التشريعي الرقم 2017/24 صلاحية قيادة الجيش العامة في منح إعفاءات من الخدمة العسكرية، ويُطلب من الذكور في سن بين الثامنة عشر والثانية والأربعين الذين لا يلتحقون بالجيش، دفع غرامة قدرها 8 آلاف دولار خلال ثلاثة أشهر من بلوغ سن التجنيد. وإذا لم يلتحقوا بعد ذلك، يسُجنون لمدة عام، ويُغرّمون 200 دولار سنوياً، بدءاً من تاريخ التجنيد، وحد الغرامة الأقصى هو 2000 دولار. ويواجه من لا يلتحق بالخدمة العسكرية الإلزامية خطر مصادرة أمواله المنقولة

أو غير المنقولة، إلى حين تسديد المبلغ كاملاً.

قال غازي، وهو شاب سوري مقيم في طرابلس، ساخراً: «المشكلة هي أن الذهاب إلى سورية مُمكن، فطرق كثيرة تقود إليها. لكن ما العمل حين تصل إلى سورية؟ إما تلتحق بالجيش أو تحتاج إلى حوالي 3 إلى 4 مليارات دولار».¹⁴⁷

المُلفت أن المواقف السلبية من الخدمة العسكرية الإلزامية لم تتحول إلى رفض للجيش، بل على خلاف ذلك، أبدى عدد كبير من اللاجئين الشباب احترامهم للجيش كمؤسسة حكومية مهمة، وهم يرون أن خدمة وطنهم واجب، لكنهم يعارضون خدمة النظام وقتل مواطنيهم. ويظهر رد الفعل هذا شعوراً عميقاً بالوطنية في أوساط السوريين، وقد أعلن المشاركون في حلقات النقاش مراراً وتكراراً: «من المهم خدمة الوطن، لكنني لم أشأ قتل إخوتي أو خدمة النظام».

العودة إلى مسقط الرأس

حدّدت المناطق التي يتحدّر منها اللاجئون مواقفهم من العودة. فالأفراد المتحدّرون من مناطق اندلعت فيها الثورة ومناطق صارت بعد ذلك معازل للنوار، كانوا أكثر المتردّدين، وحتى المدعورين، من العودة إلى سورية. فعلى سبيل المثال، كان اللاجئون من حمص وحلب الأقل اهتماماً بالعودة والأكثر رغبة في السعي إلى اللجوء في مكان آخر. وعلى خلافهم، كان اللاجئون المتحدّرون من نواحٍ في ريف دمشق لم تشهد الحصار والقصف الجوي، أكثر رغبة في العودة.

بالنسبة إلى السواد الأعظم من المشاركين في حلقات النقاش، كانت العودة إلى سورية صنو العودة إلى منازلهم ومسقط رأسهم، لكنهم كانوا يخشون مما سيجدونه حينها. وأبدى كثيرون قلقهم من احتمال ألاّ تعرّفوا على أحيائهم، إما بسبب الدمار الكاسح أو لأن جيرانهم السابقين غادروا أو حتى هاجروا. كذلك، يعتقد لاجئون كثير من حلب وحمص والزبداني، أنه لن يُسمح لهم بالعودة إلى أحيائهم. ولا يملك اللاجئون معلومات موثوقة حول المراسيم الحكومية الأخيرة، خصوصاً تلك المتعلقة بالإسكان والأرض وحقوق الملكية. وهذا يعني أن كثيرين يعتمدون في معلوماتهم على شبكات غير رسمية وعلى الأحاديث الشفوية، ما يولّد قلقاً عارماً في أوساط جماعات اللاجئين. وأوجز طلال البرازي، محافظ حمص، بعض إجراءات التدقيق التي اعتمدها النظام والتي يُرجّح أن تجعل العودة بالغة العسر. ففي سبيل استعادة منازلهم، على العائدين تقديم وثائق قانونية تثبت محل ولادتهم وملكية عقارهم. وعليهم الخضوع إلى تحقيق أمني على يد الشرطة المحلية لتحديد ما إذا كان ثمة اتهامات أمنية أو جنائية صادرة في حقهم.¹⁴⁸ وتنص قوانين ناظمة صادرة مؤخراً على أن على اللاجئين الراغبين في استعادة ملكيتهم المطالبة بها شخصياً. وفي مثل هذه الظروف، يخشى كثير من اللاجئين الاعتقال، حتى لو لم يشاركوا في النزاع. ويخشى الرجال ما دون الثانية والأربعين، كذلك، تسجيلهم قسراً في الجيش. وأشار

كثيرون إلى أنهم ببساطة لا يملكون الوثائق القانونية المطلوبة.

مع أن طبيعة النزاع السوري سياسية في الغالب، إلا أن جوانبه الإثنية والطائفية في بعض المناطق، تفاقم مستويات تعقيده. ففي أعقاب النزاعات التي شهدتها البوسنة-الهرسك والعراق،¹⁴⁹ بدا أن الأغلبية الإثنية أو الطائفية هي أسرع من الأقليات في العودة إلى الوطن بعد مرحلة من النزوح. لكن هذه لن تكون الحال في سورية؛ فمعظم اللاجئين السوريين هم من المسلمين السنّة الذين يشكّلون الأغلبية في سورية، وهم يعارضون النظام. ومع الأسد في سُدّة السلطة، ونظراً إلى انتشار الفوضى والدمار، تبدو آفاق عودة اللاجئين الطوعية بالغة الضآلة، كما أن عودة عدد كبير منهم مستبعدة نظراً إلى مساعي النظام المتواصلة لنقل السكان قسراً وإعادة توطينهم.¹⁵⁰ فالنسيج الاجتماعي في العديد من المناطق يتغيّر رأساً على عقب بحيث يتعذّر التعرف إليه، وهذه حال بيدي إزاءها اللاجئين قلقهم العميق. كذلك، تخشى أقليات سورية الدينية والإثنية، التي هي نظرياً تحت حماية النظام، العودة. فهي تشعر بالقلق من الدمار الذي نزل بسورية والذي لن يُصلح أبداً. ولم تؤدّ ثقتهم في النظام ورضاهم عن الانتصارات العسكرية إلى التفاؤل حيال مستقبل سورية. فكثيرون منهم يشكون في أن يتم إرساء النظام والاستقرار بعد انتهاء الأعمال العدائية. وفي هذا السياق، ومع ذواء احتمال عودة اللاجئين إلى مسقط رأسهم، ليس مفاجئاً أن يعتبروا إعادة التوطين الحل الوحيد الممكن لضمان أمنهم وسلامتهم.

الحصول على الملكية

يرغب اللاجئين في العودة إلى منازلهم وتلقي الدعم لإعادة بناء حواتهم. لكن، في ظل انتشار الدمار الواسع في مدن سورية وبلداتها، تعقدّ أوضاع المنازل آفاق عودة معظم اللاجئين. وبحسب تقديرات البنك الدولي، أصاب دمار جزئي أو كليّ 30 في المئة من مساكن سورية، وخصوصاً في حلب، ودير الزور، وإدلب وتدمر.¹⁵¹

وأشار نصف المشاركون في حلقات النقاش في الأردن وثلثاهم في لبنان إلى أن منازلهم دُمّرت جزئياً أو كلياً. وقال لاجئون آخرون إن منازلهم احتلها نازحون سوريون أو أطراف مرتبطة بالنظام، مثل الميليشيات الموالية لإيران، وأكثر المعنيين بهذه المسألة هم، خصوصاً، اللاجئون من درعا وحمص وريف دمشق والزبداني والسيدة زينب، حيث وقعت بعض المناطق في قبضة الدولة الإسلامية أو ميليشيات إيرانية الولاء.¹⁵² وشرح إبراهيم من ريف دمشق أسباب رحيله، قائلًا: «كانت الميليشيات هي السبب، الميليشيات الإيرانية... الميليشيات العراقية... وبدا أن ثمة خطة مدبّرة عمداً لإجبار الناس على المغادرة».¹⁵³

في هذا السياق، عبّر الناس عن قلقهم حيال السكن والأراضي وحقوق الملكية. قبيل النزاع، كان شطر راجح من الملكية في سورية عشوائياً وغير موثّق: كانت الملكيات تُشيد من دون رخص مناسبة أو على

أراضٍ مشاع عامة، وتتنصب كعشوائيات سكنية. وقد دُمّر جزء كبير من هذه الممتلكات في سنوات القتال.¹⁵⁴ وقالت لينا من ريف دمشق: «بلغني أن الجيش يحتل فوراً أي منزل صاحبه غائب، حتى لو كان

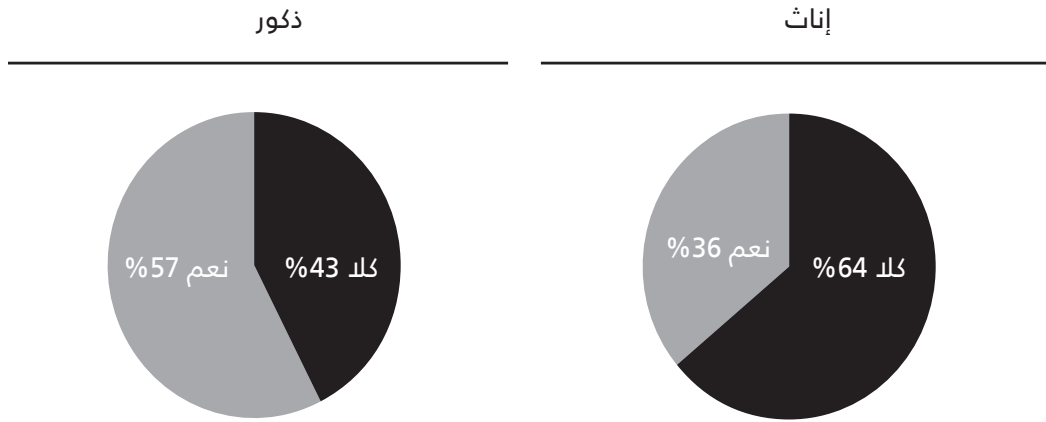
«بلغني أن الجيش يحتل فوراً أي منزل صاحبه غائب، حتى لو كان ثمة مستأجر يقيم فيه... يصادرون عقد الإيجار، ويطردون المستأجر، ويأخذون البيت».¹⁵⁵ لقد غادر نحو نصف المشاركين في حلقات النقاش سورية من دون سندات ملكية أو وثائق قانونية تثبت ملكيتهم (انظر الشكل 3). ولا يملك حوالى نصف من دُمّرت منازلهم أي نوع من الوثائق، ما يجعل من استعادتها عملية بالغة الصعوبة.

ثمة مستأجر يقيم فيه... يصادرون عقد الإيجار، ويطردون المستأجر، ويأخذون البيت».¹⁵⁵

لقد غادر نحو نصف المشاركين في حلقات النقاش سورية من دون سندات ملكية أو وثائق قانونية تثبت ملكيتهم

(انظر الشكل 3). ولا يملك حوالى نصف من دُمّرت منازلهم أي نوع من الوثائق، ما يجعل من استعادتها عملية بالغة الصعوبة.

الشكل 3. حيازة وثائق إثبات الملكية



ملاحظة: هذه الأرقام لا تمثل إجمالي اللاجئين في البلدين، نظراً إلى العينة الصغيرة التي شملها الاستطلاع.

المصدر: استناداً إلى استطلاع مصغّر أجرته مؤسسة كارنيغي لمجموعة مختارة من المشاركين في حلقات النقاش في لبنان والأردن. أجاب المشاركون على السؤال التالي: "هل تملكون وثائق قانونية تثبت ملكيتكم لمنزلكم؟"

وتشير تقارير متنوعة من سورية إلى أن النظام استند إلى سجلات الأراضي لتحديد الدوائر السكنية والمناطق المتحالفة مع المعارضة، ثم شنّ حملات عسكرية لاستهدافها تحديداً، والاقتصاص جماعياً من سكانها المدنيين وإحباطهم، لدفعهم إلى الانقلاب على المعارضة.¹⁵⁶

كذلك، يشير عدد كبير من التقارير الصادرة في العام 2016 إلى أن النظام يُدمّر السجلات العقارية

لمحو إثباتات الملكية،¹⁵⁷ ويزور سجلات ملكية جديدة لصالح سكان موالين له.¹⁵⁸ ولاحظ تقرير يتناول الوضع في حمص أن «في تموز/يوليو 2013، دمر حريق مكتب السجلات العقارية الذي احتوى وثائق الملكية الرسمية. ويرى بعضهم أن هذا الحريق مفتعل، فهو المبنى الوحيد الذي اشتعلت به النيران في أكثر أجزاء المدينة أمناً».¹⁵⁹

ويرغب معظم المشاركين في حلقات النقاش في العودة إلى مناطقهم الأصلية، حتى لو كانت منازلهم قد اندثرت، وحتى لو كانت الظروف أفضل في أنحاء أخرى من سورية. فبعض اللاجئين يريد ببساطة طي صفحة النزوح. أعلنت فريدة من حمص: «تعبنا من وصمة اللاجئ»¹⁶⁰ كما أكد كثيرون أنهم سيعيدون بناء منازلهم بأيديهم، إذا كانت الظروف السياسية والأمنية مناسبة، بغض النظر عن وجود فرص العمل والخدمات. غير أن العديد من اللاجئين ذكروا حاجتهم إلى دعم مالي لإعادة بناء ملكياتهم. وكانت المشاركات أكثر إصراراً على هذه المسألة، إذ يعتقدن أن من واجب الحكومة إعادة الإعمار. وأعلنت قلة من المشاركين أن سورية كلها موطنها، وأنها ستقيم في أي ناحية من البلاد إذا كان ذلك هو الخيار الوحيد.

سورية التي يتوقون إليها

الطلب من اللاجئين وصف صورة سورية التي يرغبون، حيوي للتوصل إلى فهم أفضل لما يحفزهم على العودة. وكان لمعظم المشاركين في حلقات النقاش رؤية واضحة لأي سورية يريدون، وساهمت في تحديد سماتها حاجاتهم إلى الأمن والأمان والعدالة، فضلاً عن تصوراتهم حول المساعي الدولية المتواصلة لإنهاء النزاع السوري.

سورية حرة

وصفت غالبية واسعة من المشاركين، وكثيرون منهم يعارضون نظام الأسد، سورية المتوخاة على أنها تلك التي تلتزم قيم الحرية والمساواة والعدالة والحكم الديمقراطي، تحت راية حكم القانون. وشدد كثيرون على الحاجة إلى المصالحة والوحدة الوطنية والتعايش، واعتبروا أوروبا نموذجاً لأنها تحترم حكم القانون والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان. قالت أسمهان، المقيمة في بيروت: «ما معنى الحرية؟ هي أن تكون موجوداً، أن تملك حقوقاً، لا أن تأتي زوجة ضابط، أو ابن ضابط، لأخذ كل ما تملك».

– أسمهان، مقيمة في بيروت

إضافةً إلى الإصرار على المصالحة والتأكيد بقوة على أن السوريين قادرون على العمل والعيش معاً كما في السابق، لم يرغب المشاركون في حلقات النقاش بتحميل طائفة أو إثنية مسؤولية النزاع، وأوضحوا أن السوريين، إذا تُرك لهم القرار، قادرون على حل خلافاتهم.

لكن الرؤى حول مستقبل سورية يثبطها جو من الإحباط السائد في أوساط اللاجئيين. فقد كانت رؤى معظم المشاركين في حلقات النقاش متشائمة حول مستقبل البلد، ولم يكونوا على يقين من أن في الإمكان إعادة إرساء الاستقرار والنظام مجدداً. وهم يعتقدون أن العنف في سورية قد يأخذ، على الأغلب، أشكالاً أخرى، ويخشون عسكرة المجتمع وهيمنة أمراء الحرب في أي تسوية يُكتب لها أن تُبرم بعد النزاع. كذلك، عبر مؤيدو النظام عن آراء متضاربة ومتفاوتة حيال مستقبل سورية. وفيما التزم بعضهم سرديّة النظام عن قرب إرساء الأمن والاستقرار، كان آخرون منهم أكثر تشكيكاً في المسألة وحاججوا بأن تحسّن الأحوال يتطلب قدرًا من الوقت.

ينبع شعور اللاجئيين بالإحباط من اعتقادهم العميق بأن المجتمع الدولي تخلى عنهم، وبأن الأطراف الخارجية في النزاع السوري قادرة على فرض السلام والاستقرار، إذا ما شاءت ذلك، ناهيك عن أنهم فقدوا ثقتهم عموماً بمساري أستانة وجنيف. فقد قالت سميرة من ريف دمشق: «نسمع كثيراً من الكلام، ولكن في الواقع، لا نرى إلا القليل على الأرض».¹⁶² كذلك، معظم اللاجئيين على فتاعة بان عمليات السلام ترمي إلى ترجيح مصالح الأطراف المشاركة فيها، خصوصاً روسيا والولايات المتحدة وإيران، غير آبهة بسورية أو بالسوريين.

سورية موحّدة جغرافياً

تناول المشاركون في حلقات النقاش مقاربات مختلفة لأشكال الحكم في سورية، تحديداً الفيدرالية، واللامركزية، وتقاسم السلطة، غير أنهم أجمعوا على رفض أي مقارنة تؤدي إلى تفكك سورية وتذررها رفضاً قاطعاً.

وحيث طلب من المشاركين التفكير في الفيدرالية، تفاوتت ردود فعلهم. ففيما حبّبت قلة من اللاجئيين فكرة القدرة على حكم أنفسهم على مستوى الأقاليم، لفظت الأغلبية الفكرة فوراً، وأعربت عن اعتقادها بأن سورية الفيدرالية ستتمكّن إلى أجزاء عدة. فكرة اللاجئيين عن الفيدرالية مخطئة، وتردّدت في أقوال أكثر منهم أصداء مشاعر ابتسام من ريف دمشق حين قالت: «لا نرغب في العودة إلى سورية نحتاج فيها إلى تأشيرة للعبور من منطقة إلى أخرى». وأضافت: «سينتهي بنا الأمر إلى ضرورة وجود جواز سفر للانتقال من حلب إلى حمص».¹⁶³

بدا اللاجئون أكثر انفتاحاً على اللامركزية الإدارية. ومع أن غالبيتهم كانت تجهل ما يترتب عليها،

بدأت لهم فكرة التمثيل المباشر ونفوذهم على ممثليهم المحليين جذابة. قلة صغيرة فقط من المشاركين كانت مُطلعة على المرسوم الحكومي الصادر في العام 2011 حول اللامركزية (المرسوم 107)،¹⁶⁴ والذي يمنح صلاحيات سياسية ومالية أوسع، تشمل المشاريع التنموية المحلية، للمجالس المحلية المنتخبة ومجالس المحافظات وحكامها.¹⁶⁵ لكن أغلبية اللاجئين لم تكن تدرك ببساطة نتائجها ومعناها بالنسبة إليهم.

فيما أصرت أغلبية المشاركين على أن الطائفية لم تكن موجودة قبل النزاع، أبدى مؤيدو النظام ومعارضوه، على حد سواء، استعدادهم للقبول بتقاسم السلطة بناءً على الهوية الإثنية والدينية، ورأوا في مثل هذا التقاسم مساراً عملياً وواقعياً يحل النزاع السوري ويحمي الأقليات. ويرى شطر راجح من أغلبية اللاجئين، وهم من المسلمين السنة، أن طبيعة النزاع سياسية أكثر مما هي طائفية، حتى أن بعضهم أشار إلى دعم كثير من السنة للنظام لحماية مصالحهم الاقتصادية. وعلى رغم أن أقلية من اللاجئين أعربت عن قلقها إزاء تراجع حصة السنة في السلطة قياساً على حجمها السكاني، في ظل نظام لتقاسم السلطة على أساس طائفي أو إثني، أكد الجميع على الحاجة إلى آلية حكم شاملة للجميع يشارك فيها كل السوريين، مهما كانت هوياتهم الإثنية والطائفية. وقد أعرب عدد قليل من اللاجئين عن قلقه جهاراً من أن يحكم علوي البلاد، وأن وجود رئيس سني في سدة السلطة من شأنه أن يُشعرهم بالأمان.

سورية شاملة للجميع

على رغم أن اللاجئين المؤيدين للنظام ومعارضيه أجمعوا، من جهة، على الحاجة إلى تقاسم شامل للجميع للسلطة، غاب، من جهة أخرى، الإجماع حول الخيارات السياسية في سورية أو حول الشكل المحتمل للحكم. ففيما يستسيغ اللاجئون المعارضون للنظام تشكيل حكومة وحدة وطنية، على رغم شكوكهم في قدرتها على إرساء الاستقرار في سورية، يرفض اللاجئون المؤيدون للنظام مثل هذه الحكومة رفضاً مطلقاً. فهم يطعنون في صدقية كل المجموعات المعارضة والبدائل المحتملة عن نظام الأسد.

ويقر اللاجئون المعارضون للنظام بأنه من غير المحتمل حدوث تغيير كامل في الحكم، بسبب تدعيم النظام قوته تدريجاً والدعم الروسي والإيراني له، وهم مستعدون لأن يأخذوا في عين الاعتبار حكومة انتقالية تجمع شخصيات النظام ومعارضيه على حد سواء. لكن على خلافهم، يبدو اللاجئون المؤيدون للنظام أقل استعداداً للتسوية والمساومة، في وقت يعتقدون أنهم يربحون الحرب ويعربون عن ازدراءهم لأعضاء المعارضة، ويصفونهم بالخونة. كما أنهم يرفضون احتمال الإشراف الدولي على النظام وعلى أي عملية سياسية مستقبلية. هذه الآراء تعكس مواقف النظام ومفادها أنه سيرفض أي تسوية سياسية تثقل كامل صلاحيات الرئيس بشار الأسد إلى حكومة انتقالية. ويرفضه هذا الاقتراح، وهو جزء من

عملية السلام في جنيف، سيكون في مقدور النظام التملّص من الإشراف الدولي على وضع سورية في حقبة ما بعد النزاع.

وإذا نحننا هذه الخلافات جانباً، سنرى أن مؤيدي النظام ومناوئيه يُجمعون على معارضة الاقتراحات لتجميد خطوط الجبهات بين الفصائل. فهم يخشون من أن يؤدي إرساء مناطق خفض التصعيد إلى تقسيم سورية. وقد قال مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، إن هذه المناطق - التي اقترحت خلال مفاوضات السلام في أستانة - قد تؤدي إلى «تقسيم ناعم» لسورية.¹⁶⁶ كذلك، لفظ اللاجئون كلهم فكرة إنشاء «مناطق آمنة» لهم داخل سورية، إذ نبّه عدد كبير منهم إلى أن مثل هذه المناطق قد تكون آمنة اليوم، لكنها لن تبقى على هذا المنوال غداً.

سورية أكثر تمثيلاً

بدا أن معظم اللاجئين السوريين متأكدون بأن وسطاء غير سوريين هم وحدهم القادرين على إنهاء النزاع، وبأن لا كلمة وازنة للسوريين في هذه العملية. غير أنهم فقدوا الثقة في عملية السلام السياسية الدائرة اليوم، وفي اللاعبين الحاليين الضالعين في النزاع، المحليين والدوليين على حد سواء، ومنهم روسيا وإيران والولايات المتحدة وتركيا والسعودية، ودول خليجية أخرى. وهم يزعمون أن اللاعبين الدوليين كلهم يضحّون بسورية ومواطنيها لتحقيق أهدافهم الخاصة. وعبر اللاجئون المؤيدون للنظام والمعارضون له عن شعورهم بالتعب والقرص من السياسة والسياسيين.

يحتاج معظم اللاجئين ألا جهة تمثّلهم. وعلى رغم أن مؤيدي النظام أعلنوا دعمهم الكبير له، بدا أنهم عموماً يطرحون السياسة جانباً. وغالبيتهم قالت إن السياسة بالغة التعقيد، ومصدر متاعب وحسب، وأنهم لا يرغبون بأي صلة بها. جلّ ما يصبون إليه هو حياة طبيعية.

وأبدى اللاجئون المعارضون للنظام خيبة أملهم من كل اللاعبين السياسيين في سورية، وفقدوا ثقتهم في قيادات المجموعات المعارضة داخل سورية وخارجها. معظمهم يعتقدون أن اللاعبين وهذه المجموعات يعملون لخدمة مصالحهم الخاصة وأن انقساماتهم كثيرة، أو أنهم خانوا الشعب السوري ومبادئ الثورة. غير أن عدداً يعتدّ به منهم ميّز بين المقاتلين في سورية - وهو يرى أن مشروعية هؤلاء أكثر تمثيلية للسوريين لأنهم موجودون في الميدان - وبين المعارضة في المنفى التي يصفونها بـ«معارضة الفنادق».

وقال منصور من الزبداني: «لم نعد

نعرف الفرق بين الصالح والطالح. لا

نثق إلا بالله. وعلى كل من يمثّلني أن

يتعاطف معي، ومع أمي، والمأساة التي

أعيش».¹⁶⁷

«لم نعد نعرف الفرق بين الصالح والطالح. لا نثق إلا

بالله. وعلى كل من يمثّلني أن يتعاطف معي، ومع أمي،

والمأساة التي أعيش».

— منصور، من الزبداني

وعبر اللاجئون المعارضون للنظام عن مشاعر تعاطف مع الجيش السوري الحر وبعض الحنين إليه. فهم يعتقدون أنه مثل بصدق قيم الثورة السورية وأهدافها - فهو خاض صراعاً غير طائفي وركز على قتال النظام. وعلى رغم هذا التعاطف، وجهوا نقداً قاسياً ومريراً إلى ما آل إليه الجيش السوري الحر، وعابوا عليه الفساد والأجندات الشخصية، ما أدى إلى فقدانه أهميته ووزنه.

الملفت هنا أن آراء عدد من اللاجئين في الأردن في الشخصيات المعارضة كانت أكثر إيجابية. فهم أعلنوا أنهم، على رغم إخفاقات المعارضة، يشعرون بأن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، أي أولئك الناطقون باسم المعارضة في جنيف، لا يزال يمثلهم.

سورية عادلة

رأى بعض المشاركين في حلقات النقاش أن العدالة مرتبطة بشكل أساسي بمفاهيم دولة القانون والمساءلة والمحاسبة، وهي قيم تُعتبر مركزية لمسألتي الحوكمة ووظائف الدولة. قال محمود من الزبداني: «العدالة... هي تغيير الحكومة، وأن يكون هناك وزارة عدل. إذا ارتكب أحدهم جريمة قتل، يجب أن يُحاسب. وإذا رفع المرء شكوى، ينبغي أن تجد شكواه أذناً صاغية. وإذا قلت لهم إن منزلك مدمر، يجب أن يساعدوك أو يعطوك قرضاً. بعبارة أخرى، نريد دولة. أما الآن، فلا نملك سمات الدولة في سورية».¹⁶⁸

عند مناقشة سبل إرساء العدالة في سورية ما بعد الحرب، احتدم النقاش بين المشاركين في حلقات النقاش حول فكرة العفو. وبرزت طريقتان في فهم العفو: فقد ربطها بعض المشاركين بعفو رئاسي لكل من فرّ من التجنيد أو شارك في أعمال مناهضة للنظام، فيما ألحقها بعض آخر بحصانة كاملة من الجرائم المرتبكة في خضم النزاع.

كان موقف اللاجئين المؤيدين للنظام بالغ العدائية لفكرة العفو الرئاسي، بينما انقسم معارضو النظام انقساماً باتناً. رأى معظم مؤيدي النظام أن الحاجة ماسة إلى ملاحقة أولئك الذين تأمروا على سورية وفق تعبيرهم. وفي المقابل، أعلن بعض اللاجئين المعارضين للنظام أنهم يرفضون العودة إلى سورية بناءً على عفورئاسي، لأنهم لا يثقون بمثل هذا العفو. بيد أن شطراً آخر رأى أنه شرط مسبق لاغنى عنه للعودة، في وقت تنتشر بين اللاجئين مشاعر الخوف من الاعتقال بتهمة المشاركة في الاحتجاجات أو تجنّب الخدمة العسكرية. وكذلك، أثرت الانتماءات السياسية في المواقف إزاء إطلاق سراح المعتقلين. ففيما أصرّ اللاجئون المعارضون للنظام على الحاجة إلى الإفراج عن كل المعتقلين، يعتقد اللاجئون المؤيدون للنظام أنهم مجرمون ويجب محاسبتهم.

واضح أن اللاجئين الذين يربطون العفو بحصانة واسعة من العقاب، يقصدون به - وفق انتماءاتهم السياسية - العفو عن الجرائم التي ارتكبتها مسؤولو النظام، وقواته، وحلفاؤهم، أو مسامحة المجموعات

المعارضة. وفي وقت يعارض كل مؤيدي النظام قطعياً فكرة العفو العام، تنقسم آراء اللاجئين المعارضين. فمعظمهم، وخصوصاً النساء والشباب، ينظر نظرة سلبية إلى العفو العام، ويرى أن السلام المُستدام مستحيل من دون العدالة والمحاسبة، وأن محاسبة الأسد على جرائمه، واجبة. وبعضهم يشعر بأن مثل هذا العفو يعبّد الطريق أمام تفاقم النزاع ويشجّع الأفراد الذين يسعون إلى العدالة على إنفاذها بأيديهم. من يؤيدون العفو العام يرون أنه شرٌّ لا بدّ منه. والذريعة السائدة، خصوصاً في أوساط الرجال الأكبر سناً، هي: «لايسعنا محاكمة الشعب برمته».

خلصت النقاشات حول من يُمنح العفو، إذا كان هذا ممكناً، إلى اتفاق عام حول وجوب محاسبة من أعطى الأوامر بالقتل، في حين أن الجرائم الأصغر، مثل السرقة، تُسامح ويُعفى عنها. لكن حين جوبه اللاجئون بإمكان مصادفتهم ذات يوم الرجل الذي ارتكب الجريمة، وتحديدًا ذلك الذي قتل من هو أثير على القلب، قال لاجئون كثيرون أنهم قد يحاولون الأخذ بالثأر، لكنهم قالوا أيضاً إن المحاكم ضرورية للحؤول دون إنفاذ الناس العدالة بأنفسهم.

قال عصام من ريف دمشق: «أن

أرى من قتل شقيقي أو قريبي يعيش حياةً طبيعية، ويتجول، ويتمتع، فهذا أمر لا يُطاق! لا، لن أعود. فحرب أهلية ستندلع. وسيقول الناس: «سأرتكب جريمة اليوم ويُعفى عني غداً».¹⁶⁹

أعلنت أغلبية اللاجئيين المعارضين

«أن أرى من قتل شقيقي أو قريبي يعيش حياةً طبيعية، ويتجول، ويتمتع، فهذا أمر لا يُطاق! لا، لن أعود. فحرب أهلية ستندلع. وسيقول الناس: «سأرتكب جريمة اليوم ويُعفى عني غداً».

— عصام، من ريف دمشق

للنظام أن ثقتهم ضعيفة بالنظام القانوني الحالي في سورية، ويرون أنه أداة النظام ويفتقر إلى الاستقلالية والصدقية. غير أنهم أجابوا عفواً، حين سئلوا عن كيفية محاكمة الملاحقين بارتكاب جرائم الحرب: «سيحكم الشعب عليهم». والجواب هذا يعني ضمناً أن المجرمين سيُحاكمون في سورية على يد سوريين. لكن كثير من اللاجئيين المعارضين أشاروا إلى أن المحكمة الجنائية الدولية هي الوحيدة القادرة على القيام بمثل هذه الملاحقات القضائية- على رغم أنهم سلّطوا الضوء على الحاجة إلى التعاون بين الهيئات القضائية الدولية والكيانات التشريعية السورية. إلا أنهم لم يوضحوا مايقصدون بهذه الهيئات نظراً إلى غياب ثقتهم بالقضاء السوري.

خلاصة وتوصيات

لدى اللاجئين السوريين في لبنان والأردن رؤية واضحة حول سورية التي يتوقون إليها، لكنهم يقرّون بأن بلوغها في الظروف الحالية شبه مستحيل. ولضمان مستقبل أفضل، يجب أن تعالج مساعي التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة جذورَ النزاع وتبعاته على اللاجئين في الدول المضيفة. والأهم هو تمكين هذه المساعي اللاجئين من العودة عودةً آمنة وسالمة إلى منازلهم. ومع استعادة النظام السوري السيطرة على أجزاء من سورية، يُصرّ كثيرون في الدول المضيفة، تحديداً في لبنان والأردن، على عودة اللاجئين السوريين إلى مناطق «آمنة» في بلدهم. وهذه الدعوات تضطر اللاجئين إلى الاختيار بين العودة وتعريض حياتهم للخطر أو القبول بمنفى تتفاقم فيه المعاناة والمهانة بسبب تدهور الأوضاع في البلدان المضيفة.

الظروف الأمنية الراهنة في سورية مُتقلبة وتعصى على التوقع. لذا، لا تشكّل بيئة ملائمة لعودة معظم اللاجئين. وتحتدم عمليات عسكرية في عدد من المناطق، ما يترتب عليها موجات جديدة من النزوح. وعلى رغم مكاسب النظام، لاتزال سورية، إلى حد بعيد، مُتذررة إلى مناطق نفوذ مختلفة. ولذا، احتمالات اندلاع نزاع مستقبلي، كبيرة. وقد ثبت أن مناطق خفض التصعيد غير مُستقرة، بعد تسجيل انتهاكات كثيرة خلال الأشهر الماضية.¹⁷⁰

في ضوء هذا الواقع، يواجه اللاجئون في لبنان أحوالاً تزداد صعوبةً. فالقادة السياسيون والسكان في

كلا البلدين لا يرغبون في استقرار اللاجئين على نحو دائم. فمن جهة، يؤيدون توفير بعض الوظائف والتعليم الأساسي والخدمات الصحية للاجئين، لكن، من جهة أخرى، تنحو السياسة فيهما إلى الحظر التدريجي. وينجم عن الحظر هذا أشكال مختلفة من التمييز القانوني والاجتماعي، وتقييد الوصول إلى القضاء والعدل. وهذا الوضع ترك اللاجئين في وضع اجتماعي-اقتصادي حرج، وجعلهم عرضة إلى الانتهاكات والاستغلال.

تُعزّض ثلاثة عوامل مترابطة اللاجئين إلى خطر كبير إذا أُجبروا على العودة: أولها، إمكان منعهم من الدخول لدى عودتهم إلى مسقط رأسهم أو اضطرادهم، في وقت تؤدّي قوات النظام دوراً في النقل القسري للسكان، من طريق الحصار واتفاقات السلام المحلية. وثانيها، عودة اللاجئين بالغة العسر بسبب تشظي الأراضي، ودمار النواة الحضرية والمناطق الريفية، والتشريعات الأخيرة حول حقوق الملكية. وثالثاً، رحلة العودة بالغة الخطورة مع انتشار العصابات والمليشيات في مناطق النظام والمعارضة.

في هذا السياق، يفقد مبدأ العودة الطوعية، وهو الركن الرئيس للاتفاقات الدولية حول اللاجئين، مغزاه والقصد منه. ويواجه اللاجئون أكثر فأكثر خيارات غير مرضية، أو يواجهون انسداد الأفق وغياب الخيارات، مع عودة بعضهم القسرية عبر وسائل عديدة إلى سورية.¹⁷¹ أمامهم في الأساس، ثلاثة خيارات: العودة إلى سورية غير مُستقرة، أو مواصلة العيش في ظروف غامضة يغلب عليها المجهول في البلدان المضيفة، أو شدّ الرحال إلى أوروبا عبر رحلة بالغة الخطورة.

ركّزت المحاولات التي بذلها المجتمع الدولي لمعالجة الأزمة، في المقام الأول، على التوصل إلى اتفاق سياسي من خلال مفاوضات جنيف والحوّول دون وصول اللاجئين إلى شواطئ أوروبا.¹⁷² وتفترض هذه المقاربة غير الواقعية، أن في إمكان اللاجئين الإقامة إلى ما لا نهاية في الدول المضيفة على الحدود مع سورية، في أثناء السعي إلى صوغ تفاصيل التسوية السياسية. وعلى رغم أن الاتحاد الأوروبي وغيره من الجهات المانحة وفّر للبنان والأردن مساعدات إنسانية كبيرة، إلا أنها كانت غير كافية، نظراً إلى طول مدّة النزاع. ولا يقتصر التحدي على معالجة ثغرات التمويل، وهي ثغرات جوهرية، أو على إنهاء الشلل الذي نزل بالمفاوضات السياسية. فإرساء الاستقرار في سورية يقتضي وقتاً طويلاً. لذا، على المجتمع الدولي السعي مع حكومات الدول المضيفة إلى تعديل أطر السياسات الخاصة باللاجئين، والاستثمار في الاقتصاديات المحلية.

على اللاعبين الدوليين الاستماع إلى ما يفكّر به ملايين اللاجئين والنازحين في الداخل. وعلى الرغم من أن ربع السوريين يقيم اليوم في المنفى، وحوالي ثلثهم نازح في الداخل، تغيب مشاغلهم وأولوياتهم عن مفاوضات التسوية السياسية لمابعد الحرب. وبالتوازي مع مسار جنيف، ركّزت المفاوضات المستمرة في الأستانة على مساعي إرساء الاستقرار وخفض التصعيد، وتجاهلت مصاعب اللاجئين والنازحين

داخلياً، وتركتهم لمصيرهم. ومن وجهة نظر اللاجئين، ونظراً إلى الظروف الحالية في سورية، تحو مسألة العودة إلى أن تصبح أكثر تعقيداً وتتعلق بقضايا خارج نطاق سيطرتهم.

من مصلحة المجتمع الدولي على المدى الطويل، بما في ذلك لبنان والأردن، الاستثمار في تسوية سياسية مُستدامة في سورية. وقد تولد أي تسوية تتجاهل جذور أسباب الحرب، نزاعات جديدة وتفاقم

زعزعة استقرار المنطقة، وتسفر عن

المزيد من نزوح السكان، وعن موجات

هجرة جديدة. ولم تُقيِّض الحياة

لتسوية مستدامة ما لم تعالج مسائل

العودة الطوعية، والتمثيل السياسي،

وإعادة الدمج أو الاندماج، وتوفير

قد تولد أي تسوية تتجاهل جذور أسباب الحرب،
نزاعات جديدة وتفاقم زعزعة استقرار المنطقة،
وتسفر عن المزيد من نزوح السكان، وعن موجات هجرة
جديدة.

العدالة، كجزء من اتفاق سلام شامل. وعليه، يقضي جزء أساسي من هذا المسعى إرساء إطار جديد للاجئين وتنفيذ إجراءات سياسية مُجزية.

إرساء إطار عمل نواته شؤون اللاجئين

لا تقتصر عودة اللاجئين على حركة انتقالهم المادي عبر الحدود، بل هي تقتضي أولاً ضمانات أمن وسلامة، وبنى تحتية ملائمة، وتوفير الخدمات الأساسية والعدل. من دون هذه المقتضيات، قد تكون عودة اللاجئين الطوعية والجماعية إلى سورية محفوفة بالمخاطر.

بات واضحاً، حين استمعنا إلى المشاركين في مجموعة النقاش، أن ثمة حاجة إلى إطار جديد نواته شؤون اللاجئين، أي إطار يُسهّل العودة المُستدامة للاجئين وتمكّنهم من انتقاء الخيارات الملائمة بشكل أفضل لظروفهم.¹⁷³ ويتعيّن إرساء هذا الإطار على ثلاثة مبادئ مترابطة: الاعتراف بالجذور السياسية لأزمة اللاجئين؛ والتركيز على دور العدالة في تحقيق تسوية مستدامة؛ ودعم حق اللاجئين بالعودة إلى منازلهم ومناطقهم الأصلية.

الإقرار بالجذور السياسية لأزمة اللاجئين

غالباً ما تنزع مساعي المجتمع الدولي لمعالجة أزمة اللاجئين هذه الأزمة من إطارها السياسي، وتقاربها من منطلق إنساني وحسب. وعليه، يتمّ تجاهل الواقع بأن ملايين السوريين حملتهم دواع سياسية وأمنية على الرحيل قسراً عن بلدانهم. فاللاجئون في لبنان والأردن غادروا وطنهم هرباً من البراميل المتفجّرة والحصار، والتجنيد الإلزامي، والترحيل القسري، والقتل السياسي والطائفي. ومعظمهم في كل من

البلدين، يعارضون نظام الأسد، ولا يعتقدون أنهم بأمان في المناطق التي يمسك بمقاليدها. ويعجز كثيرون عن العودة إلى مسقط رأسهم من دون ضمانات تكفل قدرتهم على العودة لأنهم طردوا من بلداتهم وقراهم لأسباب سياسية وطائفية.¹⁷⁴

مسألة العودة في أوساط اللاجئين إلى لبنان والأردن، وثيقة الارتباط بنموذج الحكم المستقبلي في سورية وبطبيعة القيادة السياسية في مرحلة ما بعد النزاع. ويحتاج اللاجئون إلى ضمانات بأن توزيع مكاسب السلام، وهي تشمل البنى التحتية الأساسية، لن يكون بناء على اعتبارات سياسية أو إثنية أو طائفية، ولن يكون أداة يتوسلها النظام لتعزيز سطوته.

جعل العدالة حجر زاوية تسوية السلام

لن يؤدي إرساء مناطق خفض التصعيد إلى استقرار راسخ، ولن يرسى أسس سلام مستدام. حالياً، تملك كل من روسيا والولايات المتحدة وإيران وتركيا والأردن وإلى درجة أقل مصر، دوائر نفوذ ومصالح في سورية- وهذا واقع ساهمت في بروزه جزئياً مفاوضات الأستانة. ولذا، على رغم أن حدة النزاع قد تهدأ في المستقبل القريب، لن يُرسى الاستقرار على الأرض لبعض الوقت. وتساهم أجنحة الأطراف المتضاربة في إثارة القلق من تعثر عودة اللاجئين والنازحين داخلياً بتعقيدات واعتبارات سياسية وطائفية وإثنية.¹⁷⁵

لا مفر من اندلاع نزاع مستقبلي في سورية بسبب الإنصراف إلى إنهاء العمليات العسكرية من دون معالجة جذور الأزمة وتغيير بنية السلطة في سورية. ولن تسمح عملية سياسية انتقالية تمنح العفو

إلى أفراد متهمين بالتطهير الإثني، وبارتكاب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، بالتنافس السياسي العادل، ولن تصون الحريات الفردية والكرامة الإنسانية. وتقوّض مثل هذه العملية مبادئ العدالة والمحاسبة الدولية. ثمّ

لن تسمح عملية سياسية انتقالية تمنح العفو إلى أفراد متهمين بالتطهير الإثني، وبارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بالتنافس السياسي العادل، ولن تصون الحريات الفردية والكرامة الإنسانية.

أن إقامة بُنى سياسية وقضائية وأمنية جديدة تحترم الكرامة الإنسانية ستكون ضرورة لاغنى عنها لتجنّب انبعاث العنف.

دعم حق اللاجئين في العودة إلى مناطقهم الأصلية

على المجتمع الدولي أن يسعى إلى دعم حق اللاجئين والنازحين في العودة إلى مناطقهم الأصلية في سورية. ولم تكن أغلبية المشاركين في حلقات النقاش مع كارنيغي مستعدة للمساومة على حق العودة

هذا. لكن الحكومة السورية تسنّ إطاراً تشريعياً جديداً يفاقم صعوبة عودة اللاجئين إلى منازلهم، بينها آليات لتدقيق وتنظيم حقوق الملكية، وتعديل قوانين الخدمة العسكرية.

وبالتالي، حريّ باللاعبين الدوليين الإصرار على إلغاء إجراءات التدقيق السياسية (ووراؤها دوافع إثنية أو طائفية في بعض الأحيان) التي فرضها النظام والمجموعات المسلحة في المناطق المستعادة. وعليهم تحديداً الاهتمام بالإجراءات التي تنتهك حق السوريين في العودة إلى مسقط رأسهم ومنازلهم، خصوصاً حق النازحين في الداخل السوري أو الذين أجبروا على اللجوء إلى خارج البلاد نتيجة الحصار أو التطهير الإثني أو الهجمات الطائفية. كما يجب توفير ضمانات وإجراءات بناء ثقة للمساهمة في إعادة دمج العائدين والحوّول دون أعمال انتقام.

إرساء إجراءات سياسية مُيسّرة

يترتب على إلزام المبادئ التي تقدّم ذكرها، إرساء إجراءات أساسية لضمان سلامة وأمن وحماية وإعادة اندماج السكان العائدين. وتقتضي بعض هذه الإجراءات مساع مؤسسية طويلة الأمد. لكن يمكن المبادرة إلى خطوات فورية تعالج ظروف اللاجئين وقلقهم إزاء مسائل مرتبطة بالحوكمة وإعادة الإعمار والحق في الحماية وعيش حياة كريمة.

خطة الانتقال السياسي

شدّدت غالبية المشاركين في حلقات نقاش الدراسة هذه على أن الأمن والأمان يتصدران أولوياتهم، وأنهما متعذران في غياب نظام حوكمة مختلف وقيادة سياسية جديدة. لكن حظوظ مثل هذه التغييرات ضعيفة الآن، في وقت تتواصل التدخلات الأجنبية، وعسكرة المجتمع السوري، ويتعاظم عدد المجموعات المحلية المسلحة، وتغيّب المحاسبة أو تسدّ آفاق العدالة والقضاء. قد يكون إصلاح الحكم عملية طويلة وشاقة، خاصة في ظروف النزاع تحديداً. وهذه هي الحال الآن في سورية حيث التفاعل بين السياسات المحلية والدولية هو تحدّ كبير أمام بلوغ تسوية سياسية مستدامة وعودة الاستقرار. ويقتضي ضمان أمن وسلامة السوريين جميعاً، بمن فيهم اللاجئون، جهوداً مننظمة ومنهجية للعودة عن عسكرة المجتمع السوري؛ ومعالجة مشكلة انتشار المجموعات المسلحة عن طريق نزع السلاح وبرامج تسريح القوى العسكرية، وإعادة الدمج، فضلاً عن إصلاح المؤسسات الأمنية الوطنية، بما فيها الجيش. ويتطلّب العمل بهذه الإجراءات وقتاً. وإذا أوبرمت تسوية سياسية، وبدأت عملية تسريح الميليشيات المحلية، سيكون في الإمكان نشر قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، على الفور، للمساهمة في معالجة المشاغل الأمنية للاجئين وتعزيز ثقتهم وطمأنينتهم في حال اختاروا العودة. ومثل هذا الانتشار في محله

نظراً إلى الشروط الكبيرة التي يضعها اللاجئون للعودة قياساً بشروط النازحين داخلياً، وغياب ثقتهم بأطراف النزاع المحليين والدوليين، على حد سواء.

لن يدوم أي اتفاق سياسي من دون إيلاء أولوية للعدالة في المفاوضات الجارية. وتعرض إجراءات التدقيق التي يُعمل بها في أجزاء كثيرة من سورية- وخصوصاً في معازل المعارضة السابقة في حلب وحمص وريف دمشق- لاجئين كثيرين ممن شاركوا في الاحتجاجات السلمية أو أعلنوا عن مواقف مناوئة للنظام، إلى خطر منعهم من العودة إلى مسقط رأسهم. ولذا، يجب إلغاء هذه الإجراءات وإرساء آلية لتدارك أثارها. ومن الحيوي أيضاً إرساء آليات لإلغاء مفهوم الإفلات من العقاب، ومحاسبة من ارتكب جرائم كبيرة خلال النزاع السوري، وكبح جماح الفوضى. ويُرجح أن يكون دور المؤسسات القضائية الدولية أساسياً في هذا الصدد، خصوصاً في ظل الضغوط الكبيرة التي تمارسها الحكومة والأجهزة الأمنية على جهاز القضاء في سورية.

كي يعود اللاجئون، يحتاجون إلى طمأننتهم إلى أن إجراءات العدالة والمحاسبة ستكون في متناولهم لمعالجة مواضع قلقهم. قد تكون تلبية حاجاتهم كلها على الفور عسيرة، خصوصاً في المناطق التي يسيطر عليها النظام. لكن في وسع المجتمع الدولي إعدادهم للتعامل مع مسارات قضائية قد توضع لاحقاً.

في الإمكان تقديم المشورة القانونية للاجئين وإطلاعهم على حقوقهم في المنظومة القانونية السورية، خصوصاً في ضوء الأعداد الكبيرة من النزاعات القانونية- كخلافات حقوق السكن وملكية الأرض والممتلكات- التي يرجح أن تتزامن مع الانتقال التدريجي إلى مرحلة ما بعد النزاع. وفي الواقع، قد يكون لإعداد أصحاب الكفاءة،

من محامين سوريين أو مدربين في الشؤون القانونية من الذين يألفون الأطر القانونية في البلاد والحقوق التي تكفلها الاتفاقات الدولية، شأواً كبيراً في تمكين السوريين من الدفاع عن أنفسهم. وفي وسع هذه الكفاءات

قد يكون لإعداد أصحاب الكفاءة، من محامين سوريين أو مدربين في الشؤون القانونية من الذين يألفون الأطر القانونية في البلاد والحقوق التي تكفلها الاتفاقات الدولية، شأواً كبيراً في تمكين السوريين من الدفاع عن أنفسهم.

إطلاع اللاجئين على حقوقهم وواجباتهم، وعلى التغيرات القانونية المرتبطة بالملكية الخاصة، وتعزيز ثقتهم. كما في إمكان مثل هذه الكوادر المساهمة في سدّ النقص في عدد المحامين والقضاة القادرين على التعامل مع الخلافات المتوقعة.

كذلك، يساهم تطوير شبكة وسطاء محليين من اللاجئين أصحاب الكفاءة والثقة في مساعدة غيرهم من اللاجئين العائدين على تسوية الخلافات المحلية المحتملة، في ضوء طبيعة النزوح السوري الإثنية والطائفية والسياسية. وفي إمكانهم مساعدة المجتمع الدولي على تحديد شركاء محتملين في عملية

إعادة الإعمار، والإضاءة على الحاجات المحلية.

على المجتمع الدولي، كذلك، التزام إجراءات تضمن إدراج القوانين السورية الحالية في مسائل التجنيد الإلزامي، والمعتقلين السياسيين، والمفقودين، في نواة مناقشات جنيف والأستانة. كما ينبغي على المفاوضات السياسية المتواصلة التدقيق في القوانين الجديدة المتعلقة بحقوق الملكية والتطوير المدني ونتائجها على اللاجئين، خصوصاً في مسألة مصادرة الأصول. كما تتمتع حقوق ملكية النساء بأهمية بالغة، في وقت زاد فيه عدد الأسر التي تترأسها النساء. ودرجت العادة والتقاليد في سورية على تسجيل الملكية تحت خانة الرجل، وحتى حين تُسجل تحت خانة المرأة، لا تُسَلَّم عادة السند أو الوثيقة. وهذا الوضع يفتح المجال أكثر أمام السلطات المحلية لرفض تسليم الملكية، خصوصاً في مناطق يتلاعب فيها النظام بحقوق اللاجئين.

نحو إعادة إعمار لا تعزّز النظام

يرى المجتمع الدولي أن عملية إعادة الإعمار تعزّز الاستقرار وتوفّر فرص العمل وتحفّز، بالتالي، اللاجئين على العودة. وفي ما خلا بعض اللاجئين، معظم المشاركين في حلقات النقاش أعلنوا أنهم لن يعودوا مالم تترافق الفرص الاقتصادية مع ضمانات أمنية وتغييرات سياسية. ويرجح أن يعزّز أي دعم مالي واسع النطاق يُقدّم عبر الحكومة المركزية كفة النظام، حتى ولو مُنحت المساعدات على المستوى المحلي. وهذا يعود، جزئياً، إلى أن النظام استغلّ النزاع، والأزمة الإنسانية التي ترتبت عليه، لينشئ شبكات من الوسطاء المحليين يتولاها أشخاص يثق بهم، وكثير منهم صاروا أمراء حرب بارزين.¹⁷⁶ وفي مناطق سيطرته، سيستخدم النظام على الأغلب أموال إعادة الإعمار لبناء ما دمّره، وتقديم نفسه على أنه مفاوض لا بديل عنه في شؤون إعادة الإعمار. وهذا يعزّز مشروعيته وكلمته في أولويات التمويل، ويمنحه مصدر قوة هائلة. ويرسّخ أكثر نُظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمحور حول أمراء الحرب والنقل القسري للسكان.

وعلى رغم بواعث القلق هذه وحماسة بعض الدول لبدء إعادة الإعمار، في مقدور المجتمع الدولي بدء العمل في المناطق المدمّرة والتي لاتزال خارج سيطرة النظام. وعلى رغم التوترات السياسية بين اللاعبين

الدوليين في سورية، يساهم دعم إعادة الإعمار في هذه المناطق، في تشجيع النازحين على العودة إلى منازلهم، وفي إنشاء نموذج تشاركي في إعادة الإعمار يشمل خبرات المحليين في التخطيط والتصميم وعملية التنفيذ، ويراعي

يساهم دعم إعادة الإعمار في المناطق غير الخاضعة إلى سيطرة النظام، في إنشاء نموذج تشاركي يشمل خبرات المحليين في التخطيط والتصميم وعملية التنفيذ، ويراعي الحساسيات الاجتماعية في مرحلة ما بعد النزاع.

الحساسيات الاجتماعية في مرحلة ما بعد النزاع.

إذا رجحت كفة الواقعية السياسية وضُخَّ التمويل في مناطق سيطرة النظام، وجب الإقدام على عدد من الإجراءات، منها إرساء آلية تدقيق في الكيانات المحلية التي ستتلقى التمويل الدولي، وربط الأموال المنفقة في سورية بقدرة الناس على العودة إلى مناطقهم واستعادة ملكياتهم. والشرط الأخير حيوي في ضوء مساعي النظام الكثيفة، مراراً وتكراراً، لإعادة هندسة أو تصميم خريطة سورية الديموغرافية والسياسية عن طريق النقل القسري للسكان وآليات تدقيق وإقصاء جديدة.¹⁷⁷

في هذا السياق، حري بأي تسوية سياسية أن توفر بدائل للاجئين العاجزين عن العودة إلى مسقط رأسهم، خصوصاً إلى تلك المناطق التي حدث فيها تطهير إثني وطائفي أو حيث السكان حوصروا وارْتُكبت جرائم كبرى في حقهم. والبدائل قد تشمل تعويضات عن الممتلكات الضائعة وإيجاد مواقع بديلة لإعادة التوطين إذا شاء اللاجئون.

احترام حق اللاجئين في العودة الطوعية

في وقت يتوالى النزاع السوري فصولاً ويطول أمده، حري بالمجتمع الدولي أن يجدد مساعيه الرامية إلى احترام حق اللاجئين في العودة الطوعية، من جهة، وحقه في عدم الإعادة القسرية، من جهة أخرى. وهذا حيوي في ضوء تنامي مطالبات الدول المضيضة بإعادة توطين اللاجئين قسرياً. ولاتقتضي المساعي هذه عدم الترحيل القسري وحسب بل تقليص العوامل في البلدان المضيضة التي تحمل اللاجئين على العودة قبل الأوان إلى منازلهم، ومعالجة العوامل في سورية التي تحول دون عودتهم. ويترتب على ذلك تقليص الظروف المقيدة في الدول المضيضة التي تنكر على اللاجئين الحق في

يتعين على المجتمع الدولي تقليص العوامل في البلدان المضيضة التي تحمل اللاجئين على العودة قبل الأوان إلى منازلهم، ومعالجة العوامل في سورية التي تحول دون عودتهم.

عيش حياة كريمة، ومعالجة الإجراءات القانونية والأمنية في سورية التي تحرم اللاجئين من العودة إلى منازلهم.

إضافة إلى توفير المساعدات الإنسانية، يتعين على المجتمع الدولي دعم إجراءات تحفز الاقتصاد في البلدان المضيضة، لبنان والأردن على وجه الخصوص، وبناء قدراتهم لتحسين الخدمات. ومن شأن هذا الدعم أن يعزز قدرة هذه الدول على التعافي من المصاعب، ويساهم في صون كرامة وحقوق اللاجئين والمحليين، على حد سواء. في المقابل، حري بلبنان والأردن العودة عن تشديد إجراءات الإقامة وسياسات العمالة. وهذا يصب في مصلحتهما، في وقت يُفاقم وضع اللاجئين

غير القانوني انكشافهم على الاستغلال، ويوسّع نطاق الاقتصاد الموازي. ويشرّع توسيع الاقتصاد هذا الأبواب أمام أعمال غير قانونية ويفسح المجال أمام المُفسدين للاستفادة من استياء اللاجئين والمحليين على حد سواء.

وتزداد الحاجة إلى حوار مستدام بين اللاعبين الدوليين والقادة في لبنان والأردن، يولي الأولوية للحق في العودة الطوعية. وحرى بهذين الطرفين توضيح متطلبات توفير الحياة الكريمة للاجئين، والسياسات المنوطة بها تحقيق ذلك. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار جوانب عميقة، غالباً ما تكون وجودية، وثيقة الصلة بالقلق على هوية البلدان المضيضة، وهو قلق يظهر في النقاشات حول اللاجئين في هذه البلدان. وإلا خسر مبدأ العودة الطوعية الغاية منه ومغذاه، وبدأ اللاجئون يفكّرون في العودة إلى منازلهم في ظروف بالغة الخطورة.

يجب أن يُعزّز دعم البلدان المضيضة، وهذا يشمل تمويل مشاريع بنى تحتية. فمثل هذه المشاريع تخوّل هذه البلدان تقديم خدمات أفضل وتحسين سبل العيش والفرص المتاحة أمام المحليين واللاجئين، على حد سواء، خصوصاً في أكثر المناطق فقراً في لبنان والأردن. إضافةً إلى ذلك، يجب معالجة بعض مصادر التوتر بين المحليين واللاجئين، وتعزيز آفاق الاستقرار.

والحق أن عودة اللاجئين هي عملية مُثقلة بالمخاطر. وفي حالة اللاجئين السوريين، تفاقم محنة رحيلهم وبقاء النظام المتهم بجرائم ضد الإنسانية، صعوبة العودة وتحدياتها. ولن تقيّض الاستدامة لأي تسوية سياسية وعودة طوعية ما لم تأخذ حاجات اللاجئين وظروفهم في الاعتبار. فأصواتهم يجب أن تكون مسموعة، كما ينبغي على المجتمع الدولي ضمان عيشهم الكريم وتوفير شروط عودتهم إلى سورية. وإذا لم يفعل، قد تتمدّد تبعات النزاع في سورية إلى دول الجوار، لا بل إلى خارج حدود الشرق الأوسط. وهذه ستكون الخطوة الأولى في مسار الألف ميل الرامي إلى تحقيق الاستقرار في سورية والمنطقة.

الملحق 1: منهجية الدراسة

أطلق مركز كارنيغي للشرق الأوسط دراسة بعنوان «محفّزات عودة اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان»، في تشرين الأول/أكتوبر 2016، شملت تحليلات نوعية وكمية توّسّلت معلومات رئيسة قامت بتوفيرها وأخرى ثانوية منشورة سابقاً. وارتكزت منهجية الدراسة على سلسلة من النقاشات الميدانية مع مجموعات سورية متنوعة، سعت إلى الوقوف عند وجهات نظر اللاجئين السوريين. كما رُدت هذه النقاشات بأبحاث أرشيفية، وبمراجعة للأدبيات المتوفرة حول هذه المسألة، فضلاً عن نقاشات، وورش عمل، ولقاءات، ومقابلات.

ركّزت الأبحاث الأرشيفية على جمع وتحليل المعلومات والبيانات المتوفرة حول التركيبة الجغرافية للاجئين السوريين في لبنان والأردن. وكان هذا محورياً في تحديد مسقط رأس اللاجئين، وخصائصهم الديموغرافية، والتحديات التي يواجهونها. كما ساهم هذا البحث في تحديد سمات المشاركين في حلقات النقاش، وفي وضع دليل الأسئلة التي طُرحت خلالها.

أرفق البحث بمراجعة الأدبيات المتوفرة حول هذه المسألة، وبنقاشات وورش عمل وسلسلة من اللقاءات الشخصية. وشملت مراجعة الأدبيات دراسات عن الظروف التي يواجهها اللاجئون السوريون في الدول المضيفة، وأبحاث مقارنة أجريت في دول ومناطق أخرى. في إحدى حلقات النقاش، جمع فريق الدراسة بين أشخاص يعملون مع منظمات غير حكومية سورية ودولية من

جهة، وبين ناشطين وصحافيين وباحثين من جهة أخرى، للتفكير في التحديات الرئيسية والدروس المستقاة من سوابق تاريخية في النزوح وعمليات إعادة النازحين واللاجئين إلى موطنهم. ووقف المشاركون على الأهمية النسبية لـ«عوامل الجذب» في الدول المضيفة، مقابل «عوامل اللفظ» التي تقف وراء قرار الرحيل من مسقط الرأس، وكيف تؤدي هذه العوامل إلى أشكال مختلفة من عمليات الإعادة إلى الوطن، سواء كانت جماعية، أو موزعة على أوقات مختلفة، أو دورية، أو غيرها. وفي حلقتين أخريين من النقاش، جمع فريق الدراسة أكاديميين وعاملين في المجال لمناقشة ديناميكيات عملية إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع، إثر مؤتمر بروكسل في نيسان/أبريل 2017 حول سورية، ولتحليل أبرز خلاصات دراسة كارنيغي وتوصياتها والسياسية المقترحة.

نظمت الدراسة كذلك ورشتي عمل، ركزت أولاهما على تحديات العودة استناداً إلى مقارنة مقارنة نظرت إلى تجارب اللاجئين والنازحين داخلياً في أفغانستان والبوسنة والعراق، والدروس المستخلصة. وتناولت ثانيهما آفاق تسوية سياسية مستدامة وإعادة اللاجئين إلى سورية في حقبة ما بعد النزاع. وقد سبرت ورشة العمل هذه، تحديداً، مسائل بارزة يُرجح أن تؤثر في عودة اللاجئين، بما في ذلك الإسكان، والملكية العقارية، وحقوق الملكية، والعدالة الانتقالية، واقتصاد الحرب، ودور منظمات المجتمع المدني وزعماء القبائل في تيسير عملية العودة.

البحث الميداني

شمل البحث الميداني جولتين من حلقات النقاش مع مجموعات متنوعة من اللاجئين السوريين، سعت إلى الوقوف عند وجهات نظرهم، فضلاً عن مقابلات شخصية مع عدد من الأفراد الذين وقع الاختيار عليهم. وتم اعتماد مقارنة حلقات النقاش لأنها تتيح إجراء حوار مفصل ودقيق معهم حول القضايا السياسية والاجتماعية الحساسة. وأجرى الفريق كذلك استطلاعاً مصغراً مع المشاركين في الجولة الثانية من حلقات النقاش، سعياً إلى فهم أدق للإجابات التي قدّموها خلال النقاش. وقد أرفقت الخلاصات الأساسية بمقابلات شخصية ونقاشات وورش العمل، وتم التحقق من دقتها.

منهجية مجموعات النقاش

اعتُبرت أربعة معايير محورية في تحديد سمات مجموعات النقاش: مسقط رأس اللاجئين المشاركين، والمناطق التي وضعوا الرّحال فيها، ونوع الجندر، والسن، والمتغيرات الاجتماعية-

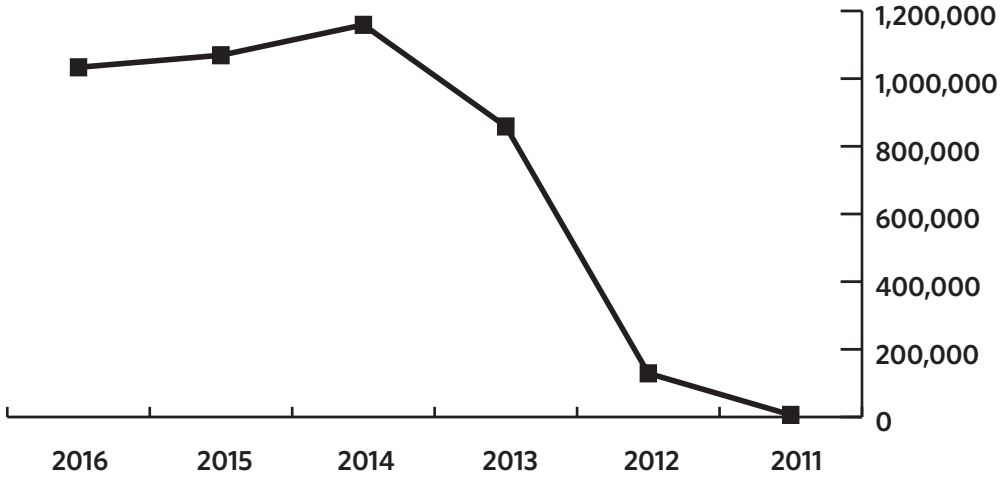
الاقتصادية. كانت المناطق التي يتحدّر منها اللاجئون وازنة لتحديد الظروف السائدة وقت الرحيل، وكذلك لتحديد المواقف من العودة. وقد سمحت المناطق التي نزلوا فيها لفريق الدراسة بفهم أدق للظروف المتباينة في الدول المضيفة. وساهمت أعمار اللاجئين، وجندرهم، ووضعهم الاجتماعي-الاقتصادي والقانوني، في فهم أمثل لتأثير البنية الديموغرافية على المواقف السياسية من العودة. وفيما كانت بعض الإحصاءات متوفّرة وجاهزة للاستعمال، مثل أعمار اللاجئين وجندرهم، كانت بيانات أخرى، مثل المحافظات والبلدات التي يتحدّرون منها متناثرة في عدد هائل من تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

جمع فريق البحث المعلومات المتناثرة في تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في قاعدة بيانات واحدة لرسم صورة تقريبية عن الخصائص الديموغرافية للاجئين ومسقط رأسهم، حتى نيسان/أبريل 2015 في لبنان، وأيلول/سبتمبر 2016 في الأردن. وكان تاريخ المعلومات في حالة الأردن قريباً من تاريخ بدء الدراسة، لذا استُخدمت كما هي، على خلاف المعلومات في حالة لبنان، حيث افترض فريق البحث أن نسبة تراجع إجمالي اللاجئين المسجلين بين نيسان/أبريل 2015 وأيلول/سبتمبر 2016، والبالغة 10 في المئة، موزّعة بشكل متناظر على المحافظات والبلدات، ما يعني أنه تم اعتبار تركيبة اللاجئين المسجلين في نيسان/أبريل 2015، مماثلة إلى حد ما، لنسبتهم في تشرين الثاني/نوفمبر 2016. (انظر الشكل 4 أدناه والشكل 1 الوارد آنفاً).

استخدم فريق البحث أيضاً بيانات وردت في عددٍ من التقارير الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمعرفة مواقع إقامة اللاجئين في الدول المضيفة، ليُصار بالتالي إلى تحديد المناطق التي ستُجرى فيها حلقات النقاش. وعلى رغم أن اللاجئين مالوا إلى التنقل من مكان إلى آخر، لم يُخلص إلى أن تأثير هذه الحركة قوي بما يكفي لتغيير سمات مجموعات النقاش. يُضاف إلى ذلك أن الخصائص الديموغرافية للمشاركين في مجموعات النقاش اختيرت لتكون قريبة، قدر الإمكان، من الخصائص الديموغرافية للاجئين في البلدين، على نحو ما حدّتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

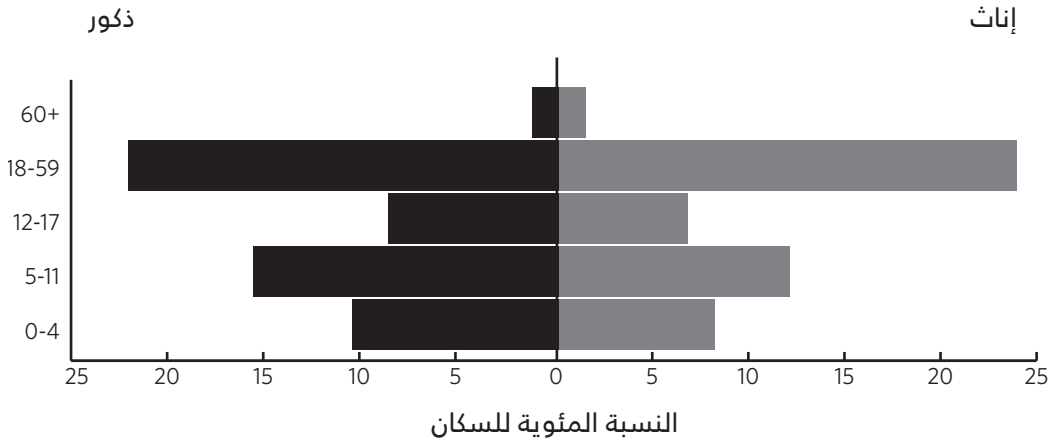
الشكل 4. التركيبة الديموغرافية العامة للاجئين

نمو عدد اللاجئين المسجّلين في لبنان، 2011-2016



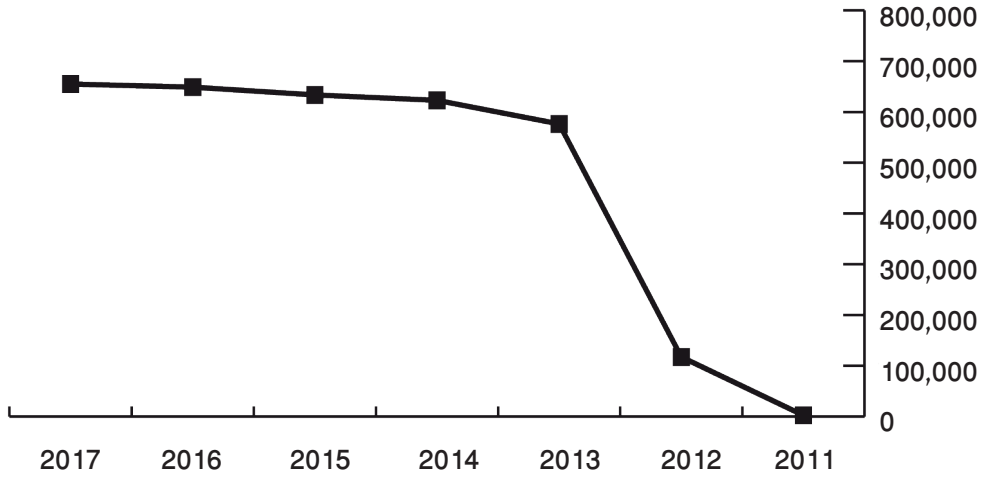
المصدر: Hana Addam El-Ghali, Roula Berjaoui, and Jennifer Deknight, Higher Education and Syrian Refugee Students: The Case of Lebanon (بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، 2017). استناداً إلى بيانات العام 2016 الصادرة عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

الخصائص الديموغرافية للاجئين المسجّلين في لبنان، بحسب العمر والجنس



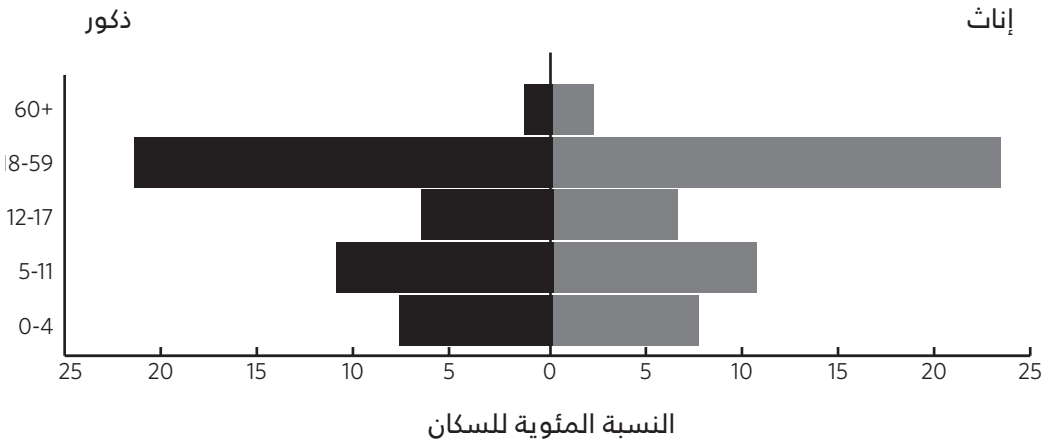
المصدر: UNHCR, "Syria Regional Refugee Response: Demography," UNHCR, January 31, 2018, <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122>.

نمو عدد اللاجئين المسجلين في الأردن، 2011-2017



Source: UNHCR, "Registered Syrians in Jordan," UNHCR, October 15, 2017, <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/60421>

الخصائص الديموغرافية للاجئين المسجلين في الأردن، بحسب العمر والجنس



المصدر: UNHCR, "Registered Syrians in Jordan," UNHCR, October 15, 2017, <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/60421>.

سمات مجموعات النقاش

أجرى فريق الدراسة العمل الميداني على مرحلتين: بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2017، وبين أيار/مايو وآب/أغسطس 2017. شملت المرحلة الأولى تسع حلقات نقاش في لبنان وثمانية حلقات في الأردن، وتضمّنت المرحلة الثانية تسع حلقات نقاش أخرى في لبنان وثلاث عشرة حلقة في الأردن. وبين المرحلتين، قيّم الفريق النتائج التي توصلت إليها الجولة الأولى من النقاشات، وعدّل بناءً عليها دليل الأسئلة، وأعدّ استمارة قصيرة طلب من المشاركين في الجولة الثانية ملؤها قبل كل حلقة نقاش. إذن، عُقد ما مجموعه 21 حلقة نقاش في الأردن و18 في لبنان (انظر الجدول 1 والجدول 2)، شكّل الذكور 51 في المئة من المشاركين فيها، والنساء 49 في المئة، وتراوح أعمار المشاركين بين الخامسة والعشرين وما دون (أي الشباب) وبين الخمسين وما فوق (أي في منتصف العمر).

الجدول 1. مجموعات النقاش، بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2017

رقم حلقة النقاش	البلد	الموقع	الخصائص الديموغرافية ومسقط الرأس	التاريخ
1	لبنان	بيروت	ذكور، من مناطق مختلفة	24 كانون الثاني/يناير 2017
2	لبنان	بيروت	ذكور، غير مسجّلين، من مناطق مختلفة	1 شباط/فبراير 2017
3	لبنان	بيروت	ربات أسر، من مناطق مختلفة	6 شباط/فبراير 2017
4	لبنان	طرابلس	ذكور، عملوا في السابق في لبنان، من حلب	8 شباط/فبراير 2017
5	الأردن	عمّان	ذكور، من مناطق مختلفة	11 شباط/فبراير 2017
6	الأردن	عمّان	إناث، من مناطق مختلفة	12 شباط/فبراير 2017
7	لبنان	سعدنايل - البقاع	ذكور، في سن العمل، حمص	19 شباط/فبراير 2017
8	لبنان	سعدنايل - البقاع	ذكور، في سن العمل، درعا	19 شباط/فبراير 2017

23 شباط/فبراير 2017	ذكور، من مناطق مختلفة	النبطية	لبنان	9
23 شباط/فبراير 2017	إناث، من حلب	النبطية	لبنان	10
24 شباط/فبراير 2017	من مناطق مختلفة، الزبداني	سعدنايل - البقاع	لبنان	11
2 آذار/مارس 2017	إناث، دمشق	عمّان	الأردن	12
2 آذار/مارس 2017	ذكور، من غير رخص عمل، من مناطق مختلفة	عمّان	الأردن	13
6 آذار/مارس 2017	ذكور، حمص	إربد	الأردن	14
6 آذار/مارس 2017	ربات أسر، من مناطق مختلفة	إربد	الأردن	15
7 آذار/مارس 2017	إناث، درعا	مفرق	الأردن	16
23 نيسان/أبريل 2017	إناث، من مناطق مختلفة	الزعتري	الأردن	17

الجدول 2. مجموعات النقاش، بين أيار/مايو وآب/أغسطس 2017

التاريخ	الخصائص الديموغرافية ومسقط الرأس	الموقع	البلد	رقم حلقة النقاش
9 أيار/مايو 2017	شباب ذكور، الرقة، دير الزور	طرابلس	لبنان	18
9 أيار/مايو 2017	شباب ذكور، من مناطق مختلفة	طرابلس	لبنان	19
6 حزيران/يونيو 2017	ربات أسر، من مناطق مختلفة	طرابلس	لبنان	20
6 حزيران/يونيو 2017	شباب ذكور، إدلب	طرابلس	لبنان	21
17 تموز/يوليو 2017	إناث، ريف دمشق	غزة - البقاع	لبنان	22

23	لبنان	غزة- البقاع	ذكور، ريف دمشق	17 تموز/ يوليو 2017
24	لبنان	صيدا	إناث، من مناطق مختلفة	29 تموز/ يوليو 2017
25	لبنان	صيدا	ذكور، من مناطق مختلفة	29 تموز/ يوليو 2017
26	لبنان	برج حمود	إناث، سوريات أرمنيات، حلب	7 آب/ أغسطس 2017
27	الأردن	المفرق	إناث، حمص	9 آب/ أغسطس 2017
28	الأردن	المفرق	ذكور، حمص	9 آب/ أغسطس 2017
29	الأردن	عمّان	إناث، حمص	10 آب/ أغسطس 2017
30	الأردن	عمّان	ذكور، ريف دمشق	10 آب/ أغسطس 2017
31	الأردن	عمّان	ذكور، درعا	10 آب/ أغسطس 2017
32	الأردن	عمّان	إناث، ريف دمشق	13 آب/ أغسطس 2017
33	الأردن	عمّان	إناث وذكور، حلب 1	13 آب/ أغسطس 2017
34	الأردن	عمّان	إناث وذكور، حلب 2	13 آب/ أغسطس 2017
35	الأردن	الزرقاء	إناث، ريف دمشق	14 آب/ أغسطس 2017
36	الأردن	الزرقاء	إناث، درعا	14 آب/ أغسطس 2017
37	الأردن	الزرقاء	إناث، حمص	14 آب/ أغسطس 2017
38	الأردن	إربد	ذكور، درعا	15 آب/ أغسطس 2017
39	الأردن	إربد	ذكور، ريف دمشق	15 آب/ أغسطس 2017

نتيجةً لحساسية موضوعات النقاش، حرص منسّقو حلقات النقاش على ضمان تجانس المجموعة. فلأن مسألة العودة والتسوية السياسية معقدة، قد يمتنع المشاركون عن الجواب على سجيّتهم في بيئة غير متجانسة، مخافة الظهور في صورة الخارجين عن الجماعة أو المنشقّين عنها ومخالفينها في الرأي. وقد سعى فريق الدراسة أساساً إلى تجنّب أوضاع يضطر فيها المشاركون إلى الكذب لحماية أنفسهم أو عائلاتهم. وطبعاً، كان تقييم الميول السياسية بالغ العسر، ولم يتّضح إلا بعد أسئلة متتالية ومدقّقة. في لبنان، صرّح معظم اللاجئيين بأنهم معارضون للنظام، وأعلنت أقلية من اللاجئيين بأنها موالية للنظام؛ أما في الأردن، فقد صرّح معظم اللاجئيين بأنهم معارضون للنظام.

وكذلك، حاول منسّقو حلقات النقاش تجنّب ضم أفراد يعرفون بعضهم البعض، لكن التأكد من غياب المعرفة بينهم كان عسيراً أحياناً. وفي بعض النقاشات، كان لا مناص من ضم أفراد عائلة واحدة أو جيران في المجموعة نفسها. وهذه المسألة أخذت في الاعتبار أثناء تحليل النتائج، إذ تم حذف الإجابات التي تشير إلى تأثير العائلي.

حلقات النقاش

صيغت الأسئلة الموجهة إلى مجموعات النقاش بطريقة تقلّص احتمال التأثير في أجوبة المجيبين. وبلغ متوسط مدّة النقاشات ساعة ونصف تخلّلتها توجيه 15 سؤال، فيما خلا الاستطلاع المصغّر والأسئلة الفرعية. وتناولت النقاشات مسائل تراوحت بين أسباب مغادرة اللاجئيين سورية، وأحوال العيش في لبنان والأردن، والآفاق المستقبلية وآفاق العودة إلى وطنهم، والصورة التي يحبون أن تكون سورية عليها. وتُرك لهم هامش كبير في تفسير المسائل المقترحة في النقاش. إضافةً إلى ذلك، أُجري استطلاع مصغّر مع المشاركين في المرحلة الثانية من البحث لجمع معلومات إضافية عنهم والتدقيق أكثر في الإجابات ومدى تقاطعها، لتوفير قراءة أكثر دقة لمواقف الأفراد من مسائل بارزة.

محدودية البيانات

أثّرت محدودية توافر بعض البيانات المتوقّرة في تحليل نتائج الدراسة. فعلى سبيل المثال، لم تكن المعلومات حول الأعداد الكبيرة للاجئيين غير المسجّلين في لبنان والأردن كافية. وقدّر الإحصاء الوطني الأخير في الأردن في العام 2015 أعداد اللاجئيين السوريين بـ1.27 مليون لاجئ، بلغ عدد المسجّلين منهم 659 ألفاً وحسب حتى آذار/مارس 2018.¹⁷⁸ وفي لبنان، كان الفرق في العام 2016 بين أعداد اللاجئيين المسجّلين وغير المسجّلين أقلّ دراماتيكية مما هو عليه في الأردن؛ إذ

ثمة حوالي مليون لاجئ مسجّل في لبنان رهنأً من أصل مجموع اللاجئين الذين يعيشون في البلاد ويُقدّر عددهم بمليون ونصف المليون لاجئ.¹⁷⁹ وعليه، ومع أن فريق البحث تمكّن من إجراء حلقات نقاش مع لاجئين غير مسجّلين، لم يكن في المقدور احتساب الصورة الأوسع المستقاة من خصائصهم الديموغرافية ومناطقهم الأصلية، في التحليل.

وترتّب على غياب المعلومات في دوائر العنّ عجزُ فريق البحث عن الربط بين بيانات تقدّم معلومات تفصيلية عن كلّ من مناطق اللاجئين الأصلية ومواقع انتشارهم وسكنهم في لبنان والأردن. لذا لم يستطع فريق البحث معرفة أعداد اللاجئين الذين أتوا من مناطق معينة في سورية واستقروا في مختلف مناطق لبنان والأردن. وللتخفيف من آثار المشكلة، استعان الفريق بشركاء محليّين، ومصادر مطلّعة رئيسية، ومستشارين للمساعدة في تحديد المشاركين وضمّهم إلى حلقات النقاش استناداً إلى سمات ومعايير محدّدة مسبقاً، إضافةً إلى معلومات عن عمل المشاركين في حلقات النقاش وأوضاعهم القانونية.

بسبب محدودية البيانات، تعذّر أخذ بعض العوامل التي أثّرت في مواقف المشاركين تجاه العودة في الاعتبار، وكانت أبرزها مرحلة النزوح. فانطلاقاً من فرضية أن ظروف مغادرة المرء سورية تؤثر في موقفه تجاه العودة، كان من الممكن التمييز بين المجموعات التي غادرت في مراحل الحرب الأولى، وبين تلك التي غادرت مع بدء احتدام العمليات العسكرية. وعلى الرغم من توفّر الأرقام عن اللاجئين المسجّلين، يغيب الترابط بين البيانات والتطورات الميدانية. وهذا يعود جزئياً إلى نزوح اللاجئين أكثر من مرة داخل سورية قبل أن يعبروا الحدود، وإلى تأخّر تسجيلهم في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهذا بدوره يُعزى إلى إرجاء أو عدم رغبة الأشخاص أحياناً في التسجيل في المفوضية فور دخولهم البلاد. وأشارت نقاشات مع مصادر مطلّعة بارزة إلى أن الوقت بين عبور الحدود والتسجيل غالباً ما يتراوح بين ستة أشهر وعام. يُضاف إلى ذلك أن الحكومة اللبنانية طلبت من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أيار/مايو 2015 وقف عملية التسجيل في سجلّاتها. وتناول الاستطلاع المصغّر في المرحلة الثانية، جزئياً، هذه المشكلة مع المشاركين، وأظهر أن معظم المشاركين غادروا سورية في العام 2013 بسبب غياب الأمن والاستقرار، والعمليات العسكرية التي استهدفتهم أو استهدفت عائلاتهم.

مصطلحات وتعريفات

حدّد فريق الدراسة الشباب باللاجئين الذين هم تحت سنّ الخامسة والعشرين. وتشير المناطق التي يتحدّر منها من يشملهم التقرير إلى المحافظات وليس إلى المدن، إلا إذا حدّد خلاف ذلك. واستساغ فريق البحث استخدام تسميتي «موالٍ للنظام» و«معارضٍ للنظام»، عوضاً عن «موالٍ للنظام»

و«موالٍ للمعارضة»، ذلك أن شطراً كبيراً من المشاركين المعارضين للنظام لا يعتبرون أنفسهم مؤيدين للمعارضة، بل كان موقفهم نقدياً إزاء المعارضة المسلّحة والسياسية على حد سواء، لكنهم صرّحوا بأنهم معارضون للنظام. وفي الختام، نشير إلى أنه جرى تغيير أسماء المشاركين كلهم لأسباب أمنية ولحماية خصوصيتهم.

هوامش

- 1 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، «بعد خمسة أعوام من الصراع في سورية: أكبر أزمة لجوء ونزوح في عصرنا تتطلب تضامناً أكبر»، 15 آذار/مارس 2016،
<http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/3/56e7bb806.html>
- 2 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «2018 لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية: الجمهورية العربية السورية»، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تشرين الثاني/نوفمبر 2017،
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/HNO_Summary_Arb_171127.pdf
- 3 Human Rights Watch، «EU Policies Put Refugees At Risk»، Human Rights Watch، December 6, 2016،
www.hrw.org/news/2016/11/23/eu-policies-put-refugees-risk.
- 4 مهي يحيى، «اللاجئون وصناعة الفوضى الإقليمية العربية»، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2015،
<http://carnegie-mec.org/2015/11/09/ar-pub-62393>
- 5 «Lebanese President Calls for Safe Zones in Syria for Refugees»، Reuters، February 3, 2017، <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-aoun/lebanese-president-calls-for-safe-zones-in-syria-for-refugees-idUSKBN1511WQ>.
- 6 Joey Ayoub، «Lebanese Politicians are scapegoating Syrian refugees»، New Arab، April 13, 2017،
<https://www.alaraby.co.uk/english/comment/2017/4/13/lebanese-politicians-are-scapegoating-syrian-refugees>.

7 هيومن رايتس ووتش، «لا أعرف لماذا أعادونا»: ترحيل وإبعاد الأردن للاجئين السوريين»، هيومن رايتس ووتش، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2017،

<https://www.hrw.org/ar/report/2017/10/02/309687#page>

8 البنك الدولي، «خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سورية»، البنك الدولي، تموز/يوليو 2017،

<http://www.albankaldawli.org/ar/country/syria/publication/the-toll-of-war-the-economic-and-social-consequences-of-the-conflict-in-syria>

9

Jeanne Gobat and Kristina Kostial, «Syria's Conflict Economy», International Monetary Fund, Working Paper WP/16/123, June 2016, <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2016/wp16123.pdf>.

10 البنك الدولي، «خسائر الحرب».

11 المجلس النرويجي للاجئين، «مذكرة موجزة: الإسكان والأراضي والملكية في الجمهورية العربية السورية»، المجلس النرويجي للاجئين، أيار/مايو 2016،

<https://www.nrc.no/resources/reports/syrian/>

12 البنك الدولي، «خسائر الحرب».

13

Physicians for Human Rights, «Doctors in the Crosshairs. Four Years of Attacks on Health Care in Syria», Physicians for Human Rights, March 2015, <https://www.scribd.com/document/258471592/Doctors-in-the-Crosshairs>.

14 للاطلاع على عدد اللاجئين غير المسجلين في لبنان، انظر:

Maja Janmyr, «Precarity in Exile: The Legal Status of Syrian Refugees in Lebanon», Refugee Survey Quarterly 35, no. 4 (2016): 58–78.

وللاطلاع على عدد اللاجئين غير المسجلين في الأردن، انظر:

Sally Hayden, «Forced Back to Syria? Jordan's Unregistered Refugees Fear Deportation», Reuters, February 22, 2017, <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-jordan-refugees/forced-back-to-syria-jordans-unregistered-refugees-fear-deportation-idUSKBN16100I>;

وانظر أيضاً:

Wesley Dockery, «What's Jordan's Policy Towards Syrian and Iraqi Refugees?», InfoMigrants, November 5, 2017, <http://www.infomigrants.net/en/post/5470/what-s-jordan-s-policy-towards-syrian-and-iraqi-refugees>;

وأيضاً:

International Refugee Trust, «Jordan and the Syrian Refugee Crisis», International Refugee Trust Jordan Archives, No date, <https://www.irt.org.uk/2017/03/15/jordan-syrian-refugee-crisis/>.

15 حلقة النقاش الرقم 2 في بيروت، لبنان، 1 شباط/فبراير 2017.

16

United Nations High Commissioner for Refugees, Convention and Protocol Relating to the Status of Refugees (Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees, December 2010), <http://www.unhcr.org/protection/basic/3b66c2aa10/convention-protocol-relating-status-refugees.html>.

17 مهى يحيى، «اللاجئون وصناعة الفوضى الإقليمية العربية».

18

Directorate-General for European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations, «Lebanon».

Syria Crisis, European Commission Humanitarian Aid and Civil Protection, January 2018, 1–3. https://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/lebanon_syrian_crisis_en.pdf.

19

United Nations High Commissioner for Refugees, «Syria Regional Refugee Response—Lebanon», UNHCR Syria Regional Refugee Response, January 31, 2018, data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122.

20

Tom Perry, «Lebanon Near ‘Breaking Point’ Over Syrian Refugee Crisis: PM Hariri», Reuters, March 31, 2017, www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-lebanon/lebanon-near-breaking-point-over-syrian-refugee-crisis-pm-hariri-idUSKBN1722JM.

21

Amnesty International, «Pushed to the Edge: Syrian Refugees Face Increased Restrictions in Lebanon», Amnesty International, June 2015, 16, <https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/1785/2015/en/>.

22

World Food Program, United Nations Children’s Fund, United Nations High Commissioner for Refugees, «VASyR 2017: Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon», World Food Program, United Nations Children’s Fund, United Nations High Commissioner for Refugees, December 2017, <http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp289533.pdf>.

23 المصدر السابق، ص. 9.

24 حلقة النقاش الرقم 4 في طرابلس، 8 شباط/فبراير 2017.

25

Lama Mourad, «Inaction as Policy-Making: Understanding Lebanon’s Early Response to the Refugee Influx», POMEPS Studies, 25 (March 2017): 49–55.

26 منظمة العفو الدولية، «ممنوعون من اللجوء: الفلسطينيون النازحون من سورية إلى لبنان بحثاً عن ملاذ آمن»، منظمة العفو الدولية، تموز/يوليو 2014.

<https://www.amnesty.org/download/Documents/8000/mde180022014ar.pdf>

27 المصدر السابق، ص. 12. انظر مهى يحيى، «اللاجئون وصناعة الفوضى الإقليمية العربية». وانظر أيضاً:

Hassan Lakkis, «Lebanon Cabinet Votes to Stop Accepting Syrian Refugees», The Daily Star, October 23, 2014, <http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2014/Oct-23/275075-refugee-crisis-tops-lebanon-cabinet-agenda.ashx>.

28

Maja Janmyr, «Precarity in Exile», 58–78.

29

Amnesty International, «Pushed to the Edge», 13–14.

30

Maja Janmyr, «Precarity in Exile», 58–78.

31

World Food Program, UNICEF, and UNHCR, VASyR 2017.

32 حلقة النقاش الرقم 9 في النبطية، لبنان، 23 شباط/فبراير 2017.

33 مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية، «اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية»، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية، الجامعة اللبنانية، 16

<http://www.legallaw.ul.edu.lb/ViewAgreementPage.aspx?ID=2935>

34

Francesca Battistin and Virginia Leape, *Towards the Right to Work: A Guidebook for Designing Innovative Public Employment Programmes—Background & Experiences from the Syrian Refugee Crisis in Lebanon* (Beirut: International Labor Organization, 2017): 17–18.

35 المصدر السابق، ص. 18.

36

Lea Bou Khater, *Labour Policy and Practice, The Peace Building in Lebanon*, 16 (August 2017): 4.

37 منظمة العمل الدولية، «تقييم أثر اللاجئين السوريين في لبنان وظروف تشغيلهم»، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2013، ص. 2.

http://www.ilo.org/beirut/WCMS_240132/lang--ar/index.htm

38

World Food Program, UNICEF, and UNHCR, *VASyR 2017*, 66.

39 المصدر السابق، ص. 60.

40 المصدر السابق، ص. 57 – 59.

41

Yasmine Alieh, *Salary Scale Ratified by Parliament*, *BusinessNews.com.lb by Lebanon Opportunities*, July 19, 2017, <http://www.businessnews.com.lb/cms/Story/StoryDetails.aspx?ItemID=6162>.

42 حلقة النقاش الرقم 8 في سعدنايل في سهل البقاع، لبنان، 19 شباط/فبراير 2017.

43 سُجِّلَ مثل أشكال الانتهاك أو الإساءة هذه في دراسات أجرتها منظمات دولية أخرى، منها أوكسفام، التي سلّطت الضوء على هشاشة وضع اللاجئين من سورية. انظر:

Oxfam, *Still Looking for Safety: Voices of Refugees from Syria on Solutions for the Present and Future*, Oxfam International, 2017, 5–12. https://d1tn3vj7xz9fdh.cloudfront.net/s3fs-public/file_attachments/bp-still-looking_for-safety-refugees-syria-200617-en.pdf.

44

OHCHR and UNHABITAT, *Fact Sheet No.21 The Right to Adequate Housing*, UN Office of the High Commissioner for Human Rights, 2009, 4; http://www.ohchr.org/Documents/Publications/FS21_rev_1_Housing_en.pdf.

45

Lewis Turner, *Explaining the (Non-)Encampment of Syrian Refugees: Security, Class and the Labour Market in Lebanon and Jordan*, *Mediterranean Politics* 20, no. 3, (September 2015): 386–404.

46

World Food Program, UNICEF, and UNHCR, *VASyR 2017*, 22.

47 المصدر السابق، ص. 26.

48 المصدر السابق، ص. 22. يُعرّف الاكتظاظ بأنه أقل من 4.5 أمتار مربعة للشخص الواحد، وهو الحد الأدنى للمعايير الإنسانية.

49 المصدر السابق، ص. 28. في العام 2017، أفاد 32 في المئة من اللاجئين بأنهم طردوا من قبل مالكي مكان إقامتهم، في حين أشار 20 في المئة أخرى إلى أن نكضات الإيجار قد تسببت في خروجهم من مكان إقامتهم.

50 اتحاد الجمعيات الإغاثية والتربوية، «برنامج الإيواء: تأمين المأوى والعيش الكريم لأكثر من 20 ألف لاجئ»، اتحاد الجمعيات الإغاثية والتربوية، 15 آذار/مارس 2017،

<http://urda.org.lb/details.aspx?ID=1718>;

انظر أيضاً:

Venetia Rainey, «Lebanon: No Formal Refugee Camps for Syrians», Al-Jazeera, March 11, 2015, www.aljazeera.com/news/2015/03/lebanon-formal-refugee-camps-syrians-150310073219002.html;

وأيضاً:

UNHABITAT and UNHCR. Housing, Land, and Property Rights in Lebanon: Implications of the Syrian Refugee Crisis, (Beirut: UNHABITAT and UNHCR, 2014).

51

Roger Zetter, et al., The Syrian Displacement Crisis and a Regional Development and Protection Programme: Mapping and Meta-Analysis of Existing Studies of Costs, Impacts and Protection, (Copenhagen: Ministry of Foreign Affairs of Denmark and Tana, 2014), 19.

52 المصدر السابق، ص. 19.

53 هيومن رايتس ووتش، «يكبرون بلا تعليم»: حواجز تعليم الأطفال السوريين اللاجئين في لبنان»، هيومن رايتس ووتش، 19 تموز/يوليو 2016،

<https://www.hrw.org/ar/report/2016/07/19/292061>

54

World Food Program, UNICEF, and UNHCR, VASyR 2017, 32.

55

Hana Addam El-Ghali, Roula Berjaoui, and Jennifer DeKnight, Higher Education and Syrian Refugee Students: The Case of Lebanon—Policies, Practices, and Perspectives (Beirut: UNESCO, 2017), 29–32.

56 حلقة النقاش الرقم 10 في النبطية، لبنان، 23 شباط/فبراير 2017.

57

World Food Program, UNICEF, and UNHCR, VASyR 2017; and Hana Addam El-Ghali, Roula Berjaoui, and Jennifer DeKnight, Higher Education and Syrian Refugee Students, 32.

58

United Nations Development Program (UNDP) and UNHCR, Regional Refugee & Resilience Plan 2015–16: Lebanon (Amman: UNDP and UNHCR, 2015), www.3rpsyriacrisis.org/wpcontent/uploads/2014/12/3RP_Report-Lebanon-formatted.pdf; and UNICEF, Joint Nutrition Assessment Syrian Refugees in Lebanon (Beirut: UNICEF, 2014), 90, [https://www.unicef.org/lebanon/Lebanon_Nurition_Assessment_of_Syrian_Refugess_Report_May_2014\(updated_31.08.2014\).pdf](https://www.unicef.org/lebanon/Lebanon_Nurition_Assessment_of_Syrian_Refugess_Report_May_2014(updated_31.08.2014).pdf).

59

APIS Health Consulting Group, Syrian Refugees Crisis Impact on Lebanese Public Hospitals—Financial Impact Analysis: Generated Problems and Possible Solutions, (Beirut: APIS Health Consulting Group Report, July 2016), 1.

60 دعم لبنان، «حصول اللاجئين السوريين على الرعاية الصحية. تأثير التشريعات المقيدة تدريجياً والإجراءات غير النظامية على حياة السوريين اليومية»، دعم لبنان، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2016،

<http://civilsociety-centre.org/sites/default/files/resources/accesshealthcaresyrianrefugees-ls2016-ar.pdf>

61 دانا سليمان وداليا عطالله، «ارتفاع مستوى الخدمات الصحية في لبنان نتيجة لأزمة اللاجئين السوريين»، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 6 أيلول/سبتمبر 2016،

<http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/9/57d1c0884.html>;

انظر أيضاً:

APIS Health Consulting Group, Syrian Refugees Crisis Impact on Lebanese Public Hospitals, 10.

62

Carole Alsharabati and Jihad Nammour, 'Survey on Perceptions of Syrian Refugees in Lebanon,' Université Saint Joseph, August 2015, 33-34.

63

World Food Program, UNICEF, and UNHCR, VASyR 2017.

64

John Davison, 'Syrians in Lebanon hit by arrests, curfews and hostility after bombing,' Reuters, July 25, 2016, www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-lebanon/syrians-in-lebanon-hit-by-arrests-curfews-and-hostility-after-bombings-idUSKCN1051KO.

انظر أيضاً: هيومن رايتس ووتش، «لبنان : عنف متصاعد يستهدف اللاجئيين السوريين»، هيومن رايتس ووتش، 30 أيلول/سبتمبر 2014.

<https://www.hrw.org/ar/news/2014/09/30/264387>;

وأيضاً:

'Woman's Murder Prompts Mass Eviction of Syrians From Lebanese Town,' Reuters, October 5, 2017, <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-lebanon-refugees/womans-murder-prompts-mass-eviction-of-syrians-from-lebanese-town-idUSKBN1CA18S>

65

'Woman's murder prompts mass eviction of Syrians from Lebanese town,' Reuters.

66

Francis Pia and Khaled Hanan, 'Aoun Warns of 'Conspiracy' to Settle Syrian Refugees in Lebanon,' Daily Star Newspaper, September 15, 2015, www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2015/Sep-15/315335-aoun-warns-of-conspiracy-to-settle-syrian-refugees-in-lebanon.ashx; and Richard Hall, 'After Trump's Ban, Lebanon Renews Calls to Send Back Syrian Refugees,' Public Radio International, February 6, 2017, www.pri.org/stories/2017-02-06/after-trump-s-ban-lebanon-renews-calls-send-back-syrian-refugees

67

World Food Program, UNICEF, and UNHCR, VASyR 2017, 15

68 منظمة العفو الدولية، «الحدود السورية-الأردنية: 75.000 لاجئ عالقون في المنطقة الحرام» من الصحراء في ظروف مزريّة»، منظمة العفو الدولية، 15 أيلول/سبتمبر 2016.

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/09/syria-jordan-border-75000-refugees-trapped-in-desert-no-mans-land-in-dire-conditions/>

69

United Nations High Commissioner for Refugees, 'Syrian Regional Refugee Response—Jordan,' United Nations High Commissioner for Refugees, March 9, 2018, <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107>

70

Mohammad Ghazal, 'Jordan hosts 657,000 registered Syrian refugees,' Jordan Times, March 21, 2017, <http://www.jordantimes.com/news/local/jordan-hosts-657000-registered-syrian-refugees>.

71

Sean Healey and Sandrine Tiller, 'Out of the Spotlight and Hard to Reach: Syrian Refugees in Jordan's Cities,' Humanitarian Practice Network, No. 59 (November 2013): 22-25.

United Nations High Commissioner for Refugees, *Syrian Regional Refugee Response—Jordan*, United Nations High Commissioner for Refugees, <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107>; and CARE Jordan, *7 Years Into Exiles: How Urban Syrian Refugees, Vulnerable Jordanians and Other Refugees in Jordan Are Being Impacted by the Syria Crisis*, CARE International, June 20, 2017, <https://reliefweb.int/report/jordan/7-years-exile-how-urban-syrian-refugees-vulnerable-jordanians-and-other-refugees>.

73 البنك الدولي، «الأردن»، البنك الدولي، 2018،

<https://data.albankaldawli.org/country/jordan>

74 حلقة النقاش الرقم 31 في عمان، الأردن، 10 آب/أغسطس 2017.

75

Aron Lund, *What Jordan's Reopened Border Will Mean for Syria*, Syria Deeply, September 11, 2017, <https://www.newsdeeply.com/syria/community/2017/09/11/what-jordans-reopened-border-will-mean-for-syria>.

76 منظمة العفو الدولية، «الحدود السورية-الأردنية».

77 بيل فريديك، «غلق الأبواب دون اللاجئين السوريين ليس الحل»، هيومن رايتس ووتش، 26 نيسان/أبريل 2013،

<https://www.hrw.org/ar/news/2013/04/23/249494>

78

Norwegian Refugee Council and International Human Rights Clinic at Harvard Law School, *Securing Status: Syrian Refugees and the Documentation of Legal Status, Identity, and Family Relationships in Jordan*, Norwegian Refugee Council, November 20, 2016, <https://reliefweb.int/report/jordan/securing-status-syrian-refugees-and-documentation-legal-status-identity-and-family>.

79 هيومن رايتس ووتش، «نخاف على مستقبلهم»: حواجز تعليم الأطفال السوريين اللاجئين في الأردن»، هيومن رايتس ووتش، 16 آب/أغسطس 2016، ص. 13،

https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/jordan0816arweb.pdf

80 المصدر السابق، ص. 34.

81

Norwegian Refugee Council and IHCR, *Securing Status*, 10.

82 هيومن رايتس ووتش، «نخاف على مستقبلهم»، ص. 35.

83

Norwegian Refugee Council and IHCR, *Securing Status*, 4.

84 هيومن رايتس ووتش، «نخاف على مستقبلهم». انظر أيضاً:

Norwegian Refugee Council and IHCR, *Securing Status*.

85

United States Committee for Refugees and Immigrants, *World Refugee Survey 2009—Jordan* (Arlington, VA: U.S. Committee for Refugees and Immigrants, 2009), <http://www.refworld.org/country,,USCRI,,JOR,,4a40d2aac,0.html>.

86

Lorenza Errighi, and Jorn Griesse, *The Syrian Refugee Crisis: Labour Market Implications in Jordan and Lebanon*, European Commission, Discussion Paper 29, May 2016.

87

International Labor Organization, *Work Permits for Syrian Refugees in Jordan*, (Beirut:

International Labor Organization Regional Office for Arab States, 2015); and Norwegian Refugee Council, «Drivers of Despair: Refugee Protection Failures in Jordan and Lebanon», Norwegian Refugee Council, January 2016 <https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/drivers-of-despair.pdf>.

88

CARE Jordan, «Syrian Refugees Outside Jordan's Camps: Survey Results in Brief», Care International, June 2015, https://1stdirectory.co.uk/_assets/files_comp/bfc99561-a1fa-43d2-a944-c554120cf98b.pdf;

انظر أيضاً: المملكة الأردنية الهاشمية، بيان صادر عن وزارة العمل وموجه إلى غرفة تجارة الأردن، 13 شباط/فبراير 2017.

<http://www.ammanchamber.org.jo/Uploaded/PRNews/1050.pdf>

89

Danish Refugee Council and UNHCR, «Understanding Alternatives to Cash Assistance», Danish Refugee Council and UNHCR, September 2017, https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNHCR%20Livelihoods%20Assessment_Sep%202017_Online.pdf.

90

CARE Jordan, «7 Years Into Exiles».

91 منظمة العمل الدولية، «تصاريح عمل اللاجئين السوريين وتشغيلهم في الأردن: نحو تنظيم عمل اللاجئين السوريين»، منظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي للدول العربية، حزيران/يونيو 2017، http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_559711/lang-ar/index.htm

92 المصدر السابق.

93 باسم نعمه، «أعباء الأردن»، ديوان، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 21 آذار/مارس 2017، <http://carnegie-mec.org/diwan/68343>

94

International Labor Organization, «Results of Focus Group Discussions on Work Permits With Syrian Refugees and Employers in the Agriculture, Construction and Retail Sectors in Jordan», International Labor Organization Regional Office for Arab States, April 2016, 4.

95

UNHCR, «Inter Agency Information Sharing Portal—Jordan», UNHCR, Syria Regional Refugee Response, January 2, 2018, data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107.

96 هيومن رايتس ووتش، «الأردن - أحداث عام 2016»، هيومن رايتس ووتش، 12 كانون الثاني/يناير 2017، <https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298294>

97

«Life in Za'atari Refugee Camp: Jordan's Fourth Biggest City», Oxfam International, www.oxfam.org/en/crisis-syria/life-zaatari-refugee-camp-jordans-fourth-biggest-city.

انظر أيضاً: مهى يحيى، «مقال مصور: مدينة سورية في الأردن»، ديوان، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 8 أيار/مايو 2017، <http://carnegie-mec.org/diwan/69899>

98

Luigi Achilli, «Syrian Refugees in Jordan: A Reality Check», Migration Policy Center, February 2015, http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/34904/MPC_2015-02_PB.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

99 اعتباراً من العام 2015، بات أكثر من 16000 لاجئاً سوري يعيشون في مخيمات غير رسمية. ويشكل هؤلاء اللاجئين 1% من عدد اللاجئين السوريين الحالي في الأردن. انظر:

- Alex Odlum, 'Syrian Informal Tented Settlements in Jordan: Humanitarian Gaps and Challenges,' *Oxford Monitor of Forced Migration* 5, no. 2 (2015): 26–31. 100
- Norwegian Refugee Council, 'In Search of a Home: Access to Adequate Housing in Jordan,' Norwegian Refugee Council, June 2015, <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/45405>. 101
- UNHCR, Johns Hopkins Bloomberg School of Public Health, Jordan University of Science and Technology, and World Health Organization, 'Syrian Refugee Health Access Survey in Jordan,' December 2014, 15. 102
- UNHCR, Jordan Refugee Response: Vulnerability Assessment Framework Baseline Survey, (Amman: UNHCR, 2015). 103
- CARE Jordan, 'Syrian Refugee, Other Minority Refugee, and Jordanian Host Households— Factsheet,' CARE International, June 2017, <https://care.ca/sites/default/files/files/publications/2017%20CARE%20Jordan%20Syrian%20refugees%20FACT%20SHEET%20%28revised%2916062017.pdf>. 104
- REACH Initiative, 'Social Cohesion in Host Communities in Northern Jordan,' REACH Initiative, May 2015, 38, http://www.reachresourcecentre.info/system/files/resource_documents/reach_jor_report_social_cohesion_in_host_communities_in_northern_jordan_may_2015.pdf. 105
- المصدر السابق، ص. 3. 106
- هيومن رايتس ووتش، «نخاف على مستقبلهم». 107
- Government of Jordan, Ministry of Planning and International Cooperation, 'The Jordan Response Plan for the Syria Crisis 2017–2019,' February 2017, <https://static1.squarespace.com/static/522c2552e4b0d3c39ccd1e00/t/58aec230a5790a797f1d0c1f/1487848020031/JRP.2017-2019+-FinalDraft+-+230217.pdf>. 108
- UNICEF, *Running on Empty II: A Longitudinal Welfare Study of Syrian Refugee Children Residing in Jordan's Host Communities*, (Amman: UNICEF, 2017). 109
- المصدر السابق. انظر أيضاً: 110
- REACH Initiative, 'Access to Education for Syrian Refugee Children and Youth in Jordan Host Communities—Joint Education Needs Assessment Report,' REACH Initiative, March 2015, https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/REACH_JENA_HC_March2015_.pdf. 111
- REACH Initiative, 'Access to Education for Syrian Refugee Children and Youth in Jordan Host Communities.' 112
- Irene Lorisika, Leon Cremonini, and Malaz Safar Jalani, *Study to Design a Programme/ Clearinghouse Providing Access to Higher Education for Syrian Refugees and IDPs —Final Report*, (Brussels: Delegation of the European Union to Syria, 2015); and Hana Addam El-Ghali, Roula Berjaoui, and Jennifer DeKnight, *Higher Education and Syrian Refugee Students*. 112
- Amnesty International, 'Living on the Margins: Syrian Refugees Struggle to Access Healthcare in

Jordan, Amnesty International, March 2016, <https://www.amnestyusa.org/reports/living-on-the-margins-syrian-refugees-struggle-to-access-health-care-in-jordan/>.

113 المصدر السابق.

114

UNHCR, Health Access and Utilization Survey: Access to Health Services in Jordan among Syrian Refugees—Baseline Survey, (Amman: UNHCR, 2016), <https://reliefweb.int/report/jordan/health-access-and-utilization-survey-access-health-services-jordan-among-syrian>.

115 حلقة النقاش الرقم 38 في إربد، الأردن، 15 آب/أغسطس 2017.

116

CARE Jordan, „7 Years Into Exiles.„

117 المصدر السابق.

118

REACH Initiative, „Social Cohesion In Host Communities In Northern Jordan.„

119 دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الهاشمية الأردنية، 5 شباط/فبراير، 2018.

<http://dosweb.dos.gov.jo/>

120 حلقة النقاش الرقم 38 في إربد، الأردن، 15 آب/أغسطس 2017.

121

Maira Seeley, Jordanian Hosts and Syrian Refugees: Comparing Perceptions of Social Conflict and Cohesion in Three Host Communities (Amman: Generations for Peace Institute, May–December, 2015).

122 حلقة النقاش الرقم 33 في عمان، الأردن، 13 آب/أغسطس 2017.

123 حلقة النقاش الرقم 8 في سعدنايل في سهل البقاع، لبنان، 19 شباط/فبراير 2017.

124

Médecins sans Frontières, „Fleeing the Violence in Syria: Syrian Refugees in Lebanon,„ Médecins sans Frontières, August 2012, http://www.msf.or.jp/library/pressreport/pdf/MS1221_LebanonReport_Final_LoRes_v2.pdf.

125 حلقة النقاش الرقم 8 في سعدنايل، سهل البقاع، لبنان، 19 شباط/فبراير 2017.

126 حلقة النقاش الرقم 2 في بيروت، لبنان، 1 شباط/فبراير 2017. مسقط رأس فادي لم يسجل.

127

Internal Displacement Monitoring Centre, „Syria IDP Figures Analysis,„ Internal Displacement Monitoring Centre, No date, <http://www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/syria/figures-analysis>.

128 حلقة النقاش الرقم 21 في طرابلس، لبنان، 6 حزيران/يونيو 2017.

129 حلقة النقاش الرقم 24 في صيدا، لبنان، 29 تموز/يوليو 2017.

130 حلقة النقاش الرقم 39 في إربد، الأردن، 15 آب/أغسطس 2017.

131 حلقة النقاش الرقم 23 في غزة، سهل البقاع، لبنان، 17 تموز/يوليو 2017.

132 حلقة النقاش الرقم 20 في طرابلس، لبنان، 6 حزيران/يونيو 2017.

133 هيومن رايتس ووتش، «لا أعرف لماذا أعادونا».

134

„Refugees Return to Daraa After Recent Rebel Gains,„ Syria Direct, April 21, 2015, <http://syriadirect>.

org/news/refugees-return-to-daraa-after-recent-rebel-gains/.

135 حلقة النقاش الرقم 17 في مخيم الزعتري للاجئين، الأردن، 23 نيسان/أبريل 2017.

136 منظمة العفو الدولية، «الحدود السورية-الأردنية».

137 حلقة النقاش الرقم 22، في غزة، سهل البقاع، لبنان، 17 تموز/يوليو 2017.

138

Stephanie Nebehay, «UN warns of new Syrian refugee wave to Europe if aid dries up», Reuters, December 12, 2017, <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-un-refugees/un-warns-of-new-syrian-refugee-wave-to-europe-if-aid-dries-up-idUSKBN1E629V?il=0>;

انظر أيضاً:

Aron Lund, «For Syria, There's Money for Missiles, but No Funding for Food», The Century Foundation, April 11, 2017, <https://tcf.org/content/commentary/syria-theres-money-missiles-no-funding-food/>;

وأيضاً:

Najia Houssari, «UNHCR Stops Cash Aid to 20,000 Syrian Families in Lebanon», Arab News, September 15, 2017, <http://www.arabnews.com/node/1161436/middle-east>.

139 حلقة النقاش الرقم 23 في غزة في سهل البقاع، لبنان، 17 تموز/يوليو 2017.

140

International Organization for Migration, «Nearly 715,000 Syrian Displaced Returned Home Between January and October 2017», press release, International Organization for Migration, November 21, 2017, <https://www.iom.int/news/nearly-715000-syrian-displaced-returned-home-between-january-and-october-2017>.

141 مهى يحيى، «سلام متصدع»، ديوان، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 31 آذار/مارس 2017،

<http://carnegie-mec.org/diwan/68486>

انظر أيضاً: مهى يحيى، «لوم الضحايا»، ديوان، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 31 تموز/يوليو 2017،

<http://carnegie-mec.org/diwan/72696>

142 حلقة النقاش الرقم 35 في الزرقا، الأردن، 14 آب/أغسطس 2017.

143 حلقة النقاش الرقم 7 في سعدنايل، سهل البقاع، لبنان، 18 شباط/فبراير 2017.

144 برلمان الجمهورية العربية السورية، «المرسوم التشريعي 30 لعام 2007، قانون خدمة العلم»، (دمشق: سورية، 2007)، <http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=4921&>

145 حلقة النقاش الرقم 33 في عمان، الأردن، 13 آب/أغسطس 2017.

146 «مجلس الشعب يقر مشروع قانون يتعلق بمن تجاوز سن التكليف للخدمة الإلزامية وآخر حول ربط السجل العام

للعاملين في الدولة بوزارة التنمية الإدارية»، سانا، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2017،

<https://www.sana.sy/?p=656572/>

147 حلقة النقاش الرقم 19 في طرابلس، لبنان، 19 أيار/مايو 2017.

148 داليا نعمة، «تحقيق: أحياء حمص ما زالت مدمرة بعد مرور سنوات على انتصار الأسد»، رويترز، 18 آب/أغسطس

2017.

https://ara.reuters.com/article/ME_TOPNEWS_MORE/idARAKCN1AY22A

149

Bogdan Ivanisevic, «Legacy of War: Minority Returns in the Balkans», cited in Human Rights Watch

World Report: Human Rights and Armed Conflicts (Human Rights Watch, 2004), 351–75, <https://www.hrw.org/legacy/wr2k4/download/wr2k4.pdf>; and Joseph Sassooun. *The Iraqi Refugees: The New Crisis in the Middle East* (London, New York: I.B. Tauris, 2009), 153–64.

150 منظمة العفو الدولية، «إما أن نرحل أو نموت: التهجير القسري بموجب اتفاقات «المصالحة» في سوريا» (نسخة موجزة)، منظمة العفو الدولية، تشرين الثاني/نوفمبر 2017،

<https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2473092017ARABIC.PDF>

النسخة الكاملة باللغة الإنكليزية متوفرة على الرابط التالي:

<https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2473092017ENGLISH.pdf>

انظر أيضاً: فابريس بالاونش، «التطهير العرقي يهدد وحدة سوريا»، معهد واشنطن، 3 كانون الأول / ديسمبر 2015،

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/ethnic-cleansing-threatens-syrian-unity>

151 البنك الدولي، «خسائر الحرب».

152

Martin Chulov, *Iran Repopulates Syria With Shia Muslims to Help Tighten Regime's Control*, *Guardian*, January 13, 2017, <https://www.theguardian.com/world/2017/jan/13/irans-syria-project-pushing-population-shifts-to-increase-influence>.

153 حلقة النقاش الرقم 39 في إربد، الأردن، 15 آب/أغسطس 2017.

154

Valérie Clerc, *Informal Settlements in the Syrian Conflict: Urban Planning as a Weapon*, *Built Environment*, 40, No. 1 (2014), 34–51.

155 حلقة النقاش الرقم 32 في عمان، الأردن، 13 آب/أغسطس 2017.

156

Jon Unruh, *Weaponization of the Land and Property Rights System in the Syrian Civil War: Facilitating Restitution?*, *Journal of Intervention and Statebuilding*, March 2016, https://www.researchgate.net/publication/298728439_Weaponization_of_the_Land_and_Property_Rights_system_in_the_Syrian_civil_war_facilitating_restitution.

157

Jihad Yazigi, *Destruct to Reconstruct: How the Syrian Regime Capitalises on Property Destruction and Land Legislation*, *Friedrich-Ebert-Stiftung Study*, July 2017, <http://library.fes.de/pdf-files/iez/13562.pdf>.

158 «رغم تهجير نصف سكانها.. ديموغرافيا حمص تحافظ على ثباتها حتى الآن»، عنب بلدي، 31 كانون الثاني/يناير

2016،

<https://www.enabbaladi.net/archives/62787>

انظر أيضاً: «مشروع استيطاني... إيران تغزو سوق العقارات في دمشق وحمص»، هافيفتون بوست عربي، 26 آذار/مارس

2016،

http://www.huffpostarabi.com/2016/03/26/story_n_9549892.html

وأيضاً: «سوريا: استملاك» منزل في منطقة مُهجّرة؟»، صحيفة المدن الإلكترونية، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2016،

موال - للنظام - وتريد - استملاك - منزل - في - منطقة - سنية - مهجرة / 17 / 11 / 2016 / arabworld / almodon.com

159

Syria Institute and PAX, *No Return to Homs: A Case Study on Demographic Engineering in Syria* (Washington, DC: Syria Institute and PAX, 2017), 43.

- 160 حلقة النقاش الرقم 29، في عمّان، الأردن، 10 آب/أغسطس 2017.
- 161 حلقة النقاش الرقم 3 في بيروت، لبنان، 6 شباط/فبراير 2017.
- 162 حلقة النقاش الرقم 35، في الزرقا، الأردن، 14 آب/أغسطس 2017.
- 163 حلقة النقاش الرقم 32، في عمّان، الأردن، 13 آب/أغسطس 2017.
- 164 سامر عرابي، «خريطة الطريق نحو اللامركزية في سورية»، صدى، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 23 آذار/مارس 2017.
- <https://carnegieendowment.org/sada/68374?lang=ar>
- انظر أيضاً: الجمهورية العربية السورية- مجلس الشعب: «المرسوم التشريعي 107 لعام 2011 قانون الإدارة المحلية» (دمشق: سورية، 2011).
- <http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5575&cat=4390>
- ينصّ هذا القانون على إنشاء مجالس محلية منتخبة تملك صلاحيات متعلّقة بشؤون التخطيط وإعداد الموازنة.
- 165 سامر عرابي، «خريطة الطريق نحو اللامركزية في سورية»، صدى، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 23 آذار/مارس 2017.
- <http://carnegieendowment.org/sada/68374?lang=ar>
- 166
- Associated Press, «The Latest: UN Envoy Cautions Against Soft Syria Partition», Business Insider, May 11, 2017, <http://www.businessinsider.com/ap-the-latest-un-envoy-cautions-against-soft-syria-partition-2017-5>.
- 167 مقابلة أجراها المؤلّفون مع منصور في سعدنايل، سهل البقاع، لبنان، 24 شباط/فبراير 2017.
- 168 مقابلة أجراها المؤلّفون مع محمود من الزبداني في غزة، سهل البقاع، لبنان، 17 تموز/يوليو 2017.
- 169 حلقة النقاش الرقم 23 في غزة، سهل البقاع، لبنان، 17 تموز/يوليو 2017.
- 170
- Nada Homsy and Anne Barnard, «Marked for 'De-Escalation,' Syrian Towns Endure Surge of Attacks», New York Times, November 18, 2017, <https://www.nytimes.com/2017/11/18/world/middleeast/syria-de-escalation-zones-atarib.html>.
- 171 مهي يحيى، «لوم الضحايا»، ديوان، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 31 تموز/يوليو 2017.
- <http://carnegie-mec.org/diwan/72696>
- انظر أيضاً: هيومن رايتس ووتش، «لا أعرف لماذا أعادونا».
- 172
- Human Rights Watch, «EU Policies Put Refugees At Risk», Human Rights Watch, December 6, 2016, www.hrw.org/news/2016/11/23/eu-policies-put-refugees-risk.
- 173 مهي يحيى وجان قصير، «متى العودة؟ اللاجئون أولوية أي تسوية أو حلّ سياسي في سورية»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 30 آذار/مارس 2017.
- <http://carnegie-mec.org/2017/03/30/ar-pub-68691>
- 174 «35 مليار ليرة لتأهيل داريا الشمالية.. العودة تحكمها اعتبارات أمنية»، عنب بلدي، 1 كانون الثاني/يناير 2018.
- <https://www.enabbaladi.net/archives/196338#ixzz57Fx0sDFy>
- 175 مهي يحيى وجان قصير، «متى العودة؟».

176 خضر خضور، «أنا، الأعظم»، ديوان، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 22 آذار/مارس 2017، <http://carnegie-mec.org/diwan/68359>

177 فابريس بالونش، «التطهير العرقي يهدّد وحدة سوريا».

178 «توزيع السكان غير الأردنيين الموجودين في الأردن حسب الجنس والجنسية والحضر والريف والمحافظات»، التعداد العام للسكان والمساكن 2015، دائرة الإحصاءات العامة،

http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/population/census2015/Non-Jordanians/Non-jordanian_8.1.pdf

وأيضاً:

UNHCR, «Syrian Regional Refugee Response—Jordan», UNHCR, March 9, 2018, <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107>.

179

International Labor Organization, «ILO Response to Syrian Refugee Crisis in Lebanon», International Labor Organization, no date, <http://www.ilo.org/beirut/areasofwork/syrian-refugee-crisis/lebanon/lang-en/index.htm>; and UNHCR, «Syria Regional Refugee Response—Lebanon», UNHCR Syria Regional Refugee Response, January 31, 2018, data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122.

مركز كارنيغي

للشرق الأوسط

مركز كارنيغي للشرق الأوسط هو مؤسسة مستقلة لأبحاث السياسات مقرها في بيروت، لبنان. وهو جزء من مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. يوفر المركز تحليلات معمّقة حول القضايا السياسية، والاجتماعية-الاقتصادية، والأمنية التي تواجه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو يسند تحليلاته إلى كبار الخبراء في الشؤون الإقليمية، ويعمل بالتعاون مع مراكز الأبحاث الأخرى التابعة لكارنيغي في بيجينغ وبروكسل وموسكو ونيو دلهي وواشنطن. يهدف المركز إلى تقديم التوصيات إلى صانعي القرار والجهات المعنية الرئيسة، من خلال تقديم الدراسات المعمّقة، وأيضاً من خلال وضع مقاربات جديدة للتحديات التي تواجهها البلدان العربية التي تمرّ في مراحل انتقالية.

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي شبكة عالمية فريدة من مراكز أبحاث تُعنى بالسياسات العامة، مقرّها في روسيا والصين وأوروبا والشرق الأوسط والهند والولايات المتحدة. مهمّتنا، التي تعود إلى ما يزيد عن قرن من الزمن، هي ترقية قضية السلام عن طريق التحليلات وطرح أفكار جديدة في السياسات العامة، والانخراط والتعاون مباشرةً مع صانعي القرار في الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني. مراكزنا، التي تعمل يداً بيد، توفرّ فوائد جليّة وقيمة بوجهات النظر المحلية المتعدّدة التي تقدّمها حول القضايا الثنائية والإقليمية والعالمية.

صورة الغلاف: همام السيد

همام السيد فنان سوري معاصر، ولد في مصياف، سورية في العام 1981. وهو خريج قسم النحت في جامعة دمشق في العام 2003.

تُظهر لوحات همام السيد التصويرية المتميّزة أشخاصاً مضغوطين، بملامح وجه ممطوطة، يرمزون في الوقت نفسه إلى فقدان الأمل والسعي نحو بداية جديدة. يتطرق السيد، في أحدث أعماله، إلى تداعيات النزاع السوري، ومن ضمنها مواضيع متكررة مثل النزوح والفقر والدمار. وغالباً ما تجسّد أعماله عائلات هاربة أو رجال يتجمعون في الشوارع. إحدى السمات المميّزة الأخرى في أعماله هي القبّعة المسطحة التي تغطّي عيناً واحدة، ما يشكّل مرآة للوضع الراهن في سورية، حيث يرفض الناس رؤية الصورة الكاملة، ويختارون عوضاً عن ذلك المنظور الذي يناسبهم.